دكتور
جاسم سلطان

6
مشروع النهضة
سلسلة أدوات القادة

قواعد في الممارسة السياسية





فى هذه اللحظة التاريخية التى يتصاعد فيها صدى التحولات العالمية

حتى يصم الآذان... وتغيب الأحلام ، وتنبعث من تحت الركام التاريخى الطويل أمتنا ، عارية الصدر فى وجه تحديات جسام وأمم تتسابق لتحصيل أسباب المنعة والقوة والتفوق .....

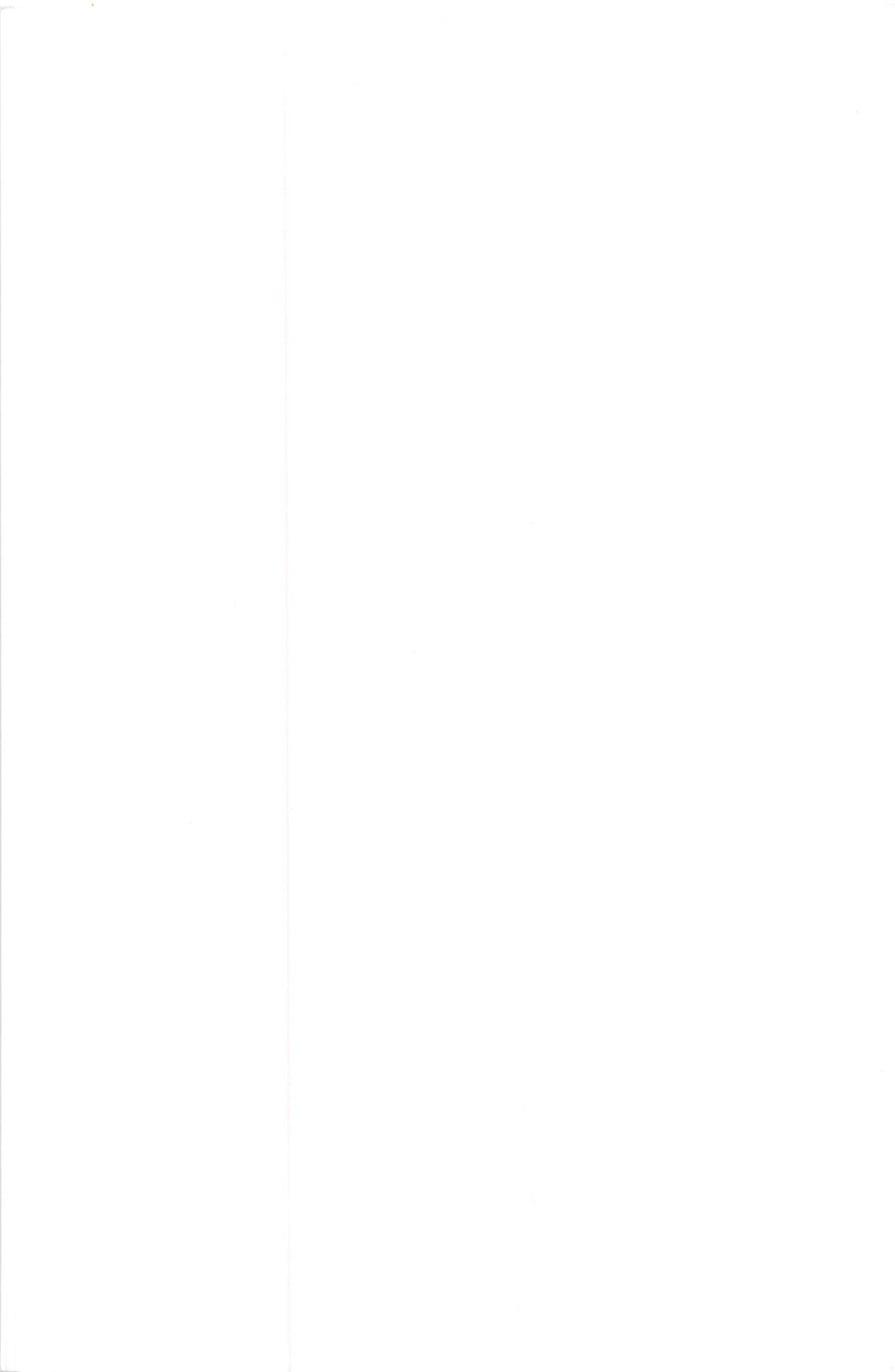
ور غم أن المشهد يبدو قاتماً للوهلة الأولى فإن المدرك لحركة التاريخ يعلم أن فجر كل نهضة يسبقه ليل طويل ، وكما انطلقت أمم الأرض جميعها تنطلق أمتنا اليوم ، وهى لا شك قادرة على تحصيل أسباب القوة والمنعة ولو بعد حين ....

تلك هى الآمال والأحلام ، لذا فإننا نتقدم بمشرو ع النهضة لنجيب على التساؤلات ونحدد الاحتياجات ونبعث الأمل

دكتور

جاسم سلطان





قواعد
في الممارسة السياسية

الدكتور

جاسم محمد سلطان

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٨م

رقم الإيداع :

٢٠٠٨/٤١٧٤

الترقيم الدولي : I.S.BN

٩٧٧ - ٤٠٩ - ٠٤٦ - ٢

مؤسسة أم القرى للترجمة والتوزيع

المنصورة ت : ٠٥٠/٢٣٦٢٦٣٤

ف : ٠٥٠ /٢٣١٠٢٢٢

٠٠٢٠١٠١٧٨٦٠٣٣

٠٠٢٠١١٤٣١٦٣١٦

الفهرس

شكر خاص

أتوجه بالشكر إلى من ساهموا في إتمام هذا العمل

بالرأي والنقاش والمراجعة

الدكتور حامد عبد الماجد،

وأحمد عبد الحكيم،

ووائل عادل.

﴿ ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض ولكن الله ذو فضل على العالمين ﴾

(البقرة: ٢٥١)

المقدمة

لماذا الكتابة في قواعد الممارسة السياسية؟

يخلط الكثيرون بين كلمة "السياسة" على إطلاقها وبين كلمة "علم السياسة"، فكلمة "السياسة" المختزنة في الوعي العام للجماهير – وحتى لكثير من النخب الاجتماعية – لا تساوي كلمة "علم السياسة" كأحد فروع العلوم الاجتماعية – وهو العلم الذي يتناول الظاهرة السياسية في إطار علمي، ويُضبَط هذا التناول من خلال الالتزام بمصطلحاته وأبجدياته وطرق بحثه ومناهجه المتعارف عليها بين العلماء والباحثين السياسيين؛ وإنما تعني كلمة "السياسة" العمل السياسي والممارسة السياسية والاهتمام بالشأن العام، وهذه "السياسة" هي التي نلمسها في وسائل الإعلام المختلفة في الحوارات والتحقيقات والتعليقات والتحليلات التي نسمعها من النخب السياسية ومن رجل الشارع العادي. وفي إطار هذا التحديد لمدلول كلمة "السياسة" يمكن القول بأن عموم الجماهير **معرَّضة يومياً تقريباً للتعامل مع "السياسة"**، فلا يكاد ينجو ميدان معاش من الاشتباك مع موضوع السياسة.

وفي هذا السياق فإن "السياسة" تختلف عن غيرها من الفنون كونها شأناً عاماً، فعلى سبيل المثال إذا أُصيب المرء بمرض ما تكون الاستجابة هي "الذهاب" إلى الطبيب المختص لكون الطب علماً وفناً قائماً بذاته، وإذا ذكرت مسألة دينية نسمع مقولة "لا أدري .. هذه المسألة تتطلب فقيهاً" ؛ لكون الفقه وأصوله علماً قائماً بذاته، بينما في "السياسة" نجد الجرأة على التحليل والنقد، بل نجد الجرأة على الممارسة قبل أن تتوفر خلفية علمية قوية عن قواعد العملية السياسية، فبمجرد تشكل خلفية عن أحد الأحداث السياسية تجد عموم الجماهير والمهتمين بالشأن العام يحللون ويناقشون؛ بل ويمارسون. فأصبحت السياسة مهنة من لا مهنة له، ومجالاً مستباحاً لكل ألوان الهواة، مما خلق حالة من الفوضى والاضطراب في مجال من أخطر المجالات، خاصة أننا نلحظ تغلغل السياسة واشتباكها مع كل حياتنا، فالعالم الذي نعيش فيه هو عالم سياسي بامتياز ، إذ تتحكم السياسة في كل مفاصله.

ويمكن فهم هذه الجرأة وهذه الفوضى في إطار كون "السياسة" شأناً عاماً لا يمكن منع عموم الجماهير من إبداء آرائها أو المشاركة فيها، بل إن الحياة السياسية في الدولة المدنية الحديثة تقوم بالأساس على هذه المشاركة الجماهيرية الواسعة على المستويات المختلفة

للممارسة السياسية. وبإحجام الجماهير عن تلك المشـاركة تصـاب الحياة السياسية بالشلل.

ومن ثم لم يأت هذا الكتاب كمحاولة لتقييد الممارسة السياسـية؛ وإنما كمحاولة لنقل المهتمين بالشأن العام من المشـاركة السياسـية اللاواعية إلى المشاركة الواعية، وهي المشاركة التي لابد أن تتعدى متابعة الأحداث التي تدور، سواء كان عن طريق تحليلها، وتفسيرها، وتقييمها، والتنبؤ بها إلى ما هو أبعد من الأحداث، إلى أهم المفـاهيم والقواعد التي تحكم اللعبة السياسية، (أي قواعد صناعة الأحداث).

وقد لاحظنا باستطلاع رأي بعض الشباب المهتمين بالعمل السياسي – في المنطقة العربية أو ذوي الثقافة العربية – والذي حاول الاقتراب من هذا العلم في محاولة للوصول إلى المشاركة الواعية أنه لم يجد ما يشجع للاستمرار، إذ أنهم يلجأون عادةً إلى الكتب التي تتناول مبادئ "علم السياسة"، ولدى قراءة أحد كتب المبادئ لا يستطيع الشاب قراءة أكثر من بضع صفحات ، ومن ثم يطرح الكتاب جانباً متخذاً قراره النهائي بعدم الاستمرار في القراءة، فما السبب؟

لأن كتب المبادئ عموماً – سواء مبادئ علم السياسة أو الاجتماع أو القانون أو الإعلام وغيرها من العلوم الإنسانية والتطبيقية – هي

بالأساس موجهة لطلاب السنوات الأولى الذين يدرسون تلك العلوم أو للمهتمين بالإلمام بالأفكار العامة لمبادئ العلوم. فعلى سبيل المثال تبدأ عادةً كتب مبادئ "علم السياسة" باستعراض نشأة العلم وتطوره، ثم علاقته بغيره من العلوم الأخرى، ثم مناهج البحث والاتجاهات الكبرى في علم السياسة، ثم استعراض للنظريات السياسية ابتداءً من اليونان ثم الرومان، ثم مرورًا بالعصور الوسطى عند المسيحيين ثم عند المسلمين وحتى النظريات الحديثة. وأمام هذا الكم من المعلومات والنظريات والكتابة الأكاديمية تفقد فكرة متابعة القراءة بريقها، ويفقد الشاب الرغبة في الاستمرار بعد أن يتخطى بعض الأوراق. ومرجع هذا إلى أنه لا يقرأ عن"السياسة" التي هي مجال اهتمامه؛ وإنما عن "علم السياسة" الذي قد لا يصادف لديه قبولاً، فهو يقرأ بالأساس كتاباً موجهاً لغيره.

ولسد هذه الفجوة المعرفية لدى المهتمين بالشأن السياسي من عموم الجماهير والنخب والقادة جاء هذا الكتاب ليسلط الضوء على أهم المفاهيم والقواعد التي تحكم اللعبة السياسية، (أي قواعد صناعة الأحداث)، ليكون بمثابة الاختيار المناسب لمن يرغبون في فهم طبيعة الممارسة السياسية.

وجاء اختيارنا لهذا الموضوع **لأن العناية بالقادة في هذا المجال ليست ترفاً فكرياً** في رؤيتنا، بل من أهم الأولويات. فقوام العمل السياسي:

قادة محترفون يتقنون لغة عدد من العلوم ومبادئها، وخبراء محترفون يعرفون تفصيلات العلم وتطبيقاته يقدمون خبرتهم وعلومهم للقادة.

فالقادة في أمس الحاجة إلى أن يعرفوا:

١- ماذا يريدون؟ ٢- ممن يطلبون؟

٣- لغة من يطلبون منه المشورة.

ولنذكر مثالاً لتقريب دور القائد إلى الأذهان. فإذا ما طلب قائد حزب من مستشار سياسي (الخبير المحترف) إعداد تقرير له حول موقف دولة أو حزب ما من سياساته، فأعد الخبير هذا التقرير وجاءت خلاصته أن تلك الدولة تتبع معه سياسة الاحتواء المزدوج. فما دور كل من القائد "السياسي" والخبير "عالم السياسة"؟

الخبير "عالم السياسة" هو الذي يستطيع استقراء الأوضاع السياسية بخبرة واحتراف، ويمزج بينها وبين تفصيلات ونظريات "علم السياسة" - التي يحيط بها علماً - ثم يخرج بنتائج أو توصيات، أما القائد "السياسي" فلابد أن يمتلك من العلم بـ"السياسة" ما يؤهله لفهم توصيات الخبير أو نتائج تقريره. ليصدر القرارات المناسبة للموقف السياسي. ففهم لغة الخطاب السياسي ووجود ثقافة أساسية للقائد تعينه على الفهم. فالقائد قد لا يملك تفصيلات العلم ونظرياته، ولا يستطيع إعداد مثل هذا التقرير بهذه الحرفية العالية، بينما قد لا

يمتلك الخبير الملكات والقدرات القيادية التي تؤهله لاتخاذ القـرارات أو لا يمتلك السلطة .

كذلك نكتب في قواعد الممارسة السياسية لأن القرار السياسي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمستقبل المجتمع، بقائه أو انهياره، فقره أو غناه ورفاهيته. والأمثلة على هذه الحقيقة أكثر من أن تُحصى. ويكفيك النظر في أحوال الدول المختلفة وصعودها وأفولها، وآثار الحروب المدمرة عليها لتعرف دور القرار السياسي وتأثيره الحيوي والمصيري في مسار الأمم والشعوب.

منهجية الكتابة

عندما نتصفح أغلب الكتابات التي تحدثت عن مباديء علم السياسة نجدها عادة تبدأ بسرد مجموعة التعريفات التي كُتبت، ثم يطرح الكاتب الجدل المشهور حول أي التعريفات أدق وأشمل، ثم يختار التعريف الذي يتبناه من هذه التعريفات أو يخلص بتعريف جديد، دون أن يدخل في لب ما تعنيه التعريفات عملياً، ومدى الاستفادة منها في التواصل مع الظاهرة السياسية. ومرجع هذا إلى طبيعة كتب المبادئ التي تحاول أن تلقي الضوء الأولي على أغلب المصطلحات والمواضيع الكبرى التي يتناولها العلم دون الدخول في التفصيلات التي تحتاج إلى كتابات وأبحاث أخرى.

ومن واقع المعايشة لمادة هذا الكتاب خلال سنوات طويلة؛ بدا واضحاً أن تعريف علم السياسة يعد نقطة مركزية وجوهرية في فهم العملية السياسية على حقيقتها، واستيعاب كيفية إدارتها في الواقع المعاش بعيداً عن المثاليات، كما ينعكس استيعاب جوهر التعريف في حسن قراءة المشهد السياسي وخوض عملية التحليل السياسي ببراعة، واتخاذ القرارات السياسية بحكمة.

لذلك تناولنا موضوع التعريف بشيء من البسط يسمح بفهم دور التعريف في الاتصال بالظاهرة السياسية، إننا لا نبالغ حين نقول: إن **استيعاب تعريف السياسة يقي الكثير من مصارع هذه اللعبة.**

وقد راعينا في الكتاب أن يضم مجموعة من القواعد التي تشكل أدوات عملية تساعد على التعاطي مع الأحداث السياسية، فجمعنا ما يضر الجهل به لرجل السياسة، وحرصنا أن نبتعد عن كل ما ينفر القاريء عن سبر هذا الموضوع من إطالات مملة، أو معارف لا تفيد عملياً. فحاولنا تقريب الصورة بالمثال. واختصار التعريفات وتقليلها قدر الإمكان والاقتصار على ما هو ضروري.

ولا ندعي أننا تعرضنا في هذا الكتاب لكل ما تجب معرفته، ولكننا تناولنا أهم ما يضر الجهل به من أجل فتح شهية القاريء للبحث عن هذا العلم الفعال.

وبذلك يمكن القول إن هذا الكتاب:

- يتناول بعض "القواعد" المنظمة والمفسرة للسلوك السياسي أو "الممارسة السياسية العملية"؛ وبالتالي لا يتناول السياسة كـ"علم" أو "مجال دراسة"، أو تخصص له أبجدياته، ومنهجياته، وأدواته.
- يتناول "القواعد الأساسية"، وبالتالي لا يدخل في تفاصيل، فهو يقدم ما يمكن أن يُطلق عليه "تقنين" للممارسة السياسية؛ لأن القاعدة عادة ما تكون: عامة، ومجردة، وملزمة.
- يتناول قواعد مستقاة من استقراء الخبرات والتجارب السياسية الميدانية لمختلف الأمم والشعوب، وهي صالحة – بدرجة من الدرجات – لكي تحكم أو تنظم الممارسة السياسية الحالية والمستقبلية.

محتويات الكتاب

يضم الكتاب مجموعة من القواعد الأساسية تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: قواعد متعلقة بطبيعة الظاهرة السياسة.

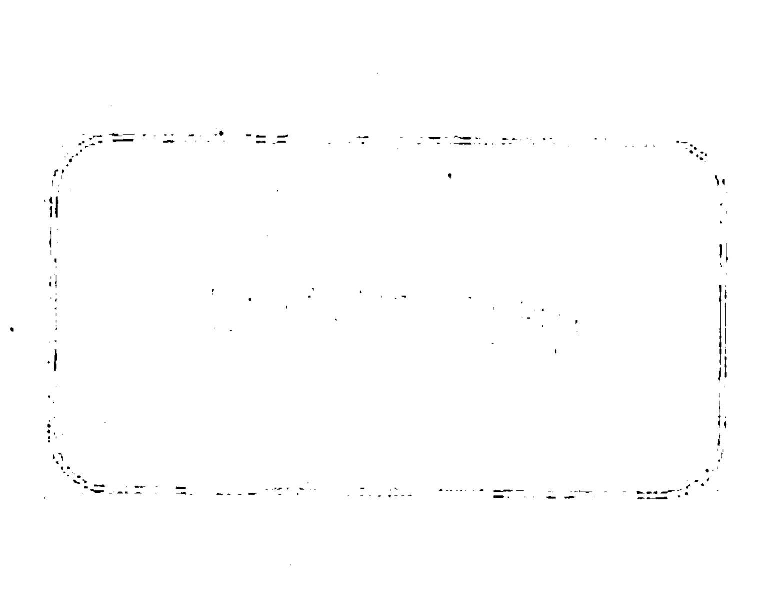
القسم الثاني: قواعد متعلقة بالفاعل السياسي (رجل السياسة).

القسم الثالث: قواعد متعلقة بممارسة الفعل السياسي (اللعبة السياسية).

ويسبق هذه الأقسام الثلاثة فصل تمهيدي صغير يشرح فكرة القاعدة السياسية. ثم يُختَم الكتاب بخاتمة بها أهم الاستخلاصات.

وأخيرًا أهدي هذا الكتاب إلى المكتبة العربية، كمساهمة في تنمية الوعي بأبجديات الممارسة السياسية، وسد العجز في نوعية الكتب التي تتناول جوهر السياسة كأداة يمكن استخدامها.

الفصل التمهيدي



ماذا نعني بالقواعد؟

القاعدة لغة كما ورد في لسان العرب هي الأساس، أما اصطلاحاً فتعرف القاعدة عموماً على أنها "مبدأ عام يوجه السلوك أو التصرف أو الفعل في اتجاه معين في موقف محدد"[١]، بغض النظر عن شرعية النتائج المترتبة على هذا التصرف أو السلوك أو الفعل، بينما تعرف القاعدة الشرعية أو القانونية على أنها "مبدأ عام شرعي يربط نتيجة شرعية محددة ومفصلة بحالة حقيقية محددة ومفصلة"[٢]، فالقاعدة الشرعية هي تلك القاعدة التي تكون نتائجها وعواقبها شرعية أو قانونية. ورغم هذا التمييز بين طبيعة القواعد وتقسيمها إلى قواعد شرعية وأخرى غير شرعية إلا أننا في هذا الكتاب لن نتناول القواعد السياسية من زاوية شرعية النتائج المترتبة عليها، وإنما سنتناول مجموعة القواعد التي تؤثر بشكل عام في الممارسة السياسية والعمل السياسي، مع التركيز على الدور الذي تلعبه، بغض النظر عن طبيعة النتائج المترتبة عليه. وهكذا فإننا سنركز على منطق الممارسة السياسية لا على العواقب والنتائج المترتبة عليها.

خصائص قواعد الممارسة السياسية:

وهذه القواعد المتعلقة بالممارسة السياسية لها مجموعة من الخصائص، من أهمها:

---

[١] W.L.Twining/D.Miers(١٩٩١):How to Do Things with Rules,٣rd edn.,London, p. ١٣١.

[٢] Roscoe Pound, ١ Jurisprudence ٧ (West, ١٩٥٩).

١. **الصياغة العلمية**: ونقصد بها الأسلوب العلمي الذي تم من خلاله استنباط هذه القواعد. وهنا يجب الإشارة إلى أنه توجد إشكالية علمية مشهورة حول مدى دقة منطق العلوم الإنسانية مقارنة بالعلوم التطبيقية، وهي الإشكالية التي لم تحسم والتي كثرت حولها الآراء ابتداء من "دايفيد هوم" ومروراً بـــ"كارل بوبر" و"توماس كوون" و"إيمري لاكوتاس" و"باول فايرآبيند"، والتي وصل القول في أقصى أطرافها بأن دقة العلوم التطبيقية والإنسانية ما هي إلا وهم وأسطورة كبيرة وأنه ينبغي الخروج عن الإكراه العلمي في العلوم الإنسانية، ويقصدون به القيود المنهجية والعلمية.[٣] وللخروج من هذه الإشكالية

---

[٣] للقراءة حول هذا الموضوع يمكن الرجوع للكتب التالية:
- Popper, Karl: Die Logik der Sozialwissenschaften, in: Popper, Karl (٢٠٠٣): Auf der Suche nach einer besseren Welt. Vorträge und Aufsätze aus dreißig Jahren. ١٢. Auflage, München, Pipper Verlag.
- Popper, Karl (١٩٦٦): Logik der Forschung, Wien, zweite Auflage, Mohr Siebeck.
- Hume, David (٢٠٠٧): A Treatise of Human Nature, USA, NuVision Publications.
- Kuhn, Thomas S. (١٩٩٦): The Structure of Scientific Revolutions, USA, ٣ edition, University Of Chicago Press.
- Imre, Lakatos/ Musgrave A. (١٩٧٠): Criticisms and the growth of knowledge, University of Cambridge Press, (especially: Lakatos I., Falsification and the methodology of scientific research programs.)
- Feyerabend, Paul (٢٠٠٧): Wider den Methodenzwang, Frankfurt am Main, ١٠. Auflag, Suhrkamp.

فقد اقتصرنا في هذا الكتاب على القواعد ذات الأثر التوجيهي والإرشادي، وابتعدنا عن تلك القواعد التي تربط - ما يمكن تسميته جدلاً - الحقائق بنتائج معينة، والتي سيأتي شرحها في الخصيصة التالية.

٢. **المفعول أو الأثر السياسي:** قد تربط القاعدة بين نتيجة سياسية محددة وممارسة سياسية محددة، بمعنى أن القاعدة تدل على أن الممارسة السياسية (س) تؤدي إلى النتيجة (ص)، كأن تقول "القهر (ممارسة) يولد الثورة (نتيجة)" أو "التغيير العنيف (ممارسة) يولد نظاماً سياسياً ديكتاتورياً (نتيجة)" أو "التغيير اللاعنيف يولد نظاماً سياسياً ديمقراطياً". وفي هذه الحالة فإن الأثر السياسي للقاعدة يكون ملموساً ومباشراً. وقد تكون القاعدة توجيهية إرشادية عامة، تقرر حقيقة نسبية لابد أن يدركها الممارس للعمل السياسي، كأن تقول "الصراع نوعان صفري وتنافسي" أو "جوهر السياسة القوة"، فهذا النوع من القواعد توجيهي إرشادي، ليس له أثر سياسي مباشر، ولكنه يؤثر في طبيعة وأسلوب أداء الفاعل السياسي.

٣. **الوضوح وإمكانية التطبيق:** فالقاعدة لابد أن تصاغ بلغة العصر بعيداً عن التقعر، وأن تتجنب الصياغة البلاغية التي تحتمل أكثر من تفسير، لأن صعوبة فهم أو تفسير القاعدة لابد أن يؤثر على التطبيق.

٤. **الشمول وسعة النطاق:** فالقاعدة لا تتناول تفصيلات وتشابكات وضع سياسي ما في دولة ما في لحظة ما، ولكنها تتناول عموميات أو خطوطاً سياسية كبرى، فعندما تقرر القاعدة أن "القهر يولد الثورة" فإنها لا تدخل في تفصيلات طبيعة ومكونات النظام السياسي الذي يمارس القهر، ولا تتناول طبيعة وآليات الثورة؛ وإنما تقرر أن الثورة ليست بالأساس من صنع الثوار ؛ بل من صنع النظام السياسي الفاشل والعنيف.

استخدام القواعد

هذه القواعد السياسية التي يتضمنها الكتاب يمكن استخدامها على عدة مستويات: فقد تستخدم على مستوى الرؤية والطرح السياسي كدليل توجيهي وإرشادي يسترشد به الممارس السياسي في صياغة الرؤية السياسية. وعلى مستوى الاستراتيجية تستخدم كدليل تفسيري يفسر الواقع ويضع الأحداث التي تبدو متناثرة وغير مترابطة في إطار محدد، وهو الإطار الذي يجيب على التساؤلات الحرجة والملحة، ومن ثم يمكن من خلاله تحديد الاستراتيجيات المناسبة لمواجهة ذلك الواقع على وجه الدقة، وعلى مستوى التنفيذ كدليل معياري نحدد به مدى قربنا أو بعدنا من الممارسة السياسية الواعية.

فوائد استخدام القواعد

لهذه القواعد أهمية كبيرة كونها تمثل جانباً من خلاصة الفكر والخبرة والحكمة البشرية على مر العصور:

أولاً: تؤدي إلى أن يتخذ القرار المتعلق بحالة أو وضع ما على ضوء عموم التجربة البشرية وليس على ضوء تلك النقطة الصغيرة التي تمثلها معطيات تلك الحالة، ومن ثم يكون اتخاذ القرار نتاج التأمل الموضوعي للتراكم المعرفي البشري أكثر من كونه نتاج التأثر بحرارة اللحظة السياسية الراهنة.

ثانيًا: من الآثار المهمة لاستخدام تلك القواعد كونها تضع كل قرار أو فعل أو ممارسة سياسي في إطار اجتماعي واسع، وهو ما يؤدي إلى اعتماد الرؤى البعيدة وإدراج المزيد من الموارد في عملية صنع القرار، وهو ما يجعل الممارسة السياسية ممارسة استراتيجية مستقبلية وليست ممارسة وليدة ردود الأفعال. فعلى سبيل المثال عندما نقرر أن "القهر يولد الثورة" فإن الوعي بتلك القاعدة يجعل الحركة السياسية المقاومة تتجاوز ردود الفعل المصاحبة لحالة القهر - دون التقليل من أهميتها المرحلية - إلى الإعداد للرؤية والمبادرة المستقبلية المتعلقة بحالة الثورة التي سيخوضها المجتمع، ومن ثم تُفعِّل المزيد من الموارد البشرية والاقتصادية في التحضير لذلك السيناريو أو تلك الرؤية.

ثالثًا: تساعد في تحديد المعايير والسياسات المناسبة للتعامل مع القضايا المختلفة، من خلال تحديد العوامل التي تؤثر فعلاً في القضايا

محل الصراع، ومن ثم فإنها تمارس دوراً مهماً في تقليل نسبة اللجوء إلى العوامل التي لا تتعلق بالقضية فعلياً، وهو ما يمكن وصفه بأنها تقلل نسبة إثارة التساؤلات الخطأ عن القضية، مما يقلل بالتبعية من نسبة الخطأ في صنع القرار أو في الممارسة السياسية. كما أن قدرتها على وضع المعايير والسياسات المناسبة للتعامل مع الأوضاع المختلفة يحد – بدرجة ما – من السلطة التقديرية لصناع القرار، مما يقلل من نسبة الخطأ.

فعندما تقرر القاعدة مثلاً أن "الصراع نوعان: صفري وتنافسي"، يصبح السؤال الذي تثيره بعض التنظيمات السياسية المقاومة لأحد الأنظمة السياسية الديكتاتورية – وهو الصراع الذي قد يصنف على أنه صراع صفري – حول النضال الدستوري وكيفية كسب أصوات الجماهير في الانتخابات – وهي أحد آليات التعامل مع الصراع التنافسي – في غير محله، وبالتالي تصبح القرارات الناجمة عن ذلك التساؤل خطأ بدرجة ما، إذ تختلف آليات التعامل وطبيعة التساؤلات المطروحة في الصراع الصفري عن تلك المطروحة في الصراع التنافسي. والعكس صحيح في حالة أن الدولة تريد مقاومة حركة تسعى لزعزعة استقرارها، وهذه الحركة تعتبر الصراع صفرياً، في ذلك الوقت فإن لجوء الدولة لآليات الصراع التنافسي قد يكون إجابة خاطئة على السؤال المطروح عليها.

رابعاً: تساعد الكوادر السياسية متوسطة التدريب على معالجة قضايا وأوضاع معقدة نسبياً، لم يكونوا ليستطيعوا التعامل معها دون الإلمام بتلك القواعد الأساسية.

خامساً: توفر إطاراً أو مبرراً نظرياً قوياً يستشهد به القادة والمنظرون السياسيون لتبرير قراراتهم السياسية، مما يعزز مصداقيتهم أمام قواعدهم السياسية وعموم الجماهير.

سادساً: توفر تلك القواعد الجانب المعرفي في عملية صنع القرار، فعملية صنع القرار تعتمد على أربعة أبعاد ثنائية الأقطاب، البعد الأول هو العقل (التفكير) والعاطفة (الشعور)، والثاني الاهتمام بالآخرين أو الانكفاء على الذات، والثالث الحكم (التفصيل والحسم) والتصور (الإدراك المعرفي العام) ، والرابع التقدير (طلب الدليل) والتخمين (الظن)، فعلى سبيل المثال إذا كان يميل متخذ القرار إلى أقطاب التفكير والاهتمام بالآخرين والحكم والتقدير فإن قراراته عادة تميل إلى كونها منطقية وتحليلية موضوعية، حاسمة، وتجريبية. وتلك القواعد تعزز أقطاب التفكير والحكم والتقدير مما يحسن من الأداء العام للممارس السياسي ومتخذ القرار.[٤]

---

[٤] Myers, I. (١٩٦٢): Introduction to Type: A description of the theory and applications of the Myers-Briggs type indicator, Consulting Psychologists Press, Palo Alto Ca.

لقراءة المزيد يمكن الرجوع للكتب التالية:

- Plous, S. (١٩٩٣): The Psychology of Judgment and Decision Making, New York, McGraw-Hill.
- Facione, P. and Facione, N. (٢٠٠٧): Thinking and Reasoning in Human Decision Making: The Method of Cognitive and Heuristic Analysis.
- Wetterer, Eva-Christiane (٢٠٠٥): Die Kunst der richtigen Entscheidung. ٤٠ Methoden die funktionieren. Hamburg, Murmann-Verlag.

القسم الأول
قواعد أساسية حول طبيعة السياسة

القاعدة الأولى: نشأة الظاهرة السياسية

القاعدة الثانية: معادلة التدافع

القاعدة الثالثة: جوهر السياسة

القاعدة الرابعة: أدوات الممارسة السياسية

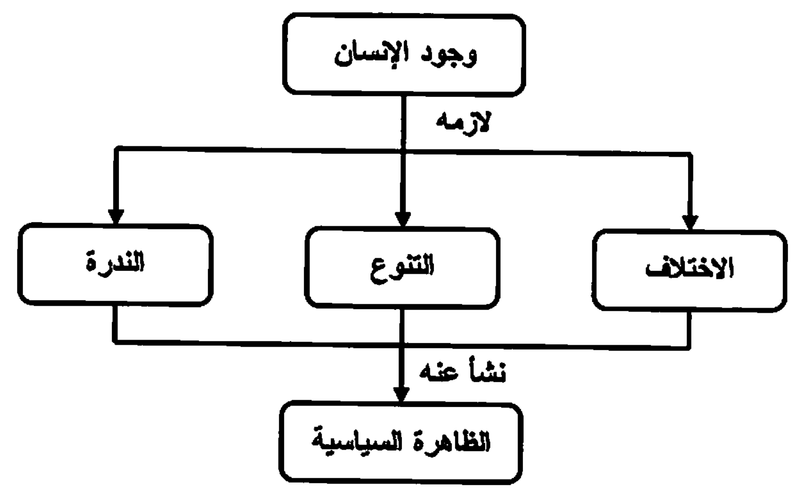
القاعدة (١) :

نشأة الظاهرة السياسية

﴿ كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ ۚ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِن بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ ۖ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ ۗ وَاللَّهُ يَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ (٢١٣)﴾ (البقرة: ٢١٣)

القاعدة (١)

ينتج التدافع الإنساني عادة نتيجة ثلاثة أمور: الاختلاف/ التنوع/ الندرة



شكل 1. عوامل نشأة الظاهرة السياسية

تعد الظاهرة السياسية إحدى مستويات الظاهرة الاجتماعية، وهي كبقية الظواهر سابقة لنشوء العلم. فمنذ أن وجد الإنسان على الأرض تلازمه ثلاث ظواهر[1]:

* الاختلاف.
* التنوع.
* الندرة.

[1] ظاهرتا الاختلاف والتنوع مرتبطتان بالإنسان، أما ظاهرة الندرة فهي مرتبطة بالموارد الطبيعية، والتي تنقسم إلى موارد متجددة، وموارد ناضبة.

- **ظاهرة الاختلاف :**

فالناس يختلفون في نظرتهم للحياة، ومن الذي يستحق، وماذا يستحق، وكيفية توزيع الموارد المختلفة فيما بينهم، وهل يؤسس المجتمع على أساس التعاون أم الصراع، كما أنهم لا يتفقون حول كيفية حل القضايا المختلفة، وكيفية اتخاذ القرارات، ومن له الحق في التعبير عن رأيه، وما هو القدر الذي يمتلكه كل فرد للتأثير في القرارات، وهكذا..

وأحد مظاهر هذا الاختلاف هو الاختلاف الأيديولوجي والذي يعد من أبرز أسباب نشوء الصراع، فالكثير من الأيديولوجيات تسعى للهيمنة على العالم، وهي أحد عوامل اشتعال النزاعات السياسية والاقتصادية والمصلحية، وكل أيديولوجيا تتخذ من المنظور القيمي سنداً لها، فعندما تقرر دولة ما شن حرب فإنها عادة تبحث عن إطار قيمي تنطلق منه، فتارة تدار الحرب باسم الحرية، وتارة باسم العدالة الاجتماعية، وتارة باسم الهداية الربانية.

وعادة ما يرى كل صاحب أيديولوجيا أن مشروعه هو الذي يجب أن تنضوي تحت مظلته البشرية، فيكافح من منطلق عقائدي. وهذا الاختلاف في طريقة النظر وإدارة الحياة هو أحد أسباب وجود الظاهرة السياسية.

- **ظاهرة التنوع:**

فالناس تتنوع احتياجاتهم، وتنوع الاحتياجات من الأمور الأساسية في الحياة، فقد نجد دولة تمتلك الكثافة السكانية الكبيرة لكنها تفتقد الموارد، ودولة ذات كثافة سكانية قليلة وتمتلك موارد ضخمة، ودولة تمتلك الكثافة السكانية والموارد ولا تمتلك الموانئ، وأخرى تمتلك المعرفة وتفتقد الطاقة، وآخرون يفتقدون القمح والغذاء، وعندما تفكر الدول في تأمين وتوفير احتياجاتها تلجأ إلى استخدام أدوات القوة الثلاثة (سيتم ذكرها لاحقاً)، ومن هنا تنشأ الظاهرة السياسية.

- **ظاهرة الندرة:**

يقصد بها الشعور الإنساني العام – الفردي أو الجمعي – بقلة وندرة الموارد الطبيعية والبشرية والمادية وغيرها وعدم مكافأتها لاحتياجاته سواء على مستوى الضروريات أو الحاجيات أو التحسينيات . وهذه الفكرة تنسحب على الفرد والحزب والدولة.

وتنقسم موارد العالم إلى ثلاثة أقسام: موارد ناضبة، وموارد متجددة، وموارد بديلة.

فالعالم يخوض صراعاً كبيراً حول الموارد الناضبة كالطاقة، وتحاول الدول توفير احتياطيات استراتيجية ضخمة، وتقتصد في استخدام مواردها مستنزفة موارد دول أخرى.

كما يدور صراع حول توفير الطاقة البديلة، واحتكار المعرفة الموصلة إليها. فحروب النفط والتسليح النووي والحيلولة دون أن تمتلك هذا السلاح قوى جديدة؛ كلها من أشكال الصراع على الموادر الناضبة.

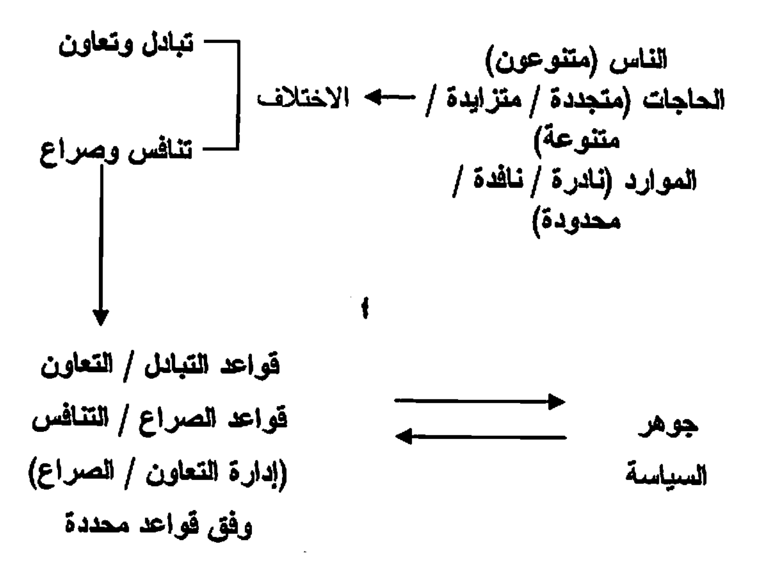
أما الصراع على الموارد المتجددة فنراه في قضايا المياه والسيطرة على منابعها، والغابات التي يتنفس منها الكون وتقنين حق الدول في استخدامها. كما يدخل في ذلك الصراع حول قضايا تلوث البيئة، كتلوثها عبر المصانع أو عوادم السيارات، لأن استخدام الطاقة غير الملوّثة يعني زيادة التكاليف التي تحاول تجنبها بسبب هذه الندرة في الموارد، مضحية بسلامة الكوكب الذي نعيش فيه.

إن وجود الاختلاف والتنوع والندرة يؤكد أن الظاهرة السياسية في أبسط معانيها - ألا وهي محاولة تسوية[٢] الخلافات الإنسانية - هي صفة لازمة وحتمية للحالة البشرية.[٣]

---

[2] التسوية لا تعني التساوي المطلق بين أطراف النزاع ولكنها تعني قبول الأطراف لحل ما بدلا من الاستسلام الكامل أو الاصطدام والصراع الصفري القاتل.

[3] فسر بعض علماء السياسة، ومنهم "أنتون بلينكا" نشأة الظاهرة السياسية إلى ثلاثة عوامل، أولها عامل الندرة الذي تناولناه في هذه القاعدة بالشرح، وثانيها عامل الصراع، إذ يؤدي هذا الإحساس بالندرة إلى تولد الصراع بين الناس، وثالثها عامل القوة، إذ يسعى الجميع - من أجل الفوز في ذلك الصراع - إلى اكتساب القوة بأشكالها المختلفة. ولقراءة المزيد حول هذه الفكرة يمكن الرجوع إلى كتاب:
Pelinka, Anton (2000): Grundzüge der Politikwissenschaft, Wien, Böhlau, S21



شكل ٢. نشأة الظاهرة السياسية تعود إلى عوامل التنوع والاختلاف والندرة

القاعدة (٢)

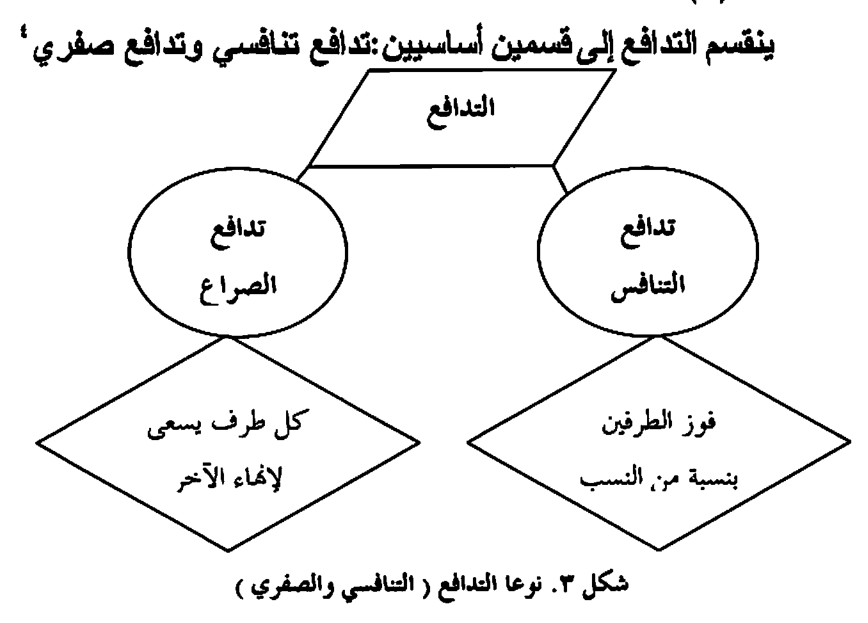
أنواع التدافع

قاعدة "التدافع" المنظمة للظاهرة السياسية

﴿ وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا ۗ ﴾ (الحج: ٤٠)

القاعدة (٢) :

ينقسم التدافع إلى قسمين أساسيين: تدافع تنافسي وتدافع صفري [4]



شكل ٣. نوعا التدافع (التنافسي والصفري)

[4] لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى الكتاب التالي: د. جاسم سلطان، القواعد الإستراتيجية للتدافع الحضاري، المنصورة، مؤسسة أم القرى للترجمة والتوزيع، ٢٠٠٥، ص ١٧٥–١٩٨.

ولقراءة المزيد عن فكرة أنواع الصراع يمكن الرجوع إلى:

- Ziegenhagen, Eduard A. (1986): The Regulation of Political Conflict, New York, Praeger Publishers.
- Coombs, Clyde H. / Avrunin, George S. (1988): The Structure of Conflict, Hillsdale, NJ, Lawrence Erlbaum Associates.
- Fisher, Erik A. (2004): The Art of Managing Everyday Conflict: Understanding Emotions and Power Struggles, Westport, CT, Praeger. (especially p. 29-40)

هناك نوعان أساسيان من التدافع البشري:

١. الصراع التنافسي (الصراع السياسي):

بمعنى أن تكون النتيجة النهائية للتدافع بين طرفين متنافسين هي فوز كليهما بشيء من الخيرات أو ما يطلق عليه Win _ win situation؛ أي حالة من فوز الطرفين وحصولهما على مكاسب معينة يرضى بها كلا الطرفين. هذا النوع من التدافع يمكن أن يطلق عليه التنافس.

٢. الصراع الوجودي (صراع الإفناء الصفري):

ويُقصد بها الصراعات الصفرية Zero _ sum Game . وفي هذه الصراعات لا يتقبل كلا الطرفين وجود الطرف الآخر إطلاقاً، ويسعى إلى إنهائه تماماً، والخروج بفوز نهائي ساحق كامل، بينما يخرج الطرف الثاني من الصراع مغبوناً ومتألماً، إما منسحباً مكسور الإرادة، وإما عازماً على الإعداد لجولة أخرى من الصراع.[5]

أمثلة:

ومن أمثلة التدافع التنافسي ذلك الصراع التاريخي بين الإمبراطورية الإنجليزية والإمبراطورية الأمريكية الناشئة، حيث أخلت

---

[5] يوقع عدم التفرقة بين النوعين من التدافع في مطبات قاتلة. فقد يرى أحد الطرفين أن الصراع تنافسي بينما يراه الطرف الآخر صراعاً صفرياً، فتختلف استعدادات الطرفين ووسائل عملهما تبعاً للنظر إلى طبيعة التدافع. وفي القضايا الكبرى يجب تحديد نظرة الطرف الآخر للصراع بدقة والابتعاد عن الأماني حتى يمكن تقدير الموقف وعمل الحسابات اللازمة له.

الإمبراطورية الإنجليزية مواقعها للإمبراطورية الأمريكية مقابل تعهد -غير مكتوب- بالمحافظة على المصالح الإنجليزيــة فــي العــالم، وإعطائها الأولوية عند توزيع حصص المصالح العالميــة. وظلــت بريطانيا الحليف الاستراتيجي الأكبر للولايات المتحدة الأمريكية.

ومن أمثلة الصراع الصفري ما جرى بين اليمن الشمالي واليمن الجنوبي من صراع قبل الوحدة، حيث كان على أحد الأطــراف أن يفسح الطريق تماماً للطرف الآخر وينتهي ككيان، فأزيلت دولة اليمن الجنوبي إزالة كاملة، وتكونت دولة الوحدة، ليس باعتبار الفيدرالية أو الكونفيدرالية، ولكن باعتبار الذوبان وانتهاء الطرف الآخر.[6]

وليس بالضرورة في كل أشكال الصراع أن يتم إزالة الطــرف الآخر بنيوياً، فقد تبقى مؤسسته أو حزبه أو دولته، ولكنها تتخلى عن أهدافها التي كانت سبباً في حدوث الصراع، كما حدث مع اليابان في الحرب العالمية الثانية حين تخلت عن أهدافها الاستعمارية العسكرية بعد أن ضربت بالقنبلة النووية. وقد حاربت من قبل لتأمين مجالهــا الحيوي باحتلال الصين.

وأحياناً يطلق على الصراع الصفري في أقصى أشكاله "الصراع العدمي"، وذلك حين يقرر أحد الطرفين أنه إن خسر فيجب أن يخسر

---

[6] كل تجارب الوحدة تاريخياً كانت من هذا القبيل.

الجميع معه، وهو ما يسمى خيـــار شمشـــون[7]، فالتسـلح النـــووي الاستراتيجي معد من أجل الاستخدام مرة واحدة فقط عنـــد التهديـــد بالفناء، فحينها يفكر الطرف المهدَّد بمنطق مفاده إن كان الفناء حتمياً، فليفنَ الجميع.

وهكذا يمكننا تقسيم قضايا التدافع إلـــى تنافســـية أو صـــراعية. فالقضايا التنافسية تحتمل فوز الطرفين بنسبة من النسب. بينما يسعى أحد الطرفين إلى إنهاء الطرف الثاني وإخراجه من ساحة الفعل في القضايا الصراعية.

من الذي يحدد طبيعة التدافع السياسي؟

وهنا يتبادر سؤال، من الذي يحدد طبيعة التدافع السياسي؟ وماذا لو اعتبره أحد الأطراف تنافسياً واعتبره الطرف الآخر صفرياً؟

إن طبيعة التدافع تتحدد بناء على عاملين:

---

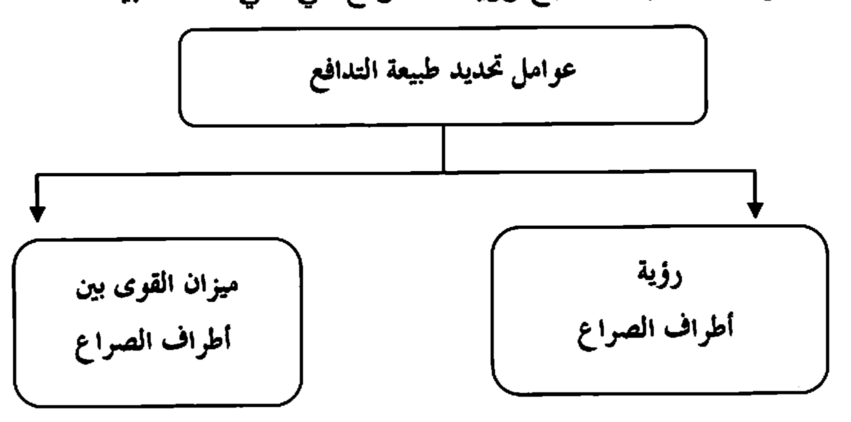
[7] "شمشون" شخصية من شخصيات العهد القديم (التوراة)، وخلاصة قصته أنه كان شديد القـــوة، وأراد العبرانيون الإمساك به فعجزوا عن ذلك لقوته الخارقة، فأرسلوا له فتاة جميلة هي (دليلة) كي يُغرم بها ويَدُلَّها على سر قوته الكامن في خصلات شعره التي إذا حلقت ذهبت قوته، فلما نام قصت شعره ففقد قوته، وزادوه إذلالاً فأعموه بثمل عينيه، وأكثروا من إهانته، وفي يوم العيد الكـــبير كان شعره قد نبت، وعادت إليه قوته، وكان المعبد ممتلئاً بالجموع، وأُدخل إلى هناك كي يتسلى به الحشد الكبير، فدعا شمشون ربه ليعينه على الانتقام من أعدائه، وقبض على العمودين المتوسطين اللذين كان المعبد قائماً عليهما، واستند عليهما الواحد بيمينه والآخر بيساره، وانحنى بقوة فسقط المبنى عليه وعلى أعدائه، وهذه القصة هي مصداق المثل الشعبي المعروف "علي وعلى أعدائي".

الأول: كيفية رؤية كافة أطراف الصراع له:

فالصراع يقوم بين طرفين أو أكثر حول قضية مـا، وبالتـالي فمنظومة المعتقدات والتصورات والأهداف والمصـالح والسياسـات الخاصة بكل طرف من أطراف الصراع حول هذه القضـية تـؤثر بوضوح علي تحديد طبيعة الصراع.

الثاني: ميزان القوى بين أطراف الصراع:

ففي حالة توازن القوى بين أطراف الصراع المختلفـة تتحـدد طبيعة الصراع بناء على رؤية الأطراف المختلفة، وفي حالة رجحان كفة ميزان القوى لصالح أحد الأطراف، وافتقـاد بقيـة الأطـراف لاستراتيجية بديلة؛ تصبح رؤيته للصراع هي التي تحدد طبيعته.



شكل ٤. عوامل تحديد طبيعة الصراع حسب رؤية الأطراف وميزان القوى بينهم

فعلى سبيل المثال قد يقرر طرف من أطراف الصـــراع (أ) أن صراعه ضد خصومه هو صراع تنافسي، بينما خصومه (ب) يرونه صراعاً صفرياً. فكيف تتحدد إذن طبيعة الصراع؟

إن طبيعة الصراع تتحدد في ضوء العاملين السابقين، فلو كـــان الخصم يرى الصراع صفرياً ويميل ميزان القوة لصالحه فإن رؤيته للصراع هي التي تصوغه وترسم شكله ومساره، وفي حالة اعتقـــاد الطرف (أ) بأن الصراع تنافسياً ويميل ميزان القوة لصـــالحه فـــإن رؤيته للصراع هي التي تصوغه وترسم شكله ومساره.

فتحديد طبيعة الصراع لا تخضع للرغبات والأماني والأحـــلام؛ وإنما للمعطيات السياسية على أرض الواقع وموازين القـــوى بـــين الأطراف المختلفة، فهو قرار متبادل بين كافة الأطراف.[٨] وفي هـــذا السياق يمكن التعامل مع التدافع السياسي ضمن إطار نظرية الألعاب المشهورة[٩].

---

[8] أحمد عبد الحكيم/ هشام مرسي/ وائل عادل (٢٠٠٧): حرب اللاعنف.. الخيار الثالث، بيروت، الدار العربية للعلوم/ أكاديمية التغيير، ص ٦٦.

[9] نظرية الألعاب هي تحليل رياضي لحالات تضارب المصالح بهدف الوصول إلى أفضل الخيارات الممكنة لاتخاذ قرارات – في ظل ظروف معينة – تؤدي إلى الحصول على النتيجة المرغوبة. وبالرغم من ارتباط نظرية الألعاب بالتسالي المعروفة كلعبة إكس أو البوكر، إلا أنها تخوض في معضلات أكثر جدية تتعلق بـــ علم الاجتماع، و الاقتصاد، و السياسة، بالإضافة إلى العلوم العسكرية.

ويعد أبو نظرية الألعاب الحقيقي هو عالم الرياضيات الهنغاري-الأمريكي John von Neumann جون فون نيومان، الذي أسس عبر سلسلة من المقالات امتدت على مدى عشر سنوات (١٩٢٠-١٩٣٠)، الإطار الرياضي الرئيس لهذه النظرية. وخلال الحرب العالمية الثانية، كانت معظم الخطط العسكرية ضمن مجال نقل الجنود وإيوائهم والدعم اللوجيستي ومجال الغواصات والدفاع الجوي مرتبطة بشكل مباشر مع نظرية الألعاب.بعد ذلك تطورت نظرية الألعاب كثيراً في بيئة علم الاجتماع.ومع ذلك تعتبر نظرية الألعاب نتاج جوهري من علم الرياضيات.

وتعرف اللعبة على أنها موقف يجب على اللاعبين فيه إتخاذ قرار ما. وحتى تتمكن النظرية من التكهن بتلك القرارات فإنها تنطلق من مسلمتين أساسيتين، أولاهما أن اللاعبين يتصرفون بعقلانية، أي أنهم يحاولون رفع احتمالات الفوز، وثانيهما أنهم يتصرفون إستراتجياً، أي أنهم يحسبون أو يتكهنون حركة المنافس أو اللاعب الآخر و يدخلونها في حساباتهم. وتقسم النظرية الألعاب إلى عدة تقسيمات، إلى ألعاب ساكنة يجب فيها على كل اللاعبين أن يختاروا إستراتجياتهم في نفس الوقت، أي أن كلاً منهما يتخذ قراره في نفس اللحظة ولا يستطيع أن ينتظر ليرى ماذا فعل المنافس أولاً ثم يقرر، وألعاب ديناميكية يمكن للاعبين فيها أن يتخذوا قراراتهم الواحد بعد الآخر. أو إلى ألعاب بمعلومات كاملة يعرف فيها كل اللاعبين نوايا منافسيهم وألعاب بمعلومات منقوصة يكون فيها لاعب على الأقل ليس له علم كامل بنوايا منافسيه. أو إلى ألعاب تعاونية و ألعاب غير تعاونية.

لقراءة المزيد عن نظرية اللعبة يمكن الرجوع للكتب التالية:

- Neumann, John von/ Morgenstern, Oscar (1944-2004): Theory of Games and Economic Behavior, Princeton NJ, University Press.
- Rieck, Christian (2007): Spieltheorie - eine Einführung, Rieck, Eschborn.
- Axelrod, Robert (2003): The Evolution of Cooperation, New York, Basic Books.
- Dixit, Avinash K. / Nalebuff, Barry J. (1999): Thinking Strategically. The Competitive Edge in Business, Politics, and Everyday Life, New York, Norton.

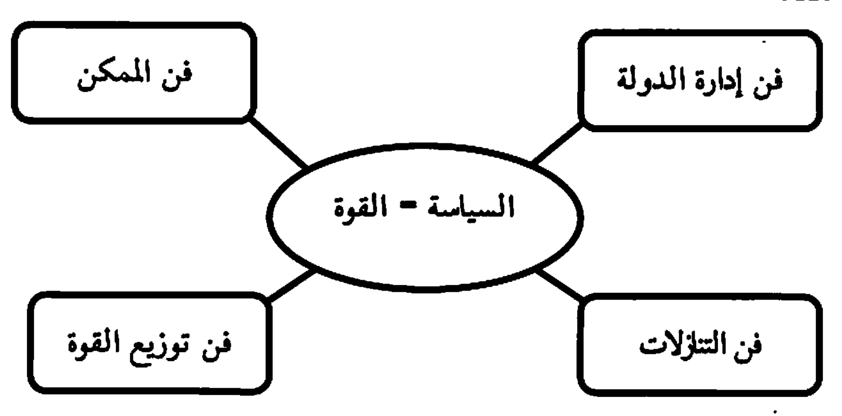
القاعدة (٣)

جوهر السياسة

توزيع القيم والموارد سلطوياً

القاعدة (٣)

جوهر السياسة هو القوة وتوزيعها بين الأطـراف، والسـلطة والوصول إليها والاحتفاظ بها، والنفوذ لحمايـة القـوة والسـلطة معاً.[١٠]



شكل ٥. جوهر السياسة هو القوة

ترتبط السياسة ارتباطاً وثيقاً بظاهرة التدافع، والذي ينشـأ عـن الظواهر الثلاث الملازمة للوجود الإنساني (الاختلاف والتنوع والندرة).

وللسياسة تعريفات عديدة، نذكر من أهمها:

١- القوة وتوزيعها بين الأطراف. ٢- فن إدارة الدولة.

٣- فن الممكن. ٤- فن التنازلات المتبادلة.

[10] هذا المعنى لجوهر السياسة هو معنى مجرد سواء كان هذا السعي لإعادة توزيع القوة والسلطة والنفوذ بحق أو بغير بحق.

١. **فن القوة وتوزيعها بين الأطراف:** عادة ما يكون التدافع بين مجموعة من الأطراف المتفاوتة في القدرة والقوة، ويكمـــن الـــذكاء السياسي في القدرة على التعامل مع هذه القـــوى المختلفـــة بتحييـــد بعضها وإضعاف البعض الآخر.

٢. **فن إدارة الدولة:** فن إدارة وتوزيع ما تمتلكه الدولة من صلاحيات وقوة على الأنظمة ومؤسسات الدولة المختلفة. وهذا الموزّع للقوة قد يكون من داخل الدولة كرئيس الدولة، أو قد يكون من خارج الدولة كصندوق البنك الدولي بفرض إصلاحات متنوعة. ويعد هذا التعريف جزءاً من التعريف السابق أو إسقاطاً له على الدولة.

مثال:

عندما تتعرض دولة ما لتهديد خارجي أو اضطرابات داخلية عنيفة؛ فإنها قد تلجأ إلى إعادة توزيع القوة داخل الدولة بإعطاء مؤسسات الجيش والشرطة مثلاً الكثير من الصلاحيات لمواجهة التهديدات أو الأوضاع المتفجرة، ومن أبرز الأمثلة على ذلك حالة قوانين الطوارئ وحالة قوانين الإرهاب التي استحدثتهما بعض الدول لمواجهة التهديدات المحتملة.

٣. **فن الممكن:** فالفاعل السياسي – فرداً كان أو دولةً أو جماعة سياسية – لا يتعامل مع الأحلام ولا مع ما ينبغي أن يكـــون؛ وإنمـــا

يتعامل مع ما هو كائن وما يمتلكه من أدوات، بمعنى أنه يتعامل مع حزمة الممكنات أو البدائل التي يملكها، أو يحدد هو ما يملكه من أوراق القوة في مقابل الطرف الآخر.

٤. **فن التنازلات المتبادلة:** بعض النزاعات أو الصراعات لا يمكن حسمها نتيجة لتكافؤ ميزان القوى بين الأطراف المتنازعة، وهنا تلجأ الأطراف إلى التفاوض الذي يعتمد بشكل حاسم على القوة التي يمتلكها كل طرف من أطراف النزاع، حيث لا يستطيع أي طرف أن يفرض غالباً كل ما يريد، وبالتالي تتم عملية مساومة مستمرة للحصول على أعلى المكاسب وتقديم أقل التنازلات.

مثال:

صلح الحديبية بين المسلمين والمشركين قبيل الفتح، حيث توازنت القوى بين طرفي النزاع بحيث عجز كل طرف – في تلك اللحظة التاريخية – عن حسم الصراع لصالحه، وهنا بدأت التنازلات المتبادلة بين الطرفين بناء على ما يمتلكه كل طرف من قوة.[11]

[11] إذا نظرنا إلى العملية التبادلية التي قامت بين المشركين والرسول صلى الله عليه وسلم سنجد أن المشركين كان القرار الأساسي لديهم هو منع المسلمين من الوصول للكعبة والطواف، وبذلك كان التفاوض حول عنصر الزمن، حيث يسمح للمسلمين بالطواف في العام المقبل، ودخل في إطار الحزمة التفاوضية الاعتراف بالطرف الآخر بدرجة من الدرجات.

أما المسلمين فقد تنازلوا عن الطواف، وتنازلوا عن حماية المسلم القادم إليهم من مكة مقابل الحصول على مكاسب تتمثل في كسب وقت للاستعداد، وتوسيع قاعدة تحالفاتهم، وانتظار لحظة مناسبة لحسم الصراع.

وبذلك يمكننا القول بأنه إذا كانت السياسة هي التجلي الواضح لوجود صراع؛ فإن القوة هي أداة السياسة الحقيقية لإنهاء هذا الصراع. أو بمعنى آخر إذا كان الصراع هو موجد السياسة فإن القوة هي قلب السياسة؛ بل ويمكننا إعادة تعريف السياسة بأنها "استخدام اختلال ميزان القوة بين الأطراف لإنهاء الصراع".

وسنجد أن التعريفات السابقة كلها معتمدة على القوة، فالممكن لا يكون إلا وفقاً لقوتك، ولا يمكنك أن تتنازل إلا إذا كانت لديك ورقة قوة ستتنازل عنها، وإدارة الشأن العام تتم عبر توزيع القوة في الدولة.[١٢]

"إن علم السياسة يبحث في أجوبة الأسئلة التالية في أي نظام سياسي:

* أين توجد القوة؟
* كيف تنظم وتوزع؟
* تحت أي شروط تعمل ويكون لها شرعية أو يتم تحجيمها والسيطرة عليها؟"[١٣]

لذلك فإن تعريفنا للسياسة هو: **"القوة وتوزيعها بين الأطراف".**

ونورد مقولة لازويل: "إننا حينما نتحدث عن علم السياسة إنما نحن بصدد الحديث عن علم القوة أو القدرة"[١٤]. أما القوة فنعني بها: قدرة الطرف (أ) على فرض إرادته على الطرف (ب).

---

[12] جاءت تعريفات (فن التنازلات،فن الممكن..) في إطار اللعبة الديموقراطية (لتخفيف الألفاظ عند التفاوض وممارسة العملية السياسية..إلخ)،أما جوهر الموضوع فهو "القوة وتوزيعها بين الأطراف".

[13] Leiserson, Avery. Parties and Politics: An Institutional and Behavioral Approach. 1st ed. New York: Knopf, 1958.

[14] Lasswell, H, & N.Listes, Language of Politics: Studies in Quantitative Semantics, George W. Stewart Publisher Inc. N. Y. 1949.

ولذلك فالقوة التي لا تتمكن من فرض إرادة ليست إلا قوة متوهمة. ويمكن التعبير عنها بعبارة أخرى "ما الذي يستطيع الطـرف (أ) أن يفعله إذا غضب".[١٥]

[15] مفهوم "القوة" من المفاهيم المهمة التي لابد أن يحيط بها الفاعل السياسي علما، فمصطلح "القوة" مصطلح مركزي في الظاهرة الاجتماعية، بالضبط مثلما يعد مصطلح "الطاقة" مصطلح مركزي في العلوم التطبيقية، وهو لا يقل في أهميته وعمقه وتعقيده عن فكرة الطاقة في العلوم التطبيقية. ومن ثم فلابد للفاعل السياسي من قراءة المزيد عن فكرة القوة، خاصة وأن هناك الكثير من الأبحاث والدراسات التي تعرضت لمصطلح "القوة" بالشرح والتحليل، ومن الكتب التي يمكن الرجوع إليها:

- Arendt, Hannah (1995): Macht und Gewalt, 10. Auflage, München, Piper.
- Cartwright, Dorwin (1959): Studies in Social Power, Ann Arbor, MI, University of Michigan.
- Nowak, Leszek (1991): Power and Civil Society. Toward a Dynamic Theory of Real Socialism. Translated by Krzysztof Sawala, New York, Greenwood Press.
- Bernd, Simon (2007): Macht. zwischen aktiver Gestaltung und Missbrauch, Wien, Göttingen.
- Gostmann, Peter (2007): Macht und Herrschaft. Zur Revision zweier soziologischer Grundbegriffe, 1. Auflage, Vs Verlag.
- Breuer, Stefan (1991): Max Webers Herrschaftssoziologie, Campus Verlag GmbH.

مثال:

"تقوم الحكومة س بالتفاوض مع المعارضة اليوم حول مستقبل البلاد بعد موجة من الاضطرابات هددت أمن واستقرار البلاد، وقد أعلنت الحكومة حالة الطوارئ في البلاد، الأمر الذي يعطي الجيش صلاحيات واسعة، ويركز السلطة في يد الرئيس بشكل صارم، وقد عمدت الحكومة للاتصال بجميع فصائل المعارضة في الخارج والقوى القبلية والقوى الاجتماعية المختلفة، في محاولة تنسيق المواقف لمواجهة الحالة القائمة في البلاد اليوم، والتي جعلت قضايا الإصلاح الأمر الأهم اليوم حتى في أوساط رجل الشارع العادي؛ بل والأطفال في المدارس كذلك لما تشكله الحالة من أثر خطير على وجود البلاد قبل الرفاه والنمو".

يتضح من هذه الحالة أن الحكومة – الأداة التي تمارس السلطة في الدولة – قد اتخذت مجموعة من القرارات عند ظهور الأزمة التي طالت الجمهور وهددت أمن البلاد:

١. قرار التفاوض مع المعارضة.
٢. إعلان حالة الطوارئ.
٣. أعطت الجيش والأمن صلاحيات واسعة.

٤. ركزت القرار في يد الرئيس.

٥. بدأت الاتصالات بالقوى الاجتماعية.

يمكن تحليل الوضع السياسي في هذه الحالة في سياق تعريفات السياسة كالتالي:

- **فن إدارة الدولة:**

فقد غيرت الحكومة هنا من استراتيجياتها وشكلها لمواجهة الوضع الجديد بإعادة التنظيم وتوزيع الصلاحيات، فحصة الجيش والرئيس، وحصة المعارضة، وكذلك حصة القوى الاجتماعية قد تغيرت. فإعلان حالة الطوارئ يعني إعادة توزيع القوة داخل أجهزة الدولة لتتمكن من مواجهة موجة الاضطرابات، وهكذا تم تركيز القوة في مؤسستي الرئاسة والجيش عبر إعطائهما صلاحيات واسعة. وهنا تقوم الحكومة بتوزيع القوة بين الأطراف المختلفة بما يناسب الوضع الذي تواجهه.

وهذا الأمر تقديري يخضع لمهارة ونظرة صانع القرار للوضع والزمان والمكان والظروف، وبالتالي ليس خياراً صالحاً لكل المواقف، ومن هنا نفهم تعريف القائلين بأن السياسة هي "فن إدارة الدولة"، والإدارة هنا بمعنى التحكم والضبط.

ويمكن التمثيل بصورة عملية لما حدث من تغيرات في النظام الأمريكي العريق في ديمقراطيته بعد أحداث الحادي عشر من

سبتمبر، حيث أعطى الرئيس صلاحيات ونزع صلاحيات، فنزعت صلاحيات من مجلس الشيوخ والكونجرس، وأعطيت صلاحيات إضافية لأجهزة الأمن، وبالتالي أعيد توزيع القوة لمواجهة الوضع الجديد، وليس من الغرابة أنه إذا استقرت الأوضاع سيعاد توزيع القوى مرة أخرى، فالعملية السياسية هي فن إدارة الدولة من خلال إعادة توزيع القوة.

- **فن القوة وتوزيعها بين الأطراف:**

ينطبق عليها ما قيل في فن إدارة الدولة. لكن القوة هنا يمكن النظر إليها من زاويتين: الأولى القانونية أو السلطة، والثانية هي المعنوية أو النفوذ، وعلى الفاعل السياسي أن يميز بين الزاويتين، فالسلطة حق مكتسب عبر الإطار القانوني، فيخولها القانون حق ممارسة الإكراه وفق توافق شعبي، يلزم المجتمع باحترام قراراتها، ومعارضتها وفق آليات يحددها القانون تضمن في النهاية استقرار المجتمع.

أما دوائر النفوذ فليست مغطاة بإطار قانوني، لكنها تكون فعالة نتيجة قوتها الأخلاقية مثل رجال الدين، أو القوة المادية الحقيقية أو المتوهمة والتي تجعل الأطراف الأخرى تستجيب لمطالب الطرف صاحب النفوذ رغم عدم وجود سلطة قانونية مخولة له. مثل نفوذ

رجال الأعمال والشركات العابرة للقارات، التي تسعى الدول لاستجلاب رضاها لإنعاش الحالة الاقتصادية.

وهنا يأتي دور حساب القوة وموازين معايرتها، وفي غياب حساب أوراق القوة التي يتمتع بها أفراد اللعبة تصبح العملية السياسية مقامرة أكثر منها حساب مخاطر يخضع في الغالب لقواعد علمية.

- **فن التنازلات المتبادلة:**

فنتيجة لعجز كلٍ من المعارضة أو الحكومة عن حسم الصراع نتيجة توازن ميزان القوى بينهما لجأ الطرفان إلى المفاوضات، ليتم التوصل إلى حل عبر التنازلات التي يقدمها كلا الطرفين بناءً على القوة التي يمتلكانها. وهكذا بدأت الحكومة في الاتصال بالقوى المختلفة في محاولة منها لزيادة القوة التفاوضية التي تمتلكها، وتجريد المعارضة من قوتها عبر كسب تأييد بعضها وتحييد البعض الآخر.

وإذا أخذنا أطراف الصراع في العراق والولايات المتحدة الأمريكية وإيران كمثال حي على ذلك، سنلحظ أن الولايات المتحدة اضطرت للتعاطي المباشر مع المقاومة كلاعب محلي وإيران كلاعب إقليمي، بعد أن كانت في البداية ترفض التعامل معهما رفضاً قاطعاً لحظة القوة الأمريكية المطلقة، فاتجهت الأمور إلى إمكانية التفاوض، ثم إلى التفاوض المحدود، وبالتدريج يتسع هذا الهامش. وقد يتم

التفاوض بشكل مباشر أو عبر وسطاء، إلا أن الفكرة الأساسية هـي البدء في تقديم التنازلات لتسوية الصراعات.

- فن الممكن:

حيث لم يتعامل طرفا الصراع مع الوضع بناءً على أحلامهما أو عما ينبغي أن يكون؛ ولكن بما يمتلكانه فعلاً من أدوات القوة.

فعادة ما يسعى كل طرف ليحصل علـى أكبـر قـدر مـن المكاسب باستخدام أفضل أوراق القوة التي يمتلكها، وفـن الممكـن يضيف على ما سبق من تعريفات أن اللاعب السياسي يختلـف فـي سلوكه عن اللاعب الأيديولوجي من حيث تحركه في إطار حسـابات القوة والممكنات من الأهداف، بينما يجنح اللاعب الأيديولوجي فـي الغالب إلى تجاوز إمكانيات الواقع، مثلما فعل هتلـر فـي حركتـه الأيديولوجية لتكوين الأمة الألمانية رغم أنف الممكن، فـدمر نفسـه وحلمه.

القاعدة (٤)

أدوات الممارسة السياسية

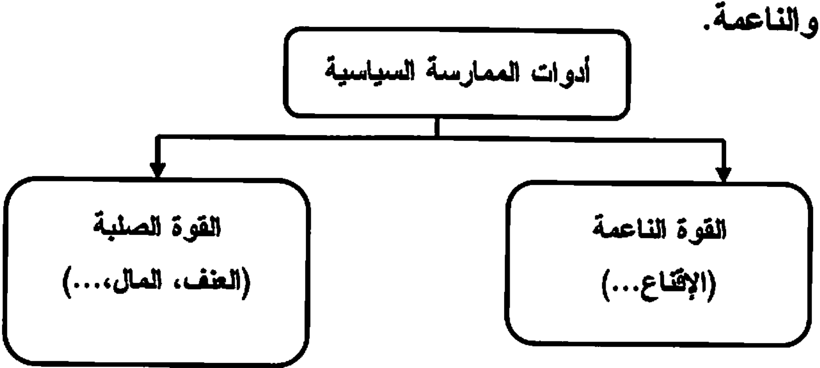
القوة الصلبة Hard - Power

القوة الناعمة Soft - Power

"لو أن بيني وبين الناس شعرة ما انقطعت إن هم شدوها أرخيتها، وإن أرخوها شددتها" معاوية بن أبي سفيان

القاعدة (٤) :

منطق الممارسة السياسية يكمن في المزج بين القوة الصلبة والناعمة.



شكل ٦. أدوات الممارسة السياسية

أدوات الممارسة السياسية:

القوة الناعمة Soft – Power :

تهدف إلى كسب القلوب والعقول ويندرج تحتها الدبلوماسية والإعلام والدعاية السياسية والتعامل المباشر وغير المباشر[١٦].

[16] استخدمت الدبلوماسية التفاوضية مع إيران عن طريق الاتحاد الأوروبي في الملف النووي، واستخدم الإعلام والدعاية للتأثير على متخذ القرار الإيراني، واستخدمت وسيلة التعامل المباشر عبر الاتصال المباشر من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، واستخدم التعامل غير المباشر عبر الأوروبيين والأصدقاء والقوى الإقليمية.

القوة الصلبة Hard – Power :

تهدف إلى إخضاع العدو، وكسر إرادته، ويندرج تحتها المال والمنصب والمنح والمعونات والتسهيلات المختلفة. وكذلك المنع مثل أنواع الحصار الاقتصادي، ويدخل فيها كذلك استخدام العنف المادي؛ أي الجيش والشرطة وآليات العنف المتنوعة.[١٧]

لذلك عندما نتكلم عن السياسة فإننا نتحدث عن:

١. ماذا أمتلك من أدوات؟

٢. ماذا أريد؟

٣. ماذا يمتلك الطرف الآخر؟

٤. ماذا يريد؟

وبناء على الإجابات يتم العمل السياسي.

---

[17] لقراءة المزيد عن أدوات الممارسة السياسية يمكن الرجوع إلى:

- Wartenberg, Thomas E. (1990): The Forms of Power. From Domination to Transformation, Philadelphia, Temple University Press.

مثال: ما القوة وكيف توزع؟

"بعد طول استقرار وسيطرة للنظام الحاكم في (س)، والذي يوصف بالنظام الديكتاتوري، نظراً لتركيز السلطة في مجلس قيادة الثورة، والذي همش دور البرلمان والمجالس المحلية، بعد سلسلة من الإجراءات والسياسات بدأت بالانقلاب في عام ١٩٨٨ على نظام الحكم النيابي السابق، وتأميم المؤسسات المملوكة لكبار التجار في البلاد، وتغيير الدستور لتركيز السلطة في رئيس الدولة. كما عمدت الدولة إلى دفع مبالغ طائلة لصحفيين وكتاب وتصعيد كثير من النفعيين إلى المواقع القيادية في المؤسسات الإعلامية العامة. ورغم أن التذمر العام والسخط الشعبي كانا واضحين للعيان منذ اللحظات الأولى للانقلاب؛ إلا أن آلة القمع الجبارة والتهديد بالمصادرة والإبعاد والسجن والتعذيب والعمل الإعلامي الماهر أفلح في تثبيت الأمور في هذه الدولة المتأزمة إلى سنة ١٩٩٩.حيث بدأت الأمور تخرج عن نطاق السيطرة!!؟".

i) " لقد أعادت المجموعة الانقلابية الحاكمة تركيب المجتمع بحيث تعيد توزيع القوة فيه لصالحها":

فركزت القوة في:

- مجلس قيادة الثورة ورئيس الدولة (عبر تغيير الدستور).
- جهازي الأمن والشرطة.
- الجهاز الإعلامي (باستخدام القوة المادية المتمثلة في المال والمنصب).
- خزانة الدولة (عبر تأميم المؤسسات الخاصة).

ونزعت القوة من:

- البرلمان والمجالس المحلية (عبر التغييرات الدستورية).
- كبار التجار والمستثمرين (عبر تأميم شركاتهم).
- الإعلام المستقل (عبر تصعيد المنتفعين ودفع مبالغ طائلة للصحفيين).
- مؤسسات المجتمع المدني (عبر القوانين الجديدة والقمع والمصادرة).

ii) "لقد استخدمت الدولة نوعيّ القوة":

- القوة الناعمة والمتمثلة في الجهاز الإعلامي وما يبثه من رسائل موجهة.

- القوة الصلبة والمتمثلة في الهبات المالية والمناصب العليا، والقمع والتهديد والإبعاد والسجن والتعذيب.

iii) "القوة هي قدرة طرف من الأطراف على فرض إرادته على بقية الأطراف":

حيث استطاع النظام الحاكم أن يفرض إرادته – عبر استخدام أدوات القوة – على الشعب ومؤسساته المدنية والاقتصادية والإعلامية، وحتى على مؤسسات الدولة التشريعية والخدمية.

مثال: وزن الفاعل السياسي في قوته

قدم الأحنف بن قيس –شيخ تميم– على معاوية بعد توليه الخلافة لأداء البيعة، وكان الأحنف قد حارب في صف علي بن أبي طالب قبلها، وكان الأحنف سيد قومه بلا منازع. ملك قلوبهم قبل أجسادهم، ولكن قصر قامته والتواء قدمه التي كان يعرج منها لم يكن يوحي بعظمة هذه الشخصية وحقيقتها، فلما دخل على معاوية وهو في أزهى حلة وعلى سرير ملكه والناس بين يديه؛ تقدم الأحنف حتى قرب من معاوية، فبادره معاوية بحديث فيه لوم وتقريع، مذكراً إياه بوقوفه ضده مع علي. فلم يكن من سيد تميم إلا أن قال:"يا معاوية.. والله إن القلوب التي كرهناك بها لفي صدورنا، وإن السيوف التي حاربناك بها لفي أغمادها، فاختر لنفسك!!"
فبعد أن وجم الناس قام إليه معاوية، فأدناه وأكرمه، وأجلسه إلى جانبه ولاطفه، ثم خرج الأحنف بن قيس، وكانت أخت معاوية تسمع الحديث، فأطلت وسألت أخاها: " من الذي يحدث سيد العرب بهذا في يوم ملكه؟!!" كأنها تستنكر موقف أخيها، فقال معاوية: "يا أختاه.. هذا رجل من بني تميم، إذا غضب غضبت له مائة ألف سيف من بني تميم لا يسألونه لم غضب" .

حين يوزن أي فاعل سياسي فإنما يوزن بمعيار قوته، سواءً كانت هذه القوة حقيقية أو متوهمة، فبيت القصيد في هذه الحالة أنه لا

حب يدني ولا بغض يبعد؛ بل هو ميزان القوة، فلو لم يكن لدى سيد تميم هذه القوة لما أدناه معاوية، ولكنها السياسة وموازينها.

الخلاصة:

تنتهي الخلاصة حول طبيعة السياسة إلى معنى جوهري واحد: ألا وهو القوة؛ بمعنى قدرة الأطراف على الحصول على حصص تساوي مقدار قوتهم وقدرتهم على فرض مطالبهم على الأطراف الأخرى، ويدخل في ميزان القوة دهاء اللاعب السياسي وحنكته بتحويل نقاط القوة عنده إلى نتائج، ونقاط ضعف خصمه إلى فرص.

ومن هنا ندرك أن قوة اللاعب السياسي هي الميزان الذي يعتبر عند الفعل السياسي، ولذلك يجب أن يعرف اللاعب السياسي أدوات القوة وما يندرج تحتها، وبالتالي يستطيع تقويم المواقف المختلفة بدقة، واتخاذ القرارات، واستخدام أدواته لتحقيق أهدافه.

إن أهم واجب للقائد السياسي أن يزيد من رصيد أوراق قوته باستمرار حتى يمنع طغيان الآخر، فهذا هو الضمان الوحيد للعدل في العملية السياسية.

وانطلاقاً من هذا المفهوم يمكننا أن نفهم تعريف اليونسكو للسياسة في قاموس العلوم الاجتماعية: "السياسة هي ممارسة الأعمال الإنسانية التي تسوي أو تدعم وتتابع الصراع العام بين مصالح

الجماعات الخاصة والتي تشتمل دائماً على استعمال القوة أو السعي إليها"[١٨].

فكل من يقوم بعمل - سواء لحل وتسوية الصراع بين الصالح العام وبين مصلحة الجماعات الخاصة أو لتأجيج الصراع، وسواء كان حزباً أو طائفةً أو طبقةً أو عرقاً أو غير ذلك - فهو يمارس السياسة، وكل هذه الأطراف تستخدم القوة وتسعى لامتلاكها لتتمكن من تحقيق أهدافها.

[18] Dictionary of the social sciences (U_ N _ E _ S _ C _ O) P151.

القسم الثاني:

قواعد أساسية للفاعل السياسي

القاعدة الأولى: تعريف الدولة.

القاعدة الثانية: النظام السياسي.

القاعدة الثالثة: المنتظم السياسي.

ماهية الفاعل السياسي؟

هو كل بنية أو مؤسسة أو شخص معنوي أو طبيعي يملك تأثيراً معتبراً أو فعالاً في القرارات السياسية، إنشاءً أو تعديلاً أو إلغاءً.[1] أي أن الفاعل السياسي ليس "رجل السياسة" فقط.

رجل الدولة StatsMan:

لا يعد الحديث عن رجل الدولة StatsMan ونمط تفكيره من نافلة القول، فهو الذي يتخذ القرارات، فيترتب عليها إنجازات عظيمة أو انكسارات كارثية، فهو فاعل سياسي بامتياز..

"ولا تعتمد القدرة أو الكفاءة السياسية فقط على المواصفات الشخصية والاستعداد النفسي؛ بل هناك عدة أمور أساسية تؤثر في رجل السياسة، وللتعليم والتدريب السياسي المحترف أثر كبير،وهذا التدريب ليس نتاج البرامج التدريبية فحسب، بل هو نتاج عدة عوامل نذكر من أهمها:

- البيئة التي نشأ فيها رجل السياسة. ومستوى الثقافة المتوفر فيها، ومدى الاحتكاك بشرائح المجتمع المختلفة، والأنماط القيادية المتوفرة فيها التي تمثل للقائد الجديد نماذج يستفاد منها.

1من أمثلة الفاعلين السياسيين:الدولة والقوى الفرعية داخلها كالحكومة/ جماعات الضغط/ الرأي العام/النظام السياسي – المنظمات الدولية الحكومية – المنظمات الدولية غير الحكومية- الشركات متعددة الجنسيات-البابا(بابا الفاتيكان)- القوى غير الحكومية-قوى المقاومة- الإرهاب – الدين

- آلية تصعيد الكوادر السياسية في المجتمع. فهي تختلف في النظم الوراثية عن الديكتاتورية عن العسكرية عن الديمقراطية التي عادة ما تفرز قادتها من الأحزاب السياسية والاتحادات الطلابية.
- طبيعة المجموعة المحيطة برجل السياسة والتي يكتشف رجل السياسة بينها شخصيته السياسية، حيث يؤثر نمط تفكيرها وثقافتها في سلوك رجل السياسة.
- السياق التاريخي لظهور رجل السياسة (الزمان – المكان – الموقف – الفرصة)"[٢]

[2] Lasswell, H, & N.Listes, Language of Politics: Studies in Quantitative Semantics, George W. Stewart Publisher Inc. N. Y. 1949.

من الكتب المهمة التي تناولت فكرة السياسة كوظيفة ومن ثم تناولت مواصفات رجل السياسة والفاعل السياسي كتاب ماكس فيبر

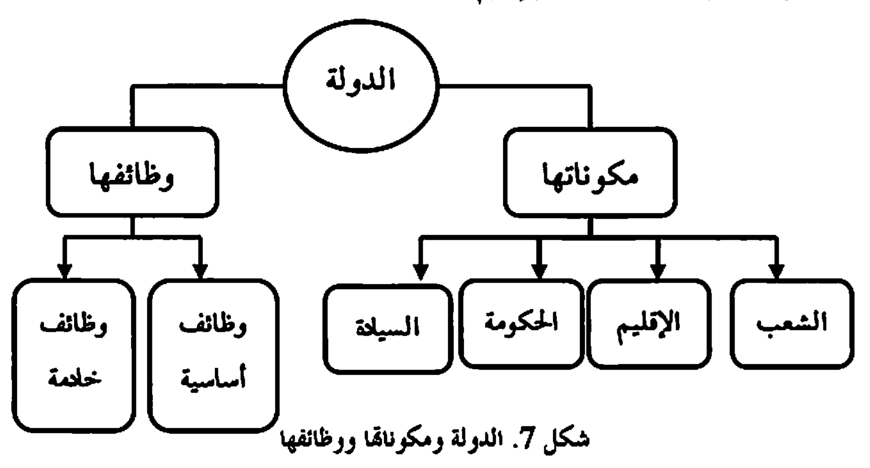
Weber, Max (1919): Politik als Beruf. Gekürzte Fassung, in: Münkler, Herfried (Hg.) (2002): Politisches Denken im 20. Jahrhundert. Ein Lesebuch, München, Piper. (especailly p. 22-34).

القاعدة (١)

تعريف الدولة

القاعدة (١)

تتكون الدولة من شعب وإقليم وحكومة وسيادة.



شكل 7. الدولة ومكوناتها ووظائفها

أغلب الناس لهم إدراك عام بأن الدولة هي إقليم ما يسكنه مجموعة من الناس الذين ارتبطوا بهذا الإقليم معنوياً ومادياً. ورغم هذا الإدراك العام بما تعنيه الدولة لدى عامة الناس؛ فإن علماء السياسة اختلفوا فيما بينهم في تعريفها، حتى بلغت تعريفات الدولة ١٤٥ تعريفاً[٣]، ويمكن تعريف الدولة بأنها "كيان سياسي وقانوني منظم يتمثل في مجموعة من الأفراد الذين يقيمون داخل حدود معينة وتنتظم شئونهم سلطة تتمتع بحق استخدام القوة".

[3] Ibid., p. 107 .

المكونات الرئيسة للدولة

تتكون الدولة من أربعة عناصر أساسية هي:

١. الشعب

إن تجمع مجموعة من الأفراد بصفة مستقرة هو أساس الدولة، إذ لا يمكننا أن نتصور وجود دولة بدون هذا التجمع المستقر – قل عدده أو كثر، وأهم ما يجب معرفته عند دراسة سكان أي دولة هو البحث في درجة تجانسهم وتماسكهم، والعناصر الرئيسة لتحديد درجة تجانس السكان هي الثقافة والدين والعنصر واللغة.

٢. الإقليم

وهو الرقعة الجغرافية – كبرت مساحتها أو صغرت – أو الأرض التي يستقر عليها الشعب بصورة دائمة، ويتعدى مفهوم إقليم الدولة اليابسة إلى المياه الإقليمية والفضاء الإقليمي للدولة.

وللإقليم أو الموضع الجغرافي تأثير كبير على سياسة الدولة، حتى ذهب البعض إلى أن أنماط الأنظمة السياسية تحددها تضاريس الإقليم؛ بل ويرى البعض أن العوامل الجغرافية هي التي تتحكم في مجرى التاريخ.

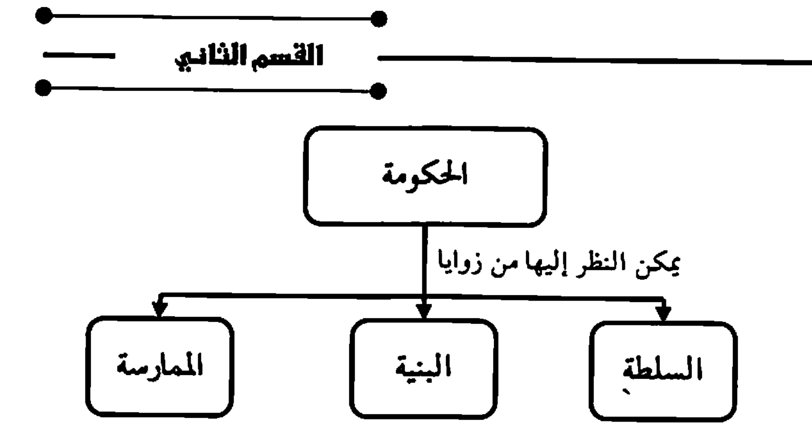
٣. الحكومة

هي الجهة التي تتخذ القرارات في الإقليم، ويمكننا تعريف الحكومة بأنها السلطة التي تمارس السيادة في الدولة لحفظ النظام وتنظيم الأمور داخلياً وخارجياً، وهي تمارس هذه السيادة من خلال أجهزة ومؤسسات الحكم في الدولة، التي تقوم بأعمال التشريع والتنفيذ والقضاء – في أوسع وأشمل معانيها – أو من خلال السلطة التنفيذية في أضيق المعاني. هذا وتعد الحكومة هي المسئولة عن طريقة اتخاذ القرارات داخل أجهزة ومؤسسات الدولة وتنظيم العلاقات بين التشريع والتنفيذ والقضاء في إطار الدستور.

وهكذا يمكننا القول أن الحكومة يمكن النظر إليها من خلال تمثيلها لسلطة الدولة، أو من خلال بنيتها (الأجهزة والمؤسسات الحكومية)، أو من خلال ممارساتها (طريقة اتخاذ القرارات). أما مفهوم السلطة فهو غالباً موضع اتفاق عام[٤]، وأما مفهومي البنية والممارسة فيختلفان من دولة لأخرى باختلاف الأنظمة السياسية القائمة فيها.

---

[4] تعني السلطة القوة power كما تعني Authority أي الممارسة الفعلية لعملية إخضاع الآخرين سواء باستخدام الإقناع أو العنف أو الإرغام لإرادة صاحب السلطة. وهناك من يميز بين السلطة ويجعلها قرينة القبول والإقناع عبر ممارسة النفوذ Influence والتسلط بمعنى ممارسة العنف والإرغام.

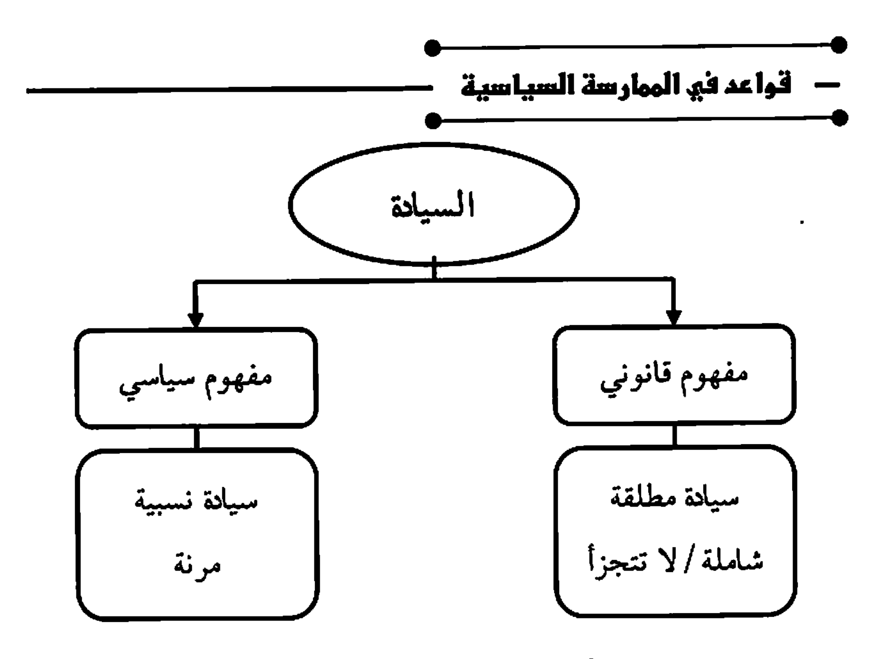


شكل ٨. زوايا النظر إلى الحكومة

٤ . السيادة

تعني امتلاك الدولة سلطة الهيمنة الداخلية على إقليمها وأفرادها، واستقلالها عن السيطرة الخارجية. وتتجسد الأولى في قوة وإرادة سلطة الدولة داخلياً، وتتجسد الثانية في الاستقلال عن الدول الأخرى وعدم الخضوع لها.

وللسيادة مفهومان، مفهوم قانوني يعطي الدولة حق السيادة على أفراد محددين (الشعب) وعلى مساحة محددة من الأرض (الإقليم)، وفي هذا المفهوم تكون السيادة كاملة وغير منقوصة إلا فيما ندر. أما المفهوم الثاني فهو مفهوم سياسي – واقعي – وفيه تكون السيادة منقوصة بدرجة من الدرجات، حيث تقيد سيادة الدولة بالظروف والقوى التي لا يمكن السيطرة عليها، ففي المفهوم السياسي يمكننا القول بأنه ليس هناك سيادة مطلقة تامة للدولة من الناحية الفعلية سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي.



شكل ٩. للسيادة مفهومان قانوني وسياسي

فعلى سبيل المثال تحتفظ الدولة الموجودة تحت الاحتلال بشخصيتها القانونية كدولة موجودة على الخريطة، لكنها تفقد سيادتها القانونية والسياسية، حيث تنتهي السيادة القانونية بوجود الاحتلال، وتصبح دولة الاحتلال مسئولة قانونياً عنها. أي أن الدولة تحت الاحتلال موجودة قانونياً، لكنها تفتقد السيادة القانونية والسياسية.

وحتى في الدول التي تحكمها أنظمة ديكتاتورية فإن السيادة ليست مطلقة، إذ تقيد الدولة في ممارساتها الخارجية بضغوط الدول المجاورة أو القوى المعادية لها، وتقيد في ممارساتها الداخلية بالحد الذي لو تجاوزته قد يتولد انفجار شعبي.

٥. الاعتراف

هناك من يضيف عنصر الاعتراف بالدولة من الدول الأخرى، خاصة إذا كانت "الدولة" – ولا الحكومة – في حالة النشأة. وهناك جدل سياسي حول طبيعة الاعتراف، هل هو كاشف عن وجود الدولة أو هو منشئ لها؟ ورأينا أنه كاشف فقط.

وظائف الدولة

لم تنشأ الدولة كنتيجة حتمية ملازمة لوجود الإنسان، وإنما استجابةً لتطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فلقد نشأت الدولة لتأمين الحماية وتنظيم علاقة الفرد بالجماعة بشكل يضمن استمرار رفاهية وتنمية الجماعة، وبالتالي فإن الدولة ليست غاية وإنما هي وسيلة لتحقيق الأمن والتنمية.

وهنا يأتي تساؤل مهم: ما الوظائف التي يناط بالدولة القيام بها لتتمكن من تحقيق أهدافها؟

ويمكننا تقسيم وظائف الدولة إلى نوعين اثنين:

١. الوظائف الوجودية الأساسية:

وتعرف بأنها الأعمال الضرورية لبقاء الدولة، والتي يجب أن تقوم بها لضمان وجودها واستمرارها. وتكون الأولوية هنا للبقاء أو الوجود. فكل كائن حي أو نظام قائم يحرص أولاً على بقائه أو وجوده.

وتشمل هذه الوظائف[5]:

الوظيفة العسكرية: تأسيس قوات عسكرية لحماية الأفراد من الاعتداءات الخارجية والدفاع عن مصالح الدولة.

الوظيفة الأمنية: تشكيل قوات أمنية لحفظ الأمن والنظام في الداخل.

الوظيفة القضائية: إيجاد جهاز قضائي للفصل في المنازعات التي تنشأ بين الأفراد.

الوظيفة الخارجية: رعاية العلاقات الخارجية مع الدول والقوى الأخرى.

الوظيفة المالية: تمويل مؤسسات الدولة العسكرية والأمنية والمدنية.

٢- وظائف الاستقرار (الوظائف الخادمة):

وتعرف بأنها الأعمال التي تحقق الاستقرار. فهذا الكيان الذي ضمن وجوده وبقاءه في المرحلة الأولى يسعى بعد ذلك إلى الاستقرار. فتأمين الوجود والبقاء قد لا يعني استقرار النظام. لذا فهو يسعى إلى تعديل أوضاعه لإيجاد حالة من الاستقرار.

وتشمل هذه الوظائف الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي، وبناء الطرق والجسور والمطارات والقنوات المائية، وتمديد المياه والكهرباء والصرف الصحي، والاتصالات السلكية واللاسلكية

---

[5] يقوم على تنفيذ كل وظيفة من هذه الوظائف: مؤسسة أو جهاز أو وزارة في إطار الحكومة أو السلطة التنفيذية.

والبريد، والخطوط الحديدية، وتنظيم الصناعة والزراعة والتجارة والتعدين وغيرها. والتي يؤدي القيام بها إلى استقرار المجتمع واستمرار الحياة، بالإضافة إلى تكييف العلاقات مع المجتمع الدولي.

٣- وظائف التطوير والتنمية والرفاه[6]

وهنا تكون أولوية الدولة والمجتمع هي تحقيق التطوير، والبناء، وتقديم النموذج. وأهم الوظائف في هذا الإطار:

الوظيفة التنموية: التي تعني تطوير المجتمع ورفع ظروف ومستويات معيشة أفراده، ليس فقط اقتصادياً؛ وإنما ما يطلق عليه "نوعية الحياة"، بحيث يصل المجتمع إلى تحقيق الرضا والسعادة.

الوظيفة التوزيعية: بحيث يتم توزيع ثمار الوظيفة السابقة (التنموية) بالعدل بين التكوينات المجتمعية المختلفة، كل حسب إسهامه في العملية التنموية، وقدراته، ومهاراته، ومسئولياته. فالعدالة هي القيمة الحاكمة لممارسة هذه الوظيفة، وليس "المساواة" الحسابية.

الوظيفة الجزائية: وهي تختلط مع الوظيفة السابقة، وترتبط بالإطار القانوني للدولة، وعنصر الجزاء (بشقيه العقاب والثواب) بالغ الأهمية في هذا النوع من الوظائف، وهو الإطار المحيط بجميع الوظائف.

[6] هناك مؤسسات وأجهزة ووزارات تقوم بهذه الوظائف داخل بنية الحكومة والسلطة كما أسلفنا.

القيام بالوظائف:

سلم الأولويات في الظروف العادية والاستثنائية.

وسنلاحظ أن هذه الأولويات تنعكس عملياً على سلم أهداف الفاعل السياسي، فبالرغم من احتياج الدولة بصفة عامة إلى الوجود والاستقرار والتنمية؛ إلا أنها تقدم أحدها على الآخر بحسب الحاجة، فعندما يهدد وجودها بتلويح قوى خارجية بالاعتداء عليها؛ فإنها تضحي بالاستقرار والنمو، فتركز الميزانية وتحشد موارد الدولة-على سبيل المثال- لضمان جاهزية الجيش، فيتأثر مشروع التنمية، نظراً لتقليص ميزانية الدولة المخصصة لمجالات التعليم والصحة والعمران الخ.

ونلحظ نفس الأمر مع الفاعل السياسي – إن كان يعمل في حزب، فقد يلجأ إلى السرية في حالة تهديد الوجود، فإذا ضمن الوجود بحث عن الاستقرار، ثم تنمية حزبه. ويفكر خصمه بالطريقة العكسية، فيحرص على أن يجعله دائماً تحت تهديد الوجود، لا يصل إلى نصاب الاستقرار، أو يتمكن من التطور والتنمية، فيجعل الفاعل السياسي يركز جهوده في أن يظل موجوداً، ويشغله الخصم بمعركة الوجود، فيصبح الوجود في حد ذاته هو الهدف الذي يسعى إليه.

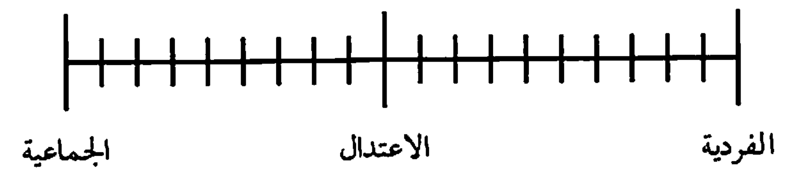
مثال:

نلحظ ذلك في تفكير ونمط فعل تنظيم القاعدة، حين أراد أن ينقل الولايات المتحدة الأمريكية من حالة النمو إلى فقدان الاستقرار، التي

تجعل النمو يتلاشى، ثم إشعارها بتهديد الوجود. كما نجد نفس القضية في تعامل الولايات المتحدة مع تنظيم القاعدة، حين أرادت ضرب استقراره في أفغانستان التي كانت تمثل قاعدة انطلاق له، لتطرح عليه سؤال الوجود.

القيام بالوظائف بين "الدولة" و"قوى المجتمع المدني"

وتتراوح آراء المفكرين حول التداخل ما بين دور الدولة ودور المجتمع في القيام بهذه الوظائف، ما بين أقصى الفردية وأقصى الجماعية، وبين هذين الطرفين طيف من الآراء والتصورات.



فيرى المتطرفون من دعاة الفردية أن دور الدولة – في إطار الوظائف الخدمية – يقتصر على حماية الحياة والحرية والممتلكات الخاصة، أما بقية الخدمات فيجب أن تتولى المؤسسات الخاصة القيام بها، بينما يرى المتطرفون من دعاة الجماعية أن الدولة ينبغي أن تقوم بكل هذه الخدمات وأن تسيطر سيطرة تامة على كل الخدمات دون مشاركة من القطاع الخاص، أما دعاة الوسطية فلا يرون بأساً من قيام الأفراد ببعض الوظائف الخدمية، ولكنهم يؤكدون على

ضرورة إشراف الدولة على تقديم هذه الخدمات، خاصة في مجالي الصحة والتعليم، بالإضافة إلى تقديم الدولة لبعض الخدمات غير الربحية التي لن ينجزها الأفراد، كإنشاء محطات توليد الطاقة أو بناء المطارات والموانئ وسكك الحديد، بالإضافة إلى القطاعات الاستراتيجية التي يحسن أن تملكها الدولة أو تشرف عليها، كقطاعات الطاقة والصناعات الثقيلة.[٧]

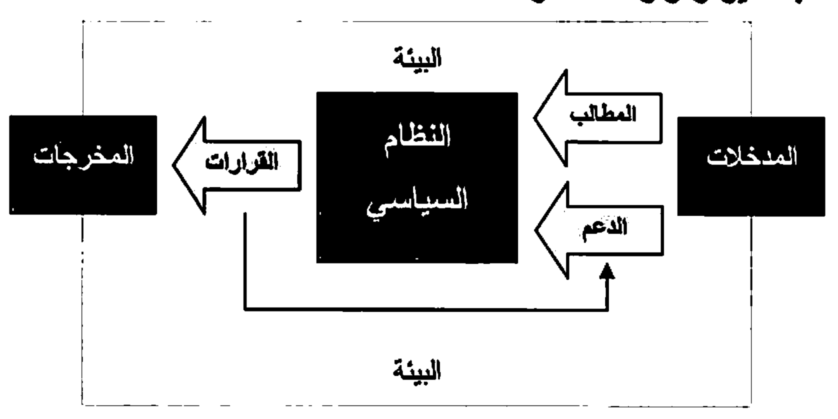
[7] لقراءة المزيد عن دور الدولة في الممارسة السياسية يمكن الرجوع إلى:
Rotermundt, Rainer (1997): Staat und Politik, 1. Auflage, Münster, Westfälisches Dampfboot.

القاعدة (٢)

النظام السياسي

القاعدة (٢)

حركة النظام السياسي هي مجموعة التفاعلات بين مطالب الجماهير وقرارات الحكومة .



شكل ١٠. نموذج إيستون

يعد نموذج إيستون[8] من أفضل وأبسط النماذج[9] الأولية الشارحة لطبيعة عمل النظام السياسي، ويقوم هذا النموذج على أنّ العنصر

---

[8] صاغ النموذج دايفيد إيستون مع جبرايل ألموند في الخمسينات من القرن الماضي، لفهم تفاعل وتداخل مؤسسات الحكومة ومؤسسات الأفراد.

Easton, David (1965): A Systems Analysis of Political Life, New York, S. 32.

[9] النماذج هي عبارة عن تمثيل نظري للحقائق التجريبية – المبنية على الملاحظة والاختبار – والتي تهدف إلى تنمية الفهم من خلال التركيز على العلاقات والتداخلات الهامة.

الأكبر المؤثر في استقرار الحكومة هو "الجمهور"[10]، الذي يترجم ما يفكر فيه إلى مطالب تعبر عن حاجاته، كما يعبر عن درجة رضاه من خلال الأقوال والأفعال. هذه الطلبات تستقبل في النظام السياسي عبر الأحزاب السياسية أو مؤسسات المجتمع المدني، حيث تشذب وتقدم للحكومة، تستقبل الحكومة هذه المدخلات وتتفاعل معها لتخرج بقرارات وسياسات داخلية وخارجية تنعكس على الجمهور[11]، فتعدل سلباً أو إيجاباً في مطالبه ودرجة تأييده، ثم تستمر العملية. وبالتالي يبدو النظام قادراً على الاستمرار بقدر تعديله في القرارات والسياسات للحصول على حد أدنى من القبول "الشرعية" لدى الجمهور.

أي أن الوظيفة الرئيسة للحكومة هي "اتخاذ القرارات"، وهذه "القرارات" إما أن تكون رشيدة ولصالح الناس؛ فيصبح هناك رضا شعبي، أو تكون قرارات غير رشيدة وضد مصالح الناس؛ فيصبح هناك سخط عام يأخذ أشكالاً متنوعة منها:

- **التململ:** فهو تحت السطح، تهمس الناس لبعضها البعض.

[10] يشمل الجمهور هنا الأفراد ومجموعات المصالح واللوبيات.

[11] لا يؤثر الجمهور فقط على قرارات الحكومة، وإنما تؤثر الأطراف الإقليمية والعالمية كذلك في قراراتها.

- **ردود الأفعال البسيطة:** في شكل كتابات وأعمال محدودة متناثرة.
- **الأعمال الظاهرة:** فتنتشر إضرابات وأشكال من العصيان للدولة، تأخذ شكلا أكثر اتساعاً وتنظيماً.
- **الثورة:** أعلى درجات السخط، وهي خروج كتلة جماهيرية مؤثرة إلى الشارع بمطالب جذرية .

القاعدة (٣)

ثقافة رجل السياسة

القاعدة (٣)

يحتاج رجل السياسة إلى وعاء معرفي كبير، وإلى مهارات ممارسة الفعل السياسي.

يحتاج رجل السياسة الناجح إلى أن يمتلك وعاءً معرفياً عميقاً، ليس فقط بمعرفة الأحداث وامتلاك ذاكرة تاريخية قوية عن القضية التي يعمل من أجلها وما يرتبط بها، لكنه بحاجة كذلك إلى وعاء معرفي متسع من العلوم التي تساعده على اتخاذ القرار الرشيد. وسنركز هنا على بعض الضروريات، وليس كل ما يجب أن يتعرف عليه رجال السياسة.

(أ) جوهر العملية السياسية: فرجل السياسة بحاجة أولاً إلى معرفة " **لب العملية السياسية** "، وهو "**ممارسة القوة والسلطة والنفوذ**"، والإلمام بالقواعد التي تقوم عليها، والتعرف على كيفية التعامل مع أدوات القوة، بالإضافة إلى العلوم التي تشكل أدوات للفاعل السياسي، كالدعاية السياسية والتخطيط الاستراتيجي.

(ب) الاقتصاد الكلي: ويحتاج أن تكون له خلفية صلبة في الاقتصاد، خاصة " الاقتصاد الكبير Macro Economy "، فيعرف كيف تدار عجلة الاقتصاد العالمي، وكيف توزع الثروات في العالم، وما هي دورة رأس المال العالمي، وما هي علاقتها بالاقتصاد المحلي، وطريقة وآلية حركة رأس المال والقوى المتحكمة فيه؟

فالقرار السياسي ينعكس مباشــرة علــى الاقتصــاد، والقــرار الاقتصادي ينعكس على السياسة، فبينهما ترابط كبير، ودخول رجل السياسة معترك الفعل السياسي متسلحاً بخلفية اقتصادية قوية يجنبــه الفشل السياسي؛ خاصة عندما تكون القضية التي يعمل مــن أجلهــا مشتبكة مع نظام عالمي، وتحتاج إلى إدراك هذا الواقع العالمي قبــل اتخاذ القرارات الجزئية.

(ج) سيكولوجية الجماهير: فالجمهور (في الغالب) هو محط نظر رجل السياسة، والدراية بخصائص الجمهور، والعقلية التي يعمل بها رجل الشارع تجنب الكثير من الكوارث السياسية، لأن السياسة في النهاية هي التحكم في الكتلة البشرية الموجودة، سواء أكان رجل السياسة في موقع المعارضة أو السلطة، فإذا لم يتعرف على قواعد العمل مع الجمهور العام، فمن الممكن أن توجه له الضربات تلو الضربات، ثم يتساءل.. لماذا خسرت؟!! وقد يوجه اللعنات إلى الجمهور، بينما هو لم يحدد ما الذي يريده من الجمهور وكيف سيقنع الجمهور بالتحرك معه لتحقيق ما يريد. لذلك من أهم ما تجب معرفته: كيف تقوم الجماهير بالثورات؟ وكيف تحدث التحولات الاجتماعية؟ وما معجلاتها؟ وما كوابحها؟ وكيف يتحرك الجمهور الثائر؟ لأن أسوأ كابوس لأي نظام قوة (النظام السياسي في أي مجتمع)

أن تقوم ضده ثورة شعبية، عندها ينطلق عقال الجماهير. كذلك على الفاعل السياسي أن يلم بمواضيع الطبقات الاجتماعية والحراك الاجتماعي، ويزود علم ومواضيع الطبقات ومواضيع الحراك الاجتماعي والتصعيد الطبقي ويزود علم الاجتماع رجل السياسة بكثير من المفردات المهمة للتعبير السياسي والمفاهيم المشتبكة مع علم السياسة.

(د) **ثقافة المجتمع:** أهم ما يميز رجل السياسة إلمامه بثقافة المجتمع الذي يعيش فيه، فإن كان في مجتمع فيه أعراق أو مذاهب أو ديانات أو أفكار مختلفة؛ فعليه أن يدرس هذه العرقيات والمذاهب والديانات والأفكار، ويتعرف على الإرث الثقافي في المجتمع حتى يحسن توجيه الخطاب له والتعامل معه.

(هـ) **الظواهر العالمية:** فالظواهر العالمية مؤثرة جداً في اتخاذ القرار على المستوى القُطري وحتى المستوى الحزبي، فعندما كانت ظاهرة القطبين (صراع الرأسمالية والشيوعية) موجودة؛ كانت قابلية تحرر الدول أكبر، لوجود خيارات أخرى، كعدم الانحياز مثلاً، أو اللعب على التناقض الموجود بين القطبين، أما في زمن القطب الواحد أصبح التحدي أكبر أمام حركات التحرر، وعندما ظهر موضوع "صراع الحضارات"، وبرز المحافظون الجدد كظاهرة عالمية مؤثرة، من خلال سيطرتهم على الإدارة الأمريكية ودمجهم الرؤية الدينية

المسيحية مع السياسة الدولية؛ أصبح العالم أمام تحد جديد، لا يقل عن ظاهرة الإرهاب، بسبب الإمكانات التي يحتكم إليها هذا الفريق.

ويرصد رجل السياسة الوقت المناسب للتحرك، ويختار الخطاب الضروري لهذه المرحلة أو تلك، فحساباته مبنية أيضاً على المحيط العالمي الذي تتحرك فيه الأفكار، فهو لا يتحرك في فراغات، فالظواهر العالمية مؤثرة، ورجل السياسة يحسب كيف يزن أموره من خلال الظواهر العالمية بشكل ذكي.

كما يحتاج رجل الدولة أن يتسلح بعدد من المهارات مثل مهارات التفاوض والتخطيط الاستراتيجي والتحليل السياسي والاتصالات ... الخ. وكلها مكملات لتوظيف المحتوى المعرفي لرجل السياسة.

القاعدة (٤)

رجل السياسة بين المغامرة والمقامرة

القاعدة (٤)

رجل السياسة مغامر وليس مقامرا.

لا يمكن توقع ممارسة سياسية تمتلك كل عناصر النجاح، فالفعل السياسي بالأساس فعل مغامر لكنه غير مقامر (مع احتمال حدوث ذلك أحياناً).

والمغامرة أو المقامرة مرتبطتان بعملية اتخاذ القرار[١٢].

فإن كان القرار منطقياً تم وفق أسس علمية وبحث في البدائل والخيارات تكون مغامرة، ولو لم تكن النتيجة حتمية، فعندما يخرج صقر قريش منفرداً ويدخل أسبانيا هناك نسبة مغامرة، وعندما يخرج الرسول ﷺ في بدر ويقاتل هناك نسبة مغامرة، فرجل السياسة قادر على أن يغامر، ولولا المغامرة لن ينجح. إنها القدرة على اتخاذ قرار عندما يكون الموقف فيه نسبة من الغموض. فرجل السياسة يحسن التعامل مع الغموض النسبي الذي يحيط بكل موقف.

---

12 تمر عملية اتخاذ القرار المنطقي بست مراحل:

- توصيف المشكلة عبر مناقشة وتسجيل وجهات النظر المختلفة حولها.
- تحديد الجوانب المختلفة للأزمة قيد الحل بوضوح.
- تحديد المصادر الأساسية للأزمة.
- تسجيل كل الاستراتيجيات التي يمكن أن تحل المشكلة.
- اختيار أفضل الاستراتيجيات
- وضع خطة عمل Action Plan لتطبيق الاستراتيجية وتنفيذ القرار.

فالذي يصعد قمة جبل أفرست مغامر، لكنه أخذ حساباته المعقدة، وجهز أدوات التعامل مع درجة الحرارة ونسبة الأوكسجين، لكن هذا لا يضمن له النجاة؛ بل يجعله على اتصال وثيق بعالم الأسباب.

أما المقامر فهو الذي يتحرك بعفوية دون تخطيط، أو بقدر من التخطيط البسيط الذي لم يستوفِ شروطه، والقاعدة النبوية تقول "اعقلها وتوكل"، وهو لا يرمي الأمور على المعجزات والخوارق، فالخوارق والكرامات لايخطط لها، وبالتالي لا بد من توفر الشروط الموضوعية للنصر، ثم بعد ذلك يتم التحرك.

فرجل السياسة مغامر، لأن السياسة لا تعرف الضمانات، إنما هناك مخاطر محسوبة، فنسبة النجاح قد تكون ٦٠%، وهي أعلى من نسبة الفشل التي تمثل ٤٠%.

القاعدة (٥)

رجل السياسة بين حسن النية وفهم قواعد اللعبة

القاعدة (٥):

حسن النوايا قد يجر إلى الهزائم المتتالية إن لم يحسن رجل السياسة استخدام قواعد اللعبة.

فالسياسة ليست لعبة النوايا الحسنة أو المبادئ السامية فحسب، إذ ليس بالضرورة أن ينتصر صاحب المبدأ، إنها أشبه بلعبة الشطرنج، يتدخل فيها عامل الذكاء والاستعداد والإلمام الجيد بقواعد اللعبة، وهي أبعد ما تكون عن لعبة بالنرد، حيث يتمتم اللاعب "يا رب" ويرمي النرد راجياً تحقيق الفوز.

وصاحب المبدأ الحق لن ينتصر إذا افتقد أدوات تحقيق النصر، إن العناية الإلهية تتدخل لنصرة الحق، لكنها لا تنحاز غالباً إلى أصحاب البطالة والسذاجة، قال تعالى: ﴿ **ليس بأمانيكم ولا أماني أهل الكتاب من يعمل سوءاً يجز به** ﴾ [١٢٣ - النساء] ، والقعود عن الإعداد سوء، والزهد في امتلاك أدوات الفعل السياسي سوء، وكل تقصير في فهم السياسة سوء يؤدي بصاحبه إلى الخسارة، وإن عظمت نيته، وخلص قلبه، وسما هدفه.

فرغم أن الحسين رضوان الله عليه كان يمتلك النية الحسنة، إلا أن الهزيمة لحقته ومن معه، وقد "كتب العلامة ابن خلدون في مقدمته عن مقتل الشهيد الحسين ﷺ في كربلاء، بيد أن الحسين ارتكب خطأ منهجياً في تقديره لاستعداد أتباعه في العراق وقوتهم، لكن ابن خلدون

لم يغفل التنبيه على أن ذلك "خطأ دنيوي، وليس دينيا" حسب تعبيره، أي أنه قصور في الخطة والأداء، وليس تقصيراً في الشرع والمبدأ".[١٣]

وكما أن مجموعة القراء كان فيها خمسة عشر من خيرة فقهاء الكوفة – من أبرزهم سعيد بن جبير وعامر الشعبي؛ إلا أنها منيت بهزيمة ساحقة، وأزهقت أرواح طاهرة على يد الحجاج، فقتل منهم سعيد بن جبير، واعتذر الشعبي والحسن البصري فعفي عنهما. وعمد فقهاء المدينة إلى الإفتاء بتحريم الخروج على السلطان ولو كان ظالماً.

إن "حسن النوايا وحده لا يبني مجتمعاً، ولا يغير وجهة التاريخ"[١٤].

---

[13] محمد بن المختار الشنقيطي، الحركة الإسلامية في السودان: مدخل إلى فكرها الاستراتيجي والتنظيمي، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٢.

[14] نفس المصدر السابق.

القاعدة (٦)

الفاعل السياسي يرى العالم كما هو

القاعدة (٦)

الفاعل السياسي يرى الواقع كما هو، لا كما يتمنى أن يـــره حين يتخذ قرار الفعل أو الممارسة السياسية.

ينطلق الفاعل السياسي من الواقع الذي يعيشه بهدف تغييره، لذلك ربما يكون مقبولاً أن يشرد في الحلم الذي يتمناه، لكن من غير المقبول أن يسيء تفسير الواقع الذي يعيشه، فيتهم خصمه بالغباء في حين أنه هو المسيطر، أو يتحدث عن أن فكرته إلى زوال، رغم أنه لا يملك أسباب إزالتها، أو يرى أن كل من يخالفه على خطـــأ، أو أن خصومه كتلة واحدة لا يجب الحديث مع أي طرف فيها.

هذه المبالغات يجب أن يحذر منها رجل السياسة، فهو لـــيس بصدد خداع نفسه ليبرهن أنه أفضل مـــن الآخـــرين، لأن الملعـــب السياسي في النهاية سيكشف القدرات، ويبرز مدى التفـــوق. لـــذلك ينطلق رجل السياسة من علمية وعقلانية شديدة في فهم الواقع، فـــإن أحسن تفسيره استطاع أن يتفاعل معه، ويضع خطـــة لتغييـــره، وإن رسمه كما يتخيل هو فإنه يصارع في معركـــة خياليـــة، والنمـــاذج التاريخية تشهد بوجود قادة حالمين يبتغون عالماً أفضل، ولكن الكثير منهم سقطت أحلامه في واد سحيق عندما أخطأ في قـــراءة الواقـــع، وخذ أمثلة من القديم والحديث، ففي القديم سنجد قادة فاتحين هزمـــوا

عندما تمددوا أكثر مما تتحمل قدراتهم؛ فالدولة الرومانيـــة والدولـــة الاسلامية يعزى أحد أسباب سقوطهما إلى قدرتهما على التمدد، ثـــم ضعفهما في عوامل استيعاب هذا التمدد، وفي العصر الحديث تقــف ألمانيا الهتلرية وإيطاليا الفاشية والاتحاد السوفييتي كأمثلة واضـــحة؛ ونلاحظ حالياً أن الولايات المتحدة بسيادة العقلية الأيديولوجية الدينية على قياداتها كم أخطــأت فـــي قــراءة الواقــع فـــي أفغانســـتان والعراق،..الخ، وكم هي تكاليف هذه الأخطاء؟؟!!

القاعدة (٧)

رجل السياسة لا يخيفه تعقيد الوضع

القاعدة (٧)

الفاعل السياسي لا ينسب إخفاقه إلى تعقيد الوضع.

الوضع السياسي عادة ما يكون معقداً، حيث يشتبك الوضع المحلي بالإقليمي بالدولي، وعادة ما تتحرك أطراف أخرى - غير الخصم المباشر - لتلقي بثقلها في الصراع غير الخصم المباشر، لذلك فرجل السياسة لا يتذرع ويبرر فشله بتعقيد الوضع، ولو أن الفعل السياسي - في حالات الصراع - يتم وفق ظروف مثالية؛ لما احتاج الأمر إلى قيادات قوية واعية لديها رؤية، فدور القيادة هي أن تحسن المرور والتحرك بأهدافها عبر هذا التعقيد، والتعقيد ليس مفاجأة بالنسبة لها، بل أن تسير الأمور بدون أي تعقيد هو الأمر الذي يبدو معجزة لا تحدث.

فها هو ماوتسي تونج في الصين يخترق الأوضاع المعقدة داخلياً وخارجياً، وينجح في ثورته، دون أن ينسب إخفاقه في محاولته الأولى إلى تعقيد الأوضاع، بل غير استراتيجيته وأعد جيش الحفاة لتحرير الصين.

إن القادة لا يطالبون الواقع أن يتغير، بل يطورون استراتيجيات كفيلة بتغييره رغم تعقيده البالغ.

فمن المسلم به أن الواقع معقد، **وحين يضع الفاعل السياسي أهدافه؛ يبدو من المنطقي أنه قد أخذ في حسبانه هذا المعطى، وبالتالي لا مجال من للشكوى من الواقع، بل يجب إعادة قراءته وترتيب الأوراق المتعلقة به حتى تتحسن فرص النجاح.**

القاعدة (٨)

رجل السياسة لا ينظر إلى الفعل بل يهتم بمنطق الفعل

القاعدة (٨)

ينظر رجل السياسة إلى أفعال الأطراف الأخرى، ولكنه يهتم أكثر بمنطق هذه الأفعال.

إذا أراد طرف سياسي أن يتعامل مع حركة سياسية مثلاً فإنه أولاً ينظر إلى أهدافها، ويدرس حجم تأثيرها على أهدافه وخططه، وينظر إلى تحركاتها باهتمام، ولا يكتفي بذلك، بل ينظر إلى المنطق من وراء الفعل، فيتتبع الذي سيؤول إليه هذا الفعل أو إلى أين يصب في الصورة النهائية.

وعند اكتشاف المسار والسياق والمآلات، يتم التخطيط للتدخل المناسب، إما لتغيير المقاربة لذات الفاعل السياسي، على مستوى الفلسفة والأهداف والتحركات والخطاب، أو لتغيير فلسفة وأهداف الطرف الآخر ومقاربته. وانظر إلى مقاربة بريطانيا من استئصال الشين فين والجيش الأيرلندي المحظور إلى نظرية الاستيعاب والتوافقات، وتغير مقاربة الجيش الأيرلندي من الانتصار الكاسح للمقاربة السياسية والمساومات، ويمكن تتبع تغير الفلسفة والأهداف والتحركات والخطاب لمعرفة النموذج.

القاعدة (٩)

رجل السياسة ودقة الهدف وتدبيب رأس السهم وتوفير شروط الفعل

القاعدة (٩)

الفاعل السياسي المحنك عادة " لا يتشتت في الأهداف "، ويحدد أهدافه بدقة.

يجب أن يكون الهدف بالنسبة للفاعل السياسي واضحاً ومحدداً ويؤثر في معادلة القوة وتوزيعها، فاللعبة السياسية لا تقبل بأن يبعد بصره عن الهدف، وكلما زادت القدرة على تحديد الهدف والدقة في تدبيب رأس السهم، كلما كانت الإصابة مؤثرة عند توفر الشروط الأخرى.

مثال: النموذج الإيراني

كان الهدف السياسي إزالة نظام الشاه وإقامة نظام جديد محله.

ما العروض التي عرضت على الخميني؟

١- أن يقوم الشاه بعمل تعديلات في نظام الدولة حتى يرضي الخميني، فكانت الإجابة لا وعليه أن يخرج.

٢- الإتيان بنظام وطني يرأسه بختيار كمرحلة انتقالية، فكانت الإجابة لا، وعلى الشاه أن يخرج لتأتي حكومة أخرى.

والسبب في هذه الحدة والصلابة أن الهدف لديه كان واضحاً جداً، وهو إزالة النظام، فوضع عينه على النقطة المركزية في الفعل، وأعد الروافع التي تستطيع تحقيق الهدف، وقرر ألا يزيح عينيه عن الهدف، وألا ينخدع بمكاسب هشة ثانوية، فكلما اتضح الهدف وبدقة أمكن تحديد السهم المناسب وتدبيب رأسه وتوفير الشروط لنجاح الفعل .

القاعدة (١٠)

الفاعل السياسي بين المكاسب الهشة والصلبة

القاعدة (١٠)

يفرق الفاعل السياسي بين المكاسب الصلبة والمكاسب الهشة، وهو يسعى لتحصيل مكاسب صلبة.

فهناك نوعان أساسيان من المكاسب:

- المكاسب الصلبة: وهي التي يستطيع الدفاع عنها والحفاظ عليها.
- المكاسب الهشة: وهي التي يعطيها الخصم لرجل السياسة، لكنه قادر على استردادها في أي وقت يريد.

وعندما يتفاوض طرف سياسي مع الأطراف الأخرى عادة ما يتنازل عن بعض المكاسب الهشة، كي يرضي الطرف الآخر، وبالتالي يمكن للطرف الآخر أن يشعر بإحراز انتصار وبالتالي تخف درجة الاحتقان، ولكنها في أحيان كثيرة لا تغير في واقع المعادلة الأساسية.

لذلك في كثير من الأحيان نرى النظام السياسي في الدولة أذكى من المعارضة، فعندما يمر بفترات ضعف، أو يقع تحت تأثير ضغوط خارجية لايرى من مصلحته مجابهتها في زمن معين، فإنه يقدم تنازلات في مناطق هشة، وعندما يزال الضغط عنه يسحب هذه المكاسب فلا تستطيع قوى الضغط العودة للمربع الذي كانت ضاغطة فيه.

فرجل السياسة يميز بوضوح بين المكتسبات الهشة والصلبة، ويسعى إلى الظفر بالمكتسبات الصلبة التي يقدر على الدفاع عنها وتكريسها، فهو يراهن على المكتسب الذي يؤثر في المعادلة السياسية وميزان القوة.

مثال أزمة حركة المحرومين[١٥] (لبيان مثل هذه المعضلة)

عندما قامت حركة السود في الولايات المتحدة الأمريكية لتناهض التمييز العنصري اكتسبت قوة دفع كبيرة، ووجد النظـــام الأمريكـــي نفسه أمام مشكلة، هناك ثورة قادمة فيها أعداد بشرية كبيـــرة جـــداً ستهز كل أسس النظـــام، فمـــا الـــذي يفعلـــه النظـــام إزاء حركـــة المحرومين؟؟

وعدهم أن يلبي لهم كل مطالبهم، في حالة أنهم عملوا من داخل النظام الموجود، من خلال أحزاب قائمة وأخرى ينشئونها، فيُسمح لهم بالعمل العلني.

هنا وقعوا فيما يسمى بـــ"أزمة حركة المحرومين "، فهل يأخذون المكاسب وتنتهي قوتهم الضاغطة ولا تتحـــرك عجلـــة التحـــول أم يضحون بهذه المكاسب وهم لا يضمنون استمرار حالة الثورة؟!

فيحدث عادة أمر من اثنين:

إما أن تنقسم الحركة على ذاتها وتتفتت إلى أجزاء صـــغيرة، أو أنها تقبل بالخيار الموجود، وفي الحالتين يستفيد النظام ويتم تنفـــيس بالون الثورة، وعندما تنتهي حالة الاحتقـــان يبـــدأ التفـــاوض علـــى

---

[15] A Force More Powerful (2000). York Zimmerman Inc./ WETA Washington, D.C. DVD, 180 Min., USA: YZI.

المكتسبات التي قدمت لهم في المرحلة الأولى، فلا يثق الجمهور في تلك الحركة ويتزعزع إيمانه بأن زعاماتها تمثل طموحاته، كما أن الزعامات نفسها تصاب بهاجس الخوف من خذلان الجماهير.

سميت هذه الحالة بـ" أزمة حركة المحرومين " التي من الممكن أن تحدث في أي تحرك سياسي لديه ضغطاً شعبياً في لحظة معينة، فتطرح الحكومة على قياداته خيارات من هذا النوع، ويصبح القرار في غاية الصعوبة، فإما أن تُهدم المعادلة كلها أو أن يكسبوا شيئاً، وعادة ما يكون هشاً يمكن استرجاعه لاحقًا."[16]

تجارب أوروبا الشرقية:

ويبرز النموذج النضالي الذي لا يقبل المساومة في الكثير من تجارب أوروبا الشرقية مثل تجربة المعارضة الصربية في تصميمها على الإطاحة بميلوسوفيتش في عام ٢٠٠٠، ويبدو أنهم استفادوا من حركة المحرومين عندما دخلوا في صراع مع النظام مدركين أن

---

[16] لا يوجد حل مثالي في مثل هذه الحالة، الحل الذي يطرحه كُتاب هذه الدراسة (حركة المحرومين) وهم من اليسار الثوري، يفضلون فيه خيار"الثورة"، لأن الثورة تغيير كامل في كل شيء وإعادة تشكيل موازين القوة من جديد في المجتمع، وبالتالي بالإمكان إقامة نظام عادل، غير أنه عملياً إذا وضعت منظمة أمام خيارات من هذا النوع فالإتجاه العام في عقل أغلب المنظمات "خذ ما تقدر عليه من مكاسب،ولا تبالي بمطالب الجماهير"، أو هكذا في أغلب الحالات نصف الثورية.

النظام سيلتف على الانتخابات وعلى نتائج الصناديق، فخططوا لما بعد التصويت، إذا لم يُستجب لإرادة الجماهير ما الذي يمكن أن تفعله هذه الجماهير؟كان التخطيط أوسع مدى من مجرد صندوق الانتخاب؟ فصعدوا الاضرابات وقاطعوا الإعادة ليقول الشارع كلمته وليس الصندوق الانتخابي.

وهنا نلحظ ذكاء الطرف الذي يبدو الأضعف في المعادلة، حين تحسب لكل الإجراءات، وبالتالي أفسد خطة كانت موضوعة لاستمرار النظام، فنجحوا في تحويل حركة الجماهير إلى ثورة لا عنيفة ولم يساوموا على مكاسب جانبية، فأرادوا نظاماً ديموقراطياً وأتوا به[١٧].

17 Bringing Down A Dictator (2000). York Zimmerman Inc./ WETA Washington, D.C. DVD, 180 Min., USA: YZI.

تجربة الرسول ﷺ مع المشركين في مكة:

كذلك نلحظ قريش تحاول أن تمنح الرسول ﷺ مكاسب هشة، فحاولوا إعطاءه منصباً ليكون ملكاً عليهم، فيسقطوا منه دعوى الرسالة، فإن قبل بذلك أمكن سحب الاتفاق والتراجع فيه، والعودة للمربع الأول بعد إثبات أن محمداً ليس نبياً وإنما هو طالب ملك. فقد ذهب إليه عتبة بن ربيعة وكان مما حدثه به: "إن كنت إنما تريد بما جئت به من هذا الأمر مالاً جمعنا لك من أموالنا حتى تكون أكثرنا مالاً، وإن كنت تريد به شرفاً سودناك علينا حتى لا نقطع أمراً دونك، وإن كنت تريد ملكاً ملكناك علينا". فلما لم ينجحوا في إثنائه عرضوا عليه أن يعبد آلهتهم عاماً ويعبدوا آلهته عاماً، فقد أرسل المشركون إلى النبي ﷺ: الأسود بن عبد المطلب، والوليد بن المغيرة، وأمية بن خلف، والعاص بن وائل، فقالوا: "يا محمد، هلم فنعبد ما تعبد، وتعبد ما نعبد، فنشترك نحن وأنت في الأمر، فإن كان الذي تعبد خيراً مما نعبد، كنا قد أخذنا بحظنا منه، وإن كان ما نعبد خيراً مما تعبد كنت قد أخذت بحظك منه"[١٨] .

---

[18] د. علي محمد الصلابي، السيرة النبوية عرض وقائع وتحليل أحداث، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، قطر، ٢٠٠٦ .

فلما لم يفلحوا قدموا عرضاً آخر "للتنازل عن بعـــض مـــا فـــي القرآن، فطلبوا من النبي ﷺ أن ينزع من القرآن ما يغيظهم مـــن ذم آلهتهم فأنزل الله جواباً حاسماً قال تعالى:

﴿ وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات قال الذين لا يرجون لقاءنا ائت بقرآن غير هذا أو بدله قل ما يكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي إن أتبع إلا ما يوحى إلي إني أخاف إن عصيت ربي عذاب يوم عظيم﴾

(يونس: الآية ١٥)"[١٩] .

---

[19] نفس المرجع السابق.

القسم الثالث:

قواعد أساسية للعمل السياسي

القاعدة (١)

تحديد نوع الصراع وأطرافه

القاعدة (١)

الخطوة الأولى في الممارسة السياسية: تحديد طبيعة الصـــراع ونوعيته وأطرافه.

يجب قبل أخذ قرار ممارسة العمل السياسي أن يُحدد أولاً "**منطق التدافع**"، هل هو "منطق صفري" Zero –sum game، أي أن أحد الأطراف لن يسمح بوجود الآخر، أو منطق "**غير صفري/ تساومي**" Non –zero sum game أي سيحقق كل طرف قدراً من أهدافه، وتحديد هذا الأمر يؤثر بشكل كبير في التخطيط لخوض الصراع السياسي.

ماذا يحدث إذا كان الصراع صفرياً ورجل السياسة في الطرف الآخر يعتقد أنه "غير صفري/ تساومي"؟

حينها يدخل رجل السياسة بدولته أو حزبه أو حركته في مهلكة محققة، حيث إن خصمه لن يمهله، كما أنه لم يستعد لمثل هذا النوع من الصراع.

من الذي يحدد نوع الصراع؟

يتحدد بإرادة الطرف الأقوى ومن لديه السيطرة بالفعل، وأحياناً موضوع وقضية الصراع، ولكن غالباً فإن الطرف الأقوى إذا اعتبر الصراع صفرياً فهو صفري، مهما حاول الطرف الآخر أن يثبت قدرته على التعايش معه.

كيف نتعرف على إرادة الطرف الأقوى في جعل الصراع صفرياً مصيرياً؟

هناك مؤشرات أساسية تستطيع منها معرفة نمط تفكير الخصم وتحديده لطبيعة الصراع:

١- **الخبرة التاريخية السابقة:** أي سلوك هذا الفاعل السياسي التاريخي، فإذا عرفنا سلوكه التاريخي نعرف كيف ينظر للصراع من خلال استقراء مجموعة حوادث تاريخية حدثت من قبل، وبالتالي يسهل توقع سلوكه المستقبلي؛ إذ غالباً ما يميل إلى تكرار نفس السلوك السياسي السابق والناجح.

٢- **الإشارات:** أحياناً يرسل الطرف الأقوى إشارات أو يُطلق تصريحات محددة يفهم منها نظرته لطبيعة الصراع.

٣- **الواقع الحالي:** الوضع القائم الآن ونمط الفعل للخصم، هل يدل على أن الصراع صفري أو أن الطرفين سيربحان؟

إن مراجعة موازين القوة بين الأطراف الداخلة في الصراع ونوعية القوى يمكن أن تكشف عن طبيعة الصراع، فكلما كان هناك توازن في القوى اتجه الصراع لكي يكون تساومياً والعكس صحيح، وكلما كان الطرفان أو الأطراف قادرين على إفناء البعض (حالة امتلاك سلاح نووي) كان الصراع تساومياً (توازن الرعب النووي).

تحديد أطراف الصراع

ينظر الفاعل السياسي إلى الأطراف الداخلة في العملية السياسية، وتوازن القوى الحقيقي الموجود، وكيف سيتعاطى مع هذه المنظومة كاملة، فهو يبتعد كل الابتعاد عن السطحية في حصر أطراف الصراع في الخصم المباشر، بل يحصر الأطراف المحلية والإقليمية والعالمية، ويسعى إلى الحصول على دعم بعضها، وتحييد بعضها الآخر.

ورجل السياسة لا يسعى لإعلان الحرب على العالم كله وكل من يخالفه، بل يحرص على تقليل عدد الأطراف التي تصارعه قدر الإمكان، فيؤخر معركة مع طرف، ويتحالف مع طرف تحالفاً مؤقتاً، فالسياسة ليست بالضرورة لعبة الشراكات الدائمة، بل هي لعبة التحالفات الاستراتيجية المرتبطة بزمان ومكان محددتين.

القاعدة (٢)

صناعة سلم الأهداف

القاعدة (٢)

تمر الأحلام السياسية عبر سلم من الأهداف، والأهداف بدورها تحتاج إلى روافع.

يجب أن يتأكد رجل السياسة أن هدفه سياسي، ولو شك في إمكانية تحقيق هدفه فعليه أن يتريث، ويقطع شكوكه باليقين، فاللعبة السياسية خاصة في العالم الثالث عادة ما تكون صفرية، إما منتصر أو مهزوم، فالخاسر يخرج من اللعبة السياسية، وقد تتطلب عودته إلى المشهد السياسي جهداً كبيراً وسنوات مديدة.

فإذا تحقق رجل السياسة من أنه جاد في دخول اللعبة السياسية،فعليه أن يحدد الهدف بدقة. ويمكن حصر خطوات تحديد الأهداف كالتالي:

١- تحديد الحلم:

كل الناس تمتلك أحلامًا، وفي أحيان كثيرة تكون هذه الأحلام مقدسة. ولكن رجل السياسة حيث يحلق في سماء الطموح، وينظر إلى أقصى ما يود تحقيقه؛ يعود إلى أرض الواقع ليحدد الخطوة الممكنة في اتجاه الحلم. فألمانيا فوق الجميع، وحلم إسرائيل من الفرات إلى النيل، وحلم أستاذية العالم ...إلخ؛ كلها أحلام تبرز قدرة رجل السياسة علي معرفة الطريق الممكن إليها باعتبار الزمان والمكان والقدرات، وليس باعتبار ما ينبغي أن يكون.

٢- تحديد سلم الأهداف:

هذا الحلم لا يمكن تحقيقه إلا إذا وضع في شكل أهداف قابلة للتحقق، فالهدف الذي لا يقبل التحقق هو نوع من الأماني، وهي

ليست من اهتمامات رجل السياسة، فهو يسعى لمعرفة الممكن من الأهداف في اتجاه الحلم وليس الحلم في حد ذاته. إنه عقل يقبل بأقصى ما يمكن تحقيقه في ضوء الروافع المتوفرة، ولا يعيش أسير فكرة إما كل شئ أو لا شئ.

٣- التأكد من وجود الروافع:

عندما يصمم رجل السياسة سلم الأهداف فإنه لا يتحرك بشكل ارتجالي أو عاطفي، بل يصممه على اعتبار الروافع المتوفرة التي تسمح بتحقيق هذه الأهداف، أو الروافع التي يتوقع أنه قادر على إيجادها وفق دراسات، ونعني بالروافع هنا الأرجل والدعامات القادرة على حمل هذه الأهداف والتحرك بها، من موارد وعلاقات وفرص وقدرة على التخطيط الخ. فهو يتأكد مما هو متوفر بين يديه وما يتحكم فيه من الموارد والقدرات قبل أن يراهن على عون الآخرين الذي قد يأتي وقد لا يأتي.

لذلك على رجل السياسة أن ينتبه ويميز بين الروافع الحقيقية والروافع المتوهمة. وكم من مشاريع بنيت على روافع متوهمة واعتمدت على الآمال التي خانت أصحابها في لحظة الحقيقة ومواجهة الواقع.

القاعدة (٣)

الطاولة السياسية

القاعدة (٣)

الطاولة السياسية إذا حُمّلت من أوزان الأهداف أكثر مما تحتمل فإنها ستَنكسر حتماً.

فكرة العمل السياسي أقرب ما تكون إلى الطاولة، فإن كانت تتحمل مائة كيلو جرام، وحاولنا تحميلها مائتي كيلو جرام؛ فإنها تتكسر.

ووظيفة رجل السياسة أن يحسن صناعة الطاولات، ولا يُحَمِّل أي طاولة أكثر مما تحتمل، فليست براعته في أن يحمل أوزاناً ثقيلة؛ بل براعته أن تصمد طاولته تحت وزنه حتى يتمكن من الوصول إلى غيرها.

ونلحظ حضور الطاولة السياسية في الحديبية، حين لم يتوقف الرسول عند الأهداف الكلية النهائية؛ بل تحرك من الممكن نحو هدفه، وراعى ما تحتمله المرحلة، فوافق أن تشطب البسملة، في العقد وتظل صيغة الجاهلية "باسمك اللهم"، ثم وافق أن يحذف لقبه كرسول ليكون العقد من محمد بن عبد الله، وليس من محمد رسول الله، ثم وضع على طاولته ما تتحمله، فوافق أن يرد الكافر إذا أتاه من مكة، ووافق ألا ترد له قريش مسلماً أتاها، ثم كان اختبار الطاولة حين أتاه أبو بصير فرده الرسول، وأمره أن يرجع إلى الكفار، فقال أبو بصير:

"يا رسول الله تردني إلى المشركين يفتنونني في ديني؟! فقال: يا أبا بصير إنا قد أعطينا هؤلاء القوم ما قد علمت، ولا يصلح لنا في ديننا الغدر..".

فقد رأى الرسول أن نبذ العهد لا تتحمله طاولة الأهداف الآنية، إضافة إلى التزامه الأخلاقي بعدم خرق الاتفاق، فالتحرك كان في ضوء الممكن، من أجل تحريك الأوضاع خطوة للأمام، وليس إنجاز الحل على شكله المثالي، فالشكل المثالي يقول إن المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه، ويقول إن رد شخص إلى الكفار ليفتنوه ليس مقبولاً عقلاً، خاصة وقد جاء الدين﴿**حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله**﴾.

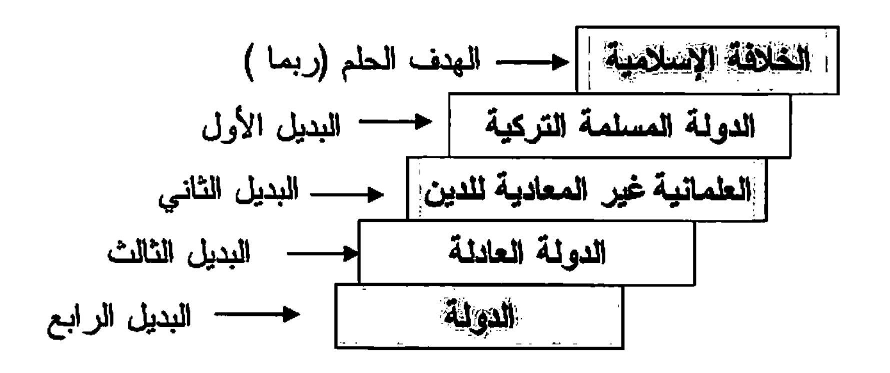
هنا نجد أن ما يتنزل من الأيديولوجيا الصلبة على الواقع يكون بالقدر الذي تحتمله الطاولة، بعيداً عن الشعارات والخطابة التي لا تنجز نصراً، ولا تبني قدرة الفاعل السياسي على أن يزيد من قوة تحمل طاولته لتتحمل أوزاناً أقوى.

إن رجل السياسة عادة ما يبدأ – إن كان يصارع خصماً قوياً– من ضعف استراتيجي، ثم ينتقل إلى مرحلة التعادل الاستراتيجي، ثم مرحلة التفوق الاستراتيجي، والأيديولوجيا تتنزل على الواقع بحسب المرحلة، فكلما زادت قوة الفاعل السياسي الاستراتيجية؛ كلما زادت قدرته على تحميل طاولته مزيداً من الأيديولوجيا.

لقد رأينا جورج بوش عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر يتحدث عن حرب صليبية (سهوا أو قصدا)، مستنداً إلى الخطاب الديني ليحشد العواطف والدعم، وهو هنا يتحدث من منطلق المتفوق استراتيجياً، القادر على مخالفة الأمم المتحدة، وتحميل طاولته بالأهداف السياسية الثقيلة.

بينما نرى الأتراك بقيادة "أردوغان" وهم يحاولون التخفيف من هيمنة العسكر، لا يتحدثون مطلقاً عن أيديولوجيا دينية، رغم أنهم يفترض أن يفكروا أنهم بالأساس دولة الخلافة الإسلامية، أو على الأقل دولة تطبق الإسلام، لكنهم راعوا طاولتهم الاستراتيجية، فصمموا سلم الأهداف على اعتبار أن الهدف الأول هو التحول من دولة علمانية معادية للدين إلى دولة علمانية غير معادية للدين. فإن لم يكن فالدولة العادلة، والعدل من أسمى ما جاءت به الشريعة، ولو لم يقل من يطبقه أنه يطبق الشريعة.

وبذلك صمم طاولته على هذا الأساس، وحاول قدر الإمكان ألا يحرق المراحل، أو يحمل طاولته ما لا تتحمل. فالمنطق يقول إنه ربما ينجح لحين لكن سرعان ما تتسارع الأحداث ليخسر كل شيء .



شكل ١١. النموذج التركي وسلم الأهداف

إن الهدف عند رجل السياسة عادة دقيق، وهو في الغالب يتشكل من سُلم، وعندما يتفاوض لا يوجد في ذهنه شكل واحد نهائي، فبإمكانه قبول أشكال أخرى حسب الروافع الحاملة للفعل، والنموذج التركي يعتبر نموذجاً مثالياً لهذا الأمر.

فالفكرة مرتبطة بالطاولة والقدر الذي تتحمله من أوزان، فإذا أردتها أن تحتمل أكثر، فعليك أن تعدل من الروافع الموجودة أسفلها لكي تستطيع أن تحمل الأوزان الزائدة.

القاعدة (٤)

فن المناورة

القاعدة (٤)

السياسة فن المناورة... ورجل السياسة يحدد الخيارات، ويقدم البدائل للتعامل مع مختلف المواقف السياسية.

عندما تمر دولة أو حزب بتحديات داخلية أو خارجية فإنها تقع بين معادلتين:

المعادلة الأولى: أن تكون الطرف الأضعف.

وفي هذه الحالة توجد أمامها الخيارات التالية:

الخيار الأول: الإذعان (تنفيذ المطالب تحت الضغوط)، والإذعان ليس خطأ دائماً وفي حد ذاته، لأنه يعتمد على المعادلة السياسية التي يعمل بها، ويعتبر أحد العمليات التي تتم في السياسة بشكل من الأشكال.

الخيار الثاني: التنازلات، يمكن أن يكون لدى الطرف الأضعف شيئاً يستطيع تبادله مع الأطراف الأخرى، فبدلاً من الإذعان الكلي يتبادل معهم بعض الأوراق، فإن كان يملك ورقة فهو بالتأكيد لن يسلمها إلا بمقابل.

وتعتبر التنازلات المتبادلة أيضاً فناً من الفنون، حيث يتم تحديد ما الذي يمكن التنازل عنه وما الذي يجب إبقاؤه، فمثلاً في فلسطين لو افترضنا أن حماس اعترفت بإسرائيل، ما هي الأوراق التي تبقت لديها للتفاوض؟ فيجب الحفاظ على مثل هذه الورقة إلى آخر مجال تريد أن تصل إليه، ليست المشكلة في اللعبة السياسية هي التنازل، لكن المهم عن ماذا؟ ومتى؟ وكيف؟

الخيار الثالث: التجنب بمعنى أنهم إذا كانوا يلعبون في الملعب (أ) فستلعب في الملعب (ب)، فتغير الملعب والمكان حتى لا تدخل في مواجهة كمن أسس مشروعا في منطقة ثم وجد شركة عملاقة منافسة له، وليس بمقدوره منافستها. فينقل نشاطه إلى منطقة ثانية لا توجد فيها الشركة، وبذلك يتجنب التدافع ويدخل منطقة يمكن الكسب فيها دون تحمل الخسارة.

الخيار الرابع: المواجهة.. إذا تم تحديد الهدف بوضوح يمكن للطرف الضعيف أن يدخل في مواجهة، والمواجهة تتم إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فالفيتناميين قرروا عدم الدخول المباشر في حرب مع الأمريكان، حيث كانت الخسارة مؤكدة، لكنهم اختاروا أن يغيروا طبيعة المواجهة، ويشعلوا حرب استنزاف، فالفئة القليلة في الإمكانيات وجدت استراتيجية غير مباشرة للتغلب على الخصم، وبذلك يمكن التفكير في المواجهة إذا وجدت استراتيجية جيدة للتعاطي مع الموضوع، لذلك انتصر الفيتناميون على الأمريكان.

فعندما يفكر الطرف الأضعف في المواجهة عليه أن يكون ذكياً، لأن الذي سيهزم به خصمه ليس قوته المباشرة، وإنما سيهزمه بالحيلة، عبر قدرته على استخدام عناصر غير متوفرة عند الطرف الآخر أو مفاجئة له، أما إذا لم يمتلك الذكاء؛ فالمواجهة معناها الانتحار دون شك.

الخيار الخامس: المعالجة، تعني معالجة عناصر الموقف التي جعلته في وضع ضعف، مثلاً المعارضة العراقية كانت في وضع ضعف أمام نظام صدام حسين، فحلت مشكلتها بأن استعانت بالأمريكان - بصرف النظر عن موقفنا الشرعي والاستراتيجي من ذلك - فالمعارضة كانت تعاني من نقاط ضعف، فعملت على تعديل المعادلة، فالطرف الأضعف قد يعمل على ما يسمى بقضية **المعالجة** أي أن يعالج أسباب النقص الموجودة عنده لكي يحقق التفوق.

والسؤال المطروح، هل يمكن الدمج بين أكثر من أسلوب من هذه الأساليب مع بعضها البعض؟

نعم، بل ويوفر لدينا أكثر من خيار، لأن الدمج بينها يوفر لنا عدداً لا متناهياً من الخيارات بالتوافيق والتباديل، لأن هدفك في النهاية أن تنتصر، فعندما توفق بين مجموعة أشياء يصبح لديك أكثر عدد من الخيارات.

لذلك لا يُعدم رجل السياسة إيجاد البدائل، فذهنه يعمل دائماً، وليس لديه مشكلة في أن يذعن اليوم أو يتجنب، ويحضر عناصر القوة في شيء، ويخوض المعركة من جهة أخرى. ولذلك لا يقول "ماذا أعمل؟" "ما الحل؟" لأنه دائماً وأبداً لديه حلول للمشهد وبدائل، دائماً يفكر بعقلية "إنه ممكن".

المعادلة الثانية: أن تكون الطرف الأقوى .

لو كنت في الجهة التي تمتلك القوة الأكبر، قد تفكر في الخيارات التالية:

الخيار الأول: الإزالة، أي أن تفكر في إنهاء الطرف الآخر تماماً عبر استئصاله عضوياً، فعلى سبيل المثال أنهى اليمن الشمالي الدولة في اليمن الجنوبي، وأزالها بالكامل ودمجها في الدولة الجديدة، ويكون ذلك عندما تكون قوي جداً ولديك الإمكانية لفعل ذلك، فهو أحد خيارات الأقوياء، وبعض الأنظمة تتصرف مع الحركات المعارضة وفق هذا الخيار.

الخيار الثاني: الاستيعاب، وهو أن تقدم بعض المكاسب التي يعتقد الطرف الآخر أنها مهمة، وبالتالي يقلل سقف أهدافه ويرضى بالتعاون، وفي حالة رجوعه تسحب منه المكاسب التي حققها، وفي حالة استمراره في التعاون تظل مكاسبه موجودة، فقضية الاستيعاب أحد أساليب القوة عند الأقوياء فالقوي بإمكانه استيعاب الطرف الآخر.

الخيار الثالث: التحالف، حين يعتقد طرفان أن هناك طرفاً ثالثاً أكبر من أن يواجهه كل منهما منفرداً، وبالتالي يدمجان قوتهما مع بعضهم البعض لكي يتمكنا من مواجهة الطرف الثالث، قد تكون أهدافهما النهائية مختلفة، لكنهما متحالفان في مواجهة الطرف الثالث.

وقد شهدنا ذلك في التحالف الدولي في أفغانستان، والتحالف الدولي في العراق. فهو لم يجمع قوى مشتركة في كل الأهداف، لكن بينها قاسم مشترك في حل مشكلة مع ما يسمى بالإرهاب والدول المارقة، وبالتالي يصبح بينها تحالفا.

الخيار الرابع: المهادنة، وتعني استراحة الأطراف المتنازعة، على اعتبار إنه ليس من مصلحتهم الاصطدام في الوقت الحالي على الأقل، فيلجأون إلى المهادنة لمدة معينة، ومن ثم ينظرون في الأمر، فالهدنة فترة سماح للأطراف لكي ترتب أوراقها، وقد يجد الطرف القوي في فترة معينة أن من مصلحته أن لا يدخل في صراع مع أطراف معينة في هذه المرحلة فيقرر عقد هدنة.

الخيار الخامس: المشاغلة، قد يستخدم الطرف القوي أسلوب المشاغلة، فهو لن يزيل الطرف الأضعف، ولكنه لن يتركه في وضع مريح لأنه لو تركه في وضع مريح فبإمكانه أن يقوى، لذلك يلجأ إلى مشاغلته حتى لا يقوى.

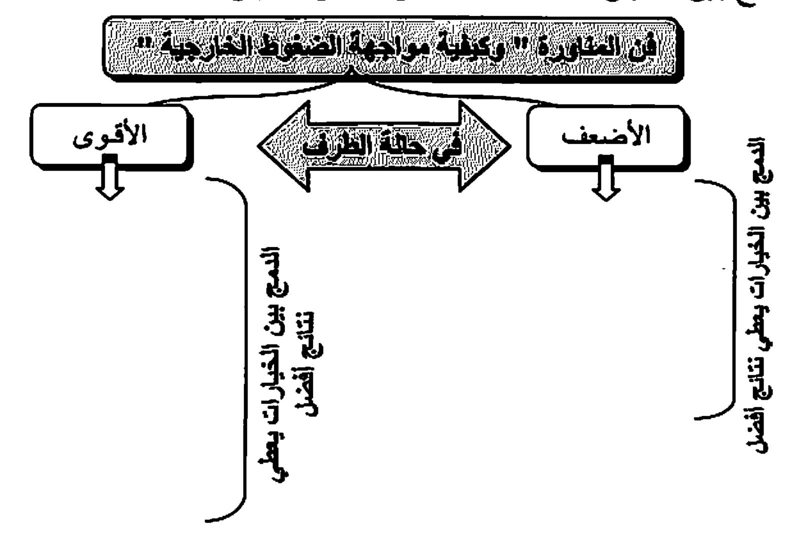
الخيار السادس: **التجنب**، فأحياناً يكون من مصلحة الطرف الأقوى تجنب قوى معينة، فلنفترض مثلاً أن هناك قوة ضاغطة من علماء الدين في بلد ما، ولو دخلت الدولة معهم في صدام ستتسبب احتشاد جماهيري ضد الحكومة، لذلك تقرر أن تتجنبهم في لحظة معينة -إلى حين- رغم إصدارهم الفتاوى المناهضة لممارسات الدولة، وإلقائهم الخطب النارية.

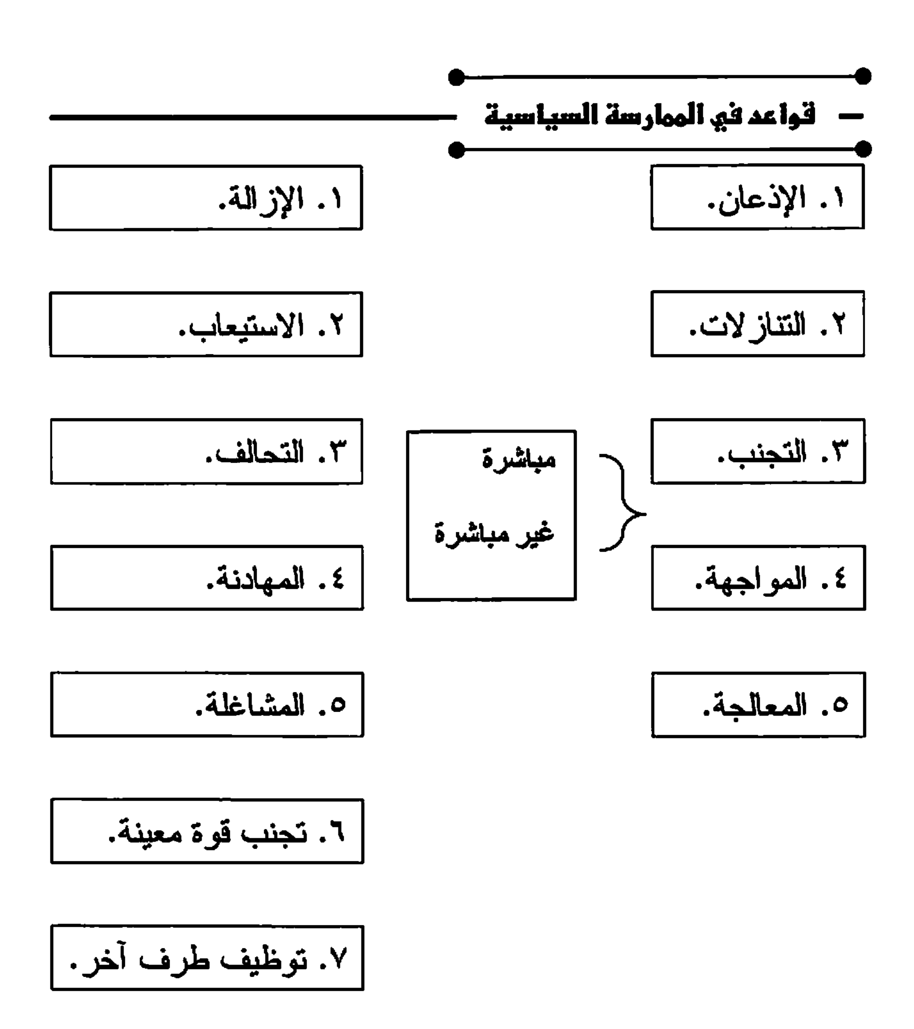
الخيار السابع: توظيف الطرف الآخر، قد تستعين جهة ما، في مرحلة ما، بطرف ما، حزب أو قبيلة أو أشخاص، بما يبدو أنه "شراكة"، ولكن مع النصر وتمام المهمة يتم استهداف هذه الفئة، وانظر إن شئت إلى النموذج الأفغاني، وقصة "المجاهدين".

ومنطق التوظيف شائع الاستخدام بين أطراف العملية السياسية، وقد يكون توظيف متبادل ولكن العبرة في النهاية بالطرف الذي سيأكل الكعكة الرئيسة، ومن الذي سيظل الطرف الأضعف في المعادلة.

لذلك فمقولة " رجل السياسة يقبل بالنسبية" مقولة في محلها، بعكس رجل الإيديولوجيا، فرجل الأيديولوجيا منطقه "**لنا الصدر دون العالمين أو القبر**"، فإذا تعذر الصدر فلا يبقى لديه إلا القبر. أما رجل السياسة فكل الخيارات أمامه مفتوحة، وما يستطيع الحصول عليه يأخذه ومن ثم ينظر في كيفية الحصول على وضع أفضل.

كانت هذه بعض الخيارات أمام الطرف القوي، وكذلك يتيح له الدمج بين الخيارات عدداً لا حصر له من الخيارات المتجددة.





شكل ١٢. فن المناورة والخيارات المتاحة

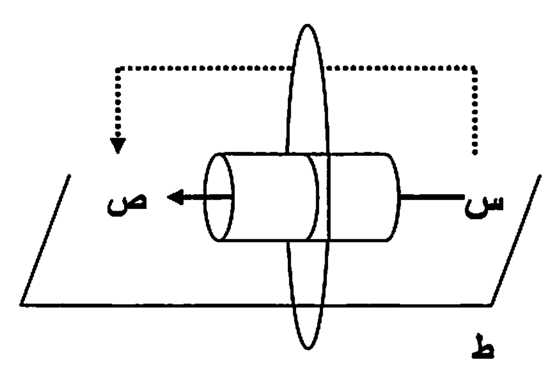
القاعدة (٥)

عقدة الصراع

القاعدة (٥)

لكل صراع عقدة أساسية.. فلا بد من تحديد عقدة الصراع

تشترك كل الصراعات التي مرت بها البشرية في وجود ما نطلق عليه عقدة الصراع الرئيسة، ونقصد بها مجال – وليس نقطة – الحسم في الصراع، فالصراعات عادةً ما تتشابك وتتعقد فيها الأحداث والعوامل والأطراف بما يوجد ما يمكن أن نطلق عليه "مجال الحسم" في الصراع، وهو المجال الذي إذا تمت معالجته ينتهي الصراع.



ط : الإطار العام للصراع

س : الفاعل السياسي الممارس للفعل

ص : الفاعل السياسي المستهدف بالفعل

← : التأثير الدستوري

..← : التأثير فوق الدستوري

▭ : مجال التأثر الدستوري لـ "ص"

⬯ : مقاومة "ص"

شكل ١٣. عقدة الصراع مجسدة في طبيعة التأثير الذي يمارسه الفعل السياسي الضاغط والإطار العام للصراع ومجال المقاومة اللازم.

فإذا افترضنا أن طرفاً سياسياً "س" يحاول ممارسة التأثير على الطرف السياسي الخصم "ص" – سواء على مستوى الصراعات المحلية أو العالمية، فإن "س" يلجأ إلى استخدام نوعين من التأثير:

النوع الأول: هو التأثير الدستوري المباشر، والذي يتمثل في الأطر الدستورية الحاكمة لتداول السلطة بين الأحزاب السياسية أو توزيع الثروات بين الأقاليم أو توزيع القوى أو ما يطلق عليه "المحاصصة" بين الأقليات والعرقيات على المستوى المحلي، أو قوانين الشرعية الدولية والمؤسسات الدولية على المستوى الدولي والتي تحاول تقنين عملية إدارة الصراعات الدولية بين القوى المختلفة حول مختلف القضايا.

النوع الثاني: هو التأثير فوق الدستوري غير المباشر، ويقصد به محاولة التأثير على الخصم عبر القنوات غير الشرعية التي تتجاوز الدستور، والتي تتراوح ما بين "العصا The Stick" والتي تعني العنف المادي والإرهاب (التخويف) والحصار، أو "الصفقة The Deal" والتي تعني المقايضات والتبادلات التي تنطوي على مكاسب متبادلة للطرفين، وتتمثل في التحالفات الاستراتيجية والتكتيكية والمنح والمعونات الاقتصادية، أو "القبلة The Kiss" والتي تعني خلق التعهدات والولاء والالتزام، كالتي نلمسها في الالتزام غير المكتوب في العلاقات الأمريكية الإسرائيلية، والعلاقات الأمريكية البريطانية.

وبتحديد نوع التأثير الرئيس الذي يمارسه الطرف "س"، ثم بتحديد الإطار أو السياق الذي يدور فيه هذا الصراع - وهو الإطار الذي يمكن تحديده من خلال تحديد بيئة الصراع (دولي أو محلي) وتحديد طبيعة الصراع (تنافسي أو صفري) وتحديد موضوع الصراع (الأيديولوجيا أو الحرية أو معالجة وضع جزئي أو كلي) - نكون قد حددنا "مجال الحسم"، ونقصد به نطاق المقاومة المطلوب، حتى يستطيع الطرف "ص" مقاومة التأثير الذي يحاول الطرف "س" فرضه عليه.

ومن ثم فإن عقدة الصراع يمكن تجسيدها في هذا النموذج المبسط، وتحديد عقدة الصراع يعني القدرة على رسم هذا النموذج. بمعنى أنه ينبغي على الفاعل السياسي تحديد التالي:

أولاً: من الطرف الضاغط والممارس الفعلي للقوة، هل هو - على مستوى الصراع المحلي - أحد أركان النظام السياسي القائم أم إنه طرف آخر، أم إنه في الأساس طرف خارجي، وهل هو - على مستوى الصراع الدولي - دولة أم منظومة دولية؟

ثانياً: من الطرف المستهدف بالفعل، هل هو الحركة المعارضة أم عموم التيار المعارض أم الدولة ذاتها؟

ثالثاً: ما السياق العام للصراع، دولي أم محلي، تنافسي أم صفري؟

ثالثاً: ما أشكال التأثير الدستوري؟

رابعاً: ما أشكال التأثير فوق الدستوري؟

خامساً: ما مجال المقاومة اللازم؟

فإذا تمكن الفاعل السياسي من رسم هذا النموذج والإجابة على التساؤلات المصاحبة له يكون قد تمكن بالفعل من تجسيد عقدة الصراع وتحديدها.

فعلى سبيل المثال قد يعتقد الفاعل السياسي "ص" في أحد الأنظمة الديكتاتورية أن التحدي الأكبر الذي يواجهه يكمن في الفوز بصوت الجمهور في السباق الانتخابي، ومن ثم يسعى للحصول على أصوات الجماهير عبر تقديم الخدمات المتنوعة. وبالرغم من أهمية هذه الممارسة إلا إنها لا تتعدى محاولة التصدي للتأثير الدستوري الذي يلجأ إليه النظام "س" لنزع الشرعية القانونية عن المعارضة "ص" . ولما كانت الأنظمة الديكتاتورية تلجأ عادةً إلى الممارسات فوق الدستورية كالتزوير والتضييق والاحتجاز وتوزيع الحصص بين قوى المعارضة للإيقاع بينها وتخويف الخارج الأجنبي من المعارضة؛ فإنه يجب على المعارضة أن يتسع نطاق مقاومتها ليشمل الممارسة فوق الدستورية، والتي تمثل مجال الحسم الرئيس ومن ثم العقدة الأساسية في ذلك الصراع.

وتعد التجربة الصربية في عام ٢٠٠٠ مثالاً واضحاً على القدرة على تحديد مجال الحسم وعقدة الصراع، وذلك عبر التصدي للممارسة فوق الدستورية للنظام الديكتاتوري القائم، إذ إنهم دخلوا الصراع الانتخابي الدستوري مدركين أن النظام سيلتف على الانتخابات وعلى نتائج الصناديق، وسيعمد إلى التزوير والمماطلة

فخططوا لما بعد التصويت، ولجأوا إلى الممارسات فوق الدستورية، فصعدوا الاضرابات وقاطعوا الإعادة وأعلنوا العصيان العام، وقادوا الجماهير في ثورة لا عنيفة، ليقول الشارع كلمته وليس الصندوق الانتخابي.[1]

وفي التجربة التركية اعتبرت القوى المعارضة للعلمانية "ص" المؤسسة العسكرية على كونها الطرف "س"، وأدركت أن هناك قدراً معتبراً من التوازن بين كل من التأثير الدستوري وفوق الدستوري والسياق العام "ط" للصراع المحلي الدائر. فالممارسة الدستورية في الواقع التركي ممثلة في الانتخابات التشريعية لا يمكن تجاهل نتائجها بسهولة، وتفرض نفسها على الواقع السياسي، بينما الممارسة فوق الدستورية ممثلة في تدخل الجيش والقوى العلمانية وفي تخويف الغرب تمثل أيضًا عاملاً مهما وفاعلاً، أما الإطار المحيط بالصراع "ط" والمتمثل في كون الصراع محلي- دولي لأن تركيا تمثل البوابة الشرقية لأوروبا وشريكاً متميزاً لأوروبا يجعل السياسة الداخلية التركية تتأثر بالسياسات والتوجهات الأوروبية ومن ثم الأمريكية والإسرائيلية، وتنافسي- صفري لأن الصراع يسمح بقدرٍ من التنافس في إطار احترام علمانية الدستور، ومن ثم حددت المعارضة مجال الحسم ليشمل الدوائر الثلاثة، ومن ثم فعقدة الصراع في الحالة

[1] Bringing Down A Dictator (2000). York Zimmerman Inc./ WETA Washington, D.C. DVD, 180 Min., USA: YZI.

التركية عقدة مركبة، إذ أنها دستورية (إذ لابد من الفوز بثقة الجماهير)، وفوق دستورية (تتمثل في كيفية التعامل مع المؤسسة العسكرية)، وإقليمية كونها تتأثر بالوضع الإقليمي المحيط بها.

ومن ثم يبدأ رجل السياسة يفكر تفكيراً استراتيجياً كلياً، واضعاً الملفات كلها قيد الدراسة. لذلك من أهم علامات صحة المؤسسات السياسية هي توفر نظرية عمل تجيب على أسئلة الملفات المشتبكة مع الملف الرئيس الذي تتعامل معه،[2] ويجب أن تتوفر لدى هذه النظرية روافع تحقيقها، فلا يمكن وضع نظرية عمل تقوم على أن النظام

[2] من الثلاثة شواهد التالية نستطيع أن نعرف إذا كان لدى المؤسسة السياسية نظرية عمل أو لا:
١- النظر إلى الأدبيات السابقة. ٢- الخطاب السياسي والإعلامي. ٣- آلية التحرك وأدواته.
فإذا حددت الأدبيات عقدة الصراع وآلية التعامل معها ومع الملفات المشتبكة معها، وأكدت الخطابات والتصريحات ذلك بوضوح، ثم صدق على ذلك نمط التحرك والفعل السياسي، بالتوجه الجاد للعمل من أجل حل عقدة الصراع، والتعامل باتزان مع الملفات المتشابكة، حينها نقول أن المؤسسة تمتلك نظرية عمل، وإلا فهي تدور في فراغ استراتيجي. وتنمية القدرات على اتساق الحركة مع الخطاب مع الأدبيات في غاية الأهمية وسنذكر هنا نموذجين:
النموذج الأول: يمارس حزب العدالة والتنمية في تركيا دور تنمية القدرات من خلال الاتساق مع السياق الكلي للحراك العالمي، فهو الآن يطور تركيا اقتصادياً وصناعياً، ويطور وضعه المؤسسي الدستوري والقانوني ويطور تغلغل تركيا، كل القومية التركية الممتدة في شرق آسيا (كونهم كلهم أتراك)، فيطور الوجود القومي في هذه المناطق، ويطور العلاقات مع العالم الإسلامي، أي إنهم يبنون روافع أو قدرات لتركيا بحيث تعود لدورها العالمي.
النموذج الثاني: النموذج الإيراني حيث يقومون بتطوير قدراتهم ولكن في تضاد مع السياق العالمي، فلكل نوع من الأعمال يتسق مع السياق العالمي نظرية عمل، ولكل نوع يتضاد مع السياق العالمي نظرية عمل، وها نحن نرى وضع الإيرانيين وخطابهم يختلف بعد تخصيب اليورانيوم، حيث ارتفعت درجة التحدي السياسي، واختلف وضعهم عن ذي قبل عندما طوروا صواريخ بعيدة المدى تصل لإسرائيل، ثم زاد ثقلهم التفاوضي بعد اختبار صواريخهم في إسرائيل، فهم يطورون قدراتهم في تضاد مع السياق العالمي، لكنهم ناجحين في العملية التي يخططون من أجلها حتى الآن.
إذاً رجل السياسة يدرك كيف ينمي قدرات المؤسسة التي يعمل فيها بحيث تستطيع القيام بأدوار استراتيجية عظيمة.

الدولي سيسمح للمقاومة أن تتحرك، وسيمدها بكل الدعم اللوجيستي الذي تطلبه على سبيل المثال، إن كان برنامج المقاومة لا يتمشى مع مصالح النظام الدولي، حينها يجب أن توضع نظرية عمل واقعية تمتلك روافع تطبيقها على أرض الواقع.

الفشل الاستراتيجي لا يمكن تعويضه بنجاح تكتيكي

إذا كانت الرؤية الإستراتيجية لرجل السياسة لا توصل إلى الأهداف التي ينادي بها، فإن النجاح على مستوى التكتيكات من أنشطة ووسائل يصبح عديم القيمة، والانشغال بتطوير الإستراتيجية الناجحة أهم من التصفيق والاحتفال بأنشطة لا توصل إلى الهدف المطلوب.

مثال: إذا كان حزب سياسي ما يسعى للتغيير السياسي عبر الثورة الشعبية، فإن النجاح في حشد الطلبة وترك العمال الذين يديرون المصانع أو الفلاحين ذوي الكثافة العددية يعني نجاحاً على مستوى تكتيك لا يخدم استراتيجية الثورة القائمة على إضرابات العمال أو حركة الفلاحين. وهذا ما انتبه له ماوتسي تونج حيث خالف استراتيجية الثورة الشيوعية في روسيا–والتي اعتمدت على العمال، فأسس ثورته على الفلاحين.

القاعدة (٦)

مستويات الخطاب السياسي

القاعدة (٦)

تتعدد مستويات الخطاب السياسي بحسب مستوى المخاطَب.

تعد خطابات وتصريحات رجل السياسة من الأمور بالغة الأهمية، فالتصريح والخطاب من أهم الواجهات التي تعكس الكيان الذي يمثله رجل السياسة، وهو الذي يعبر عن نمط التفكير والتوجه السياسي.

ويمكن تقسيم الخطاب السياسي إلى أربعة مستويات:

- **خطاب داخلي ضيق:** كأن يخاطب رئيس الحزب أعضاء حزبه.
- **محلي:** كأن يخاطب رجل السياسة الدولة التي يعيش فيها، بمختلف مؤسساتها سواء مؤسسة الحكم أو الجماهير أو الأحزاب السياسية أو غيرها من المؤسسات.
- **إقليمي:** كأن يخاطب رجل السياسة المحيط الذي يحيط بالدولة التي يتحرك منها.
- **عالمي:** كأن يخطاب رجل السياسة القوى العالمية المتنفذة والتي تتدخل في المعادلة الدولية.

وعندما يصرح رجل السياسة بتصريح فإنه يراعي وقع رسالته على الأربعة مستويات، فربما يخاطب قطاعاً من المجتمع بطريقة جيدة ولكنه يعتدي على المحيط الإقليمي، وقد يكون لديه نسبة قبول جيدة من المحيط الإقليمي لكن خطابه يتصادم مع المحيط العالمي، وهذا يعيدنا إلى وجود "الروافع"، فدرجة الخطاب يجب أن تكون متسقة مع "الروافع". والسياسة أبعد ما تكون عن الشعارات الجوفاء.

ومن نماذج انضباط الخطاب السياسي تصريحات الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله في حربه مع إسرائيل عام ٢٠٠٦، فحزب الله لم يطرح إزالة إسرائيل ولا رميها في البحر ... إلخ ، كل ما طرحه هو أننا إذا ضُربنا فنحن قادرون على حماية المنطقة التي نوجد فيها وسنضرب في عمق الإسرائيلين، ومهما طال أمد الحرب فنحن مستعدون لها.

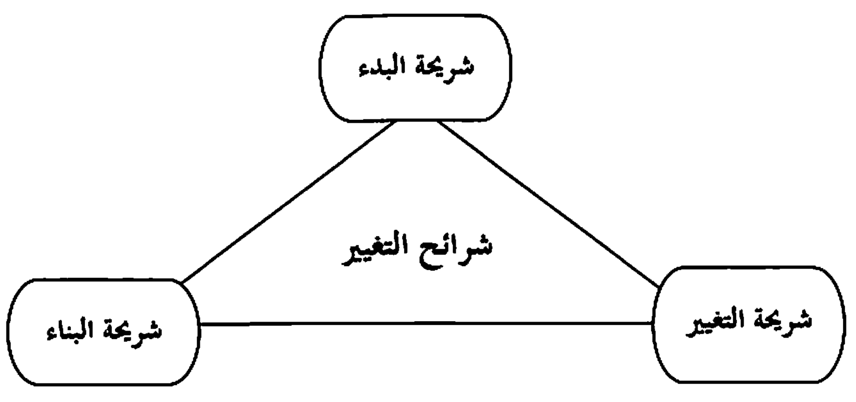
فسنجد أن الخطاب منضبط، يرتكز على طاولة محددة، فلم يُلقِ حزب الله خطاباً لا يتمكن من تحمل تبعاته، أو يجنح إلى خطاب فاتر غير محفز للمقاومة، وعلى النقيض قد تظهر بعض الحركات بخطابات مترددة منغلقة ومتجهة فقط للداخل التنظيمي، وغير قادرة على اختراق المجتمع أو الإقليم أو العالم.

القاعدة (٧)

شرائح التغيير

القاعدة (٧)

يمر الفعل التغييري عادة عبر ثلاث شرائح: شريحة بدء وشريحة تغيير وشريحة بناء[3].



شكل ١٤. شرائح التغيير الثلاثة

فالعمل التغييري يمر عبر عدة شرائح عادة ما تتمثل في:

(أ) **شريحة البدء**: وهي المجموعة الأولى حاملة الفكرة، غير إنها غير قادرة على إحداث التحولات بمفردها، بل تحتاج أن تبحث عن الأداة الأساسية الحاسمة في الصراع.

---

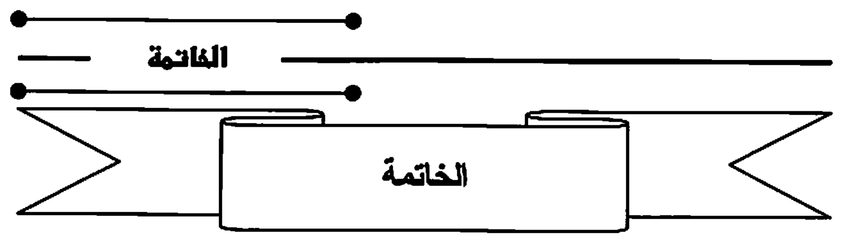
[3] يمكن الرجوع لقانون اختيار الشرائح في كتاب "القواعد الإستراتيجية للتدافع والصراع الحضاري" من سلسلة أدوات القادة.

(ب) **شريحة التغيير**: هي التي تشكل رأس الحربة أو الأداة الأساسية القادرة على إحداث التغيير، والتي قد تكون الجماهير في حالة العمل الشعبي، أو الجيش في حالة الانقلابات، أو أية فئة قادرة على تحويل مركز السلطة.

(ج) **شريحة البناء**: وهي التي تقوم ببناء الدولة أو المؤسسة السياسية بعد حدوث التغيير، وتضم كل المجتمع بمختلف أيديولوجياته وعرقياته ومذاهبه الخ.

وعلى رجل السياسة ألا يخلط بين هذه الشرائح الثلاث. فحين تظن شريحة البدء أنها شريحة التغيير، أو تظن شريحة البدء والتغيير أنهما شريحة البناء، تكون الأخطاء كارثية والتكاليف باهظة.

الخاتمة



ليس الحديث عن الممارسة السياسية من نافلة القول كوننا نقع في كل لحظة وفي كل مكان تحت طائلة تأثير القرار السياسي إما سلباً أو إيجاباً، ولأن الممارسة السياسية الجماهيرية تمثل الآن إحدى الأسس الكبرى في الدولة المدنية الحديثة. ومن ثم فإن الممارسة السياسية أصبحت فرضاً اجتماعياً لا يمكن لكائن بشري أن يهرب منه، لذلك فإن السؤال حول مدى رغبة الفرد في الممارسة السياسية يفقد معناه ليحل مكانه سؤال جديد على مستوى الفرد: وهو كيف أمارس بوعي، وكيف أفهم الممارسة السياسية؟ وعلى مستوى النخب: كيف نعالج الفوضى والاضطرابات الحادثة في الممارسة السياسية؟

تمثل الممارسة السياسية الجماهيرية الواعية صمام أمان يقي المجتمعات من تغول الدولة، وتأشيرة اجتياز بوابة النهضة والرقي. ولما كان طلاب العلوم السياسية لا يجدون بغيتهم في كتب مبادئ علم السياسة فقد حاولنا أن نوفر للمهتمين بالممارسة السياسية كتاباً عملياً حول مبادئ العمل السياسي أو الممارسة السياسية، يتضمن أهم العناوين الكبرى التي لابد أن يحيط بها رجل السياسة علماً. ومن ثم تضمن هذا الكتاب أهم قواعد تلك الممارسة – ما يزيد عن عشرين قاعدة – والتي من شأنها أن تضبط بوصلة الممارسة السياسية،

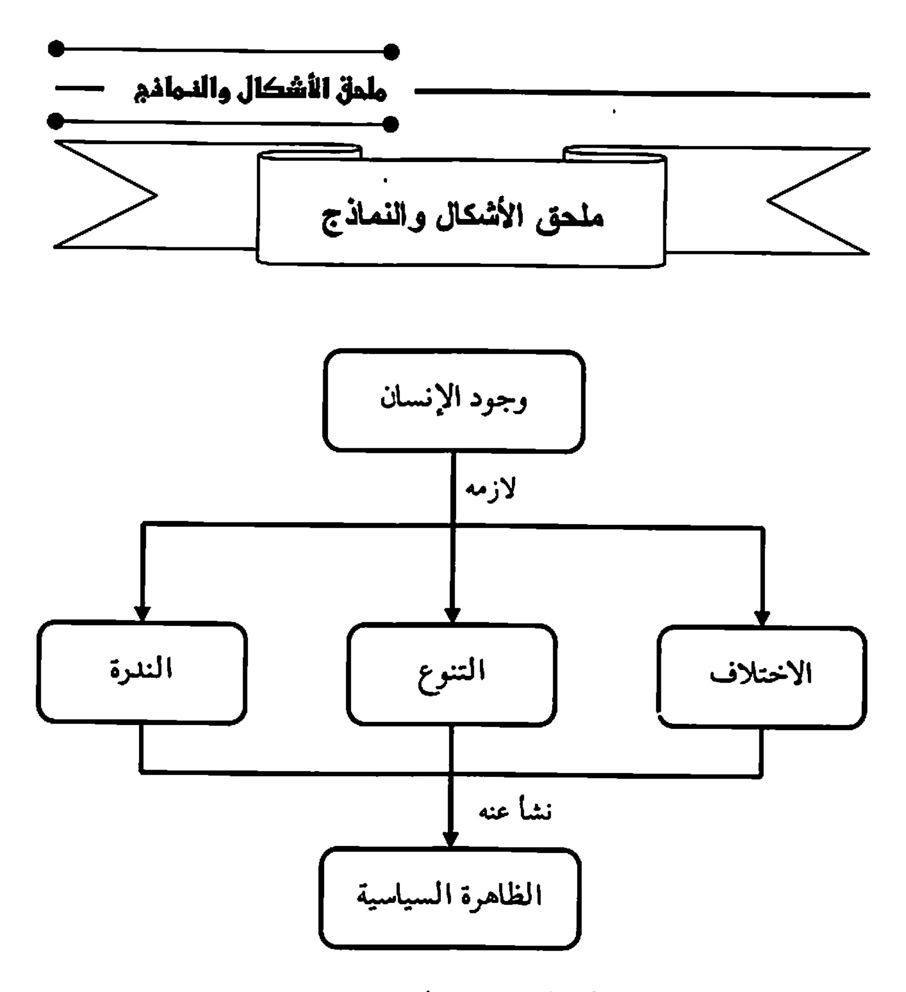
وتطور من الأداء العام للمهتمين بالعمل السياسي - سواء على مستوى الممارسة والتنفيذ أو المتابعة والتحليل.

وقد جاء استعراضنا لهذه القواعد بأقسامها الثلاث - الظاهرة السياسية والفاعل السياسي واللعبة السياسية - أقرب ما يكون إلى تسليط أضواء سريعة وومضات خاطفة على قواعد وعناوين كبرى - دون إخلال في المضمون أو إسهاب في الشرح والتحليل - في محاولة للفت أنظار المتابعين والمهتمين بالممارسة السياسة إليها، وخلف كل عنوان من تلك العناوين هناك الكثير من الدراسات والأبحاث والنشرات والرسائل العلمية التي تناولتها بالشرح والتحليل والتفصيل، والتي يمكن الرجوع إليها لمن أراد مزيدًا من التعمق في دراسة قواعد الممارسة السياسية.

وقد جاءت هذه القواعد في إطار توجيهي إرشادي، وابتعدنا بقدر الإمكان عن تلك القواعد التي تربط الحقائق بنتائج محددة للخروج من أزمة مدى دقة العلوم الإنسانية، فالقواعد جاءت معيارية تستعرض ما ينبغي أن يتحلى به رجل السياسة من صفات، أو مواصفات النظام السياسي أو اللعبة السياسية.

وحتى يؤتي هذا الكتاب ثماره فلابد أن يتبعه إسهامات أخرى في نفس السياق في مختلف العلوم، وهو ما نحاول طرحه من خلال سلسلة أدوات القادة، والتي نأمل أن تسهم في النهوض بأمتنا، والانتقال بها من مرحلة الصحوة إلى اليقظة، ومن ثم العبور بها نحو مستقبل مشرق جديد.

ملحق الأشكال والنماذج



شكل 1. عوامل نشأة الظاهرة السياسية

الناس (متنوعون)
الحاجات(متجددة/متزايدة/متنوعة)
الموارد (نادرة / نافدة / محدودة)

← الاختلاف

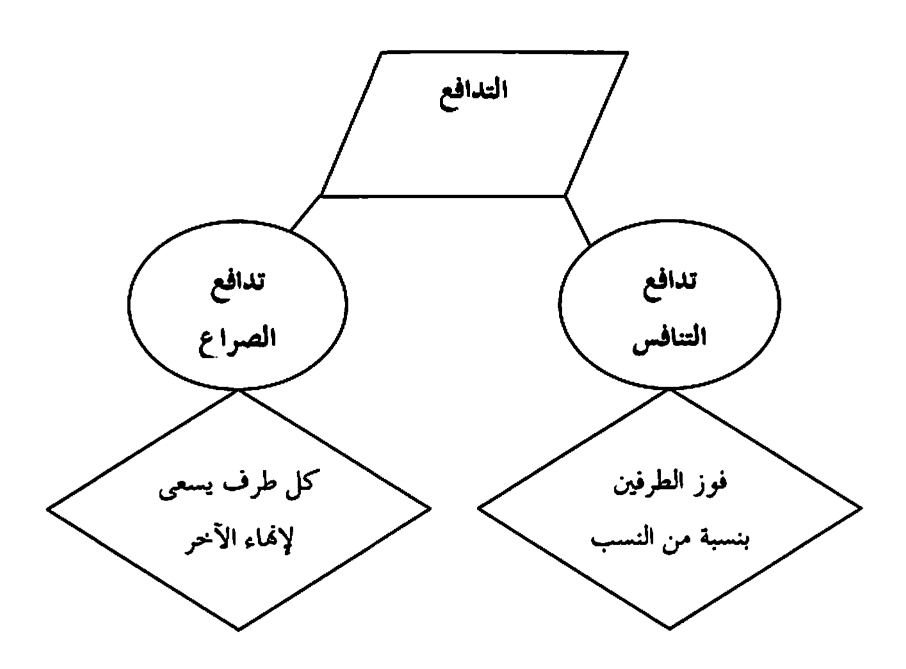
تبادل وتعاون
تنافس وصراع

↓

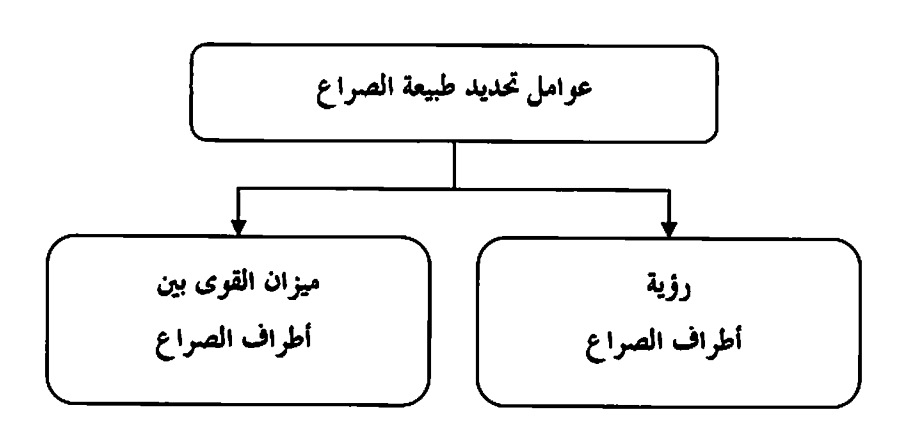
جوهر السياسة ⇄

قواعد التبادل / التعاون
قواعد الصراع / التنافس
(إدارة التعاون/ الصراع) وفق قواعد محددة

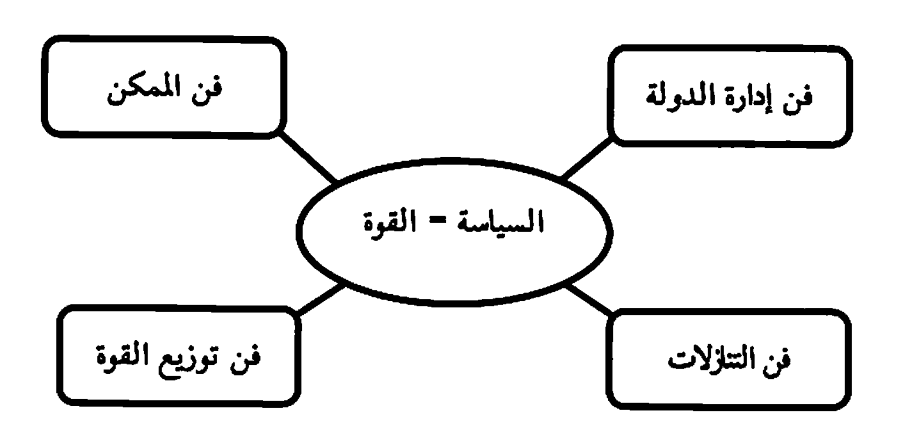
شكل ٢. نشأة الظاهرة السياسية تعود إلى عوامل التنوع والاختلاف والندرة



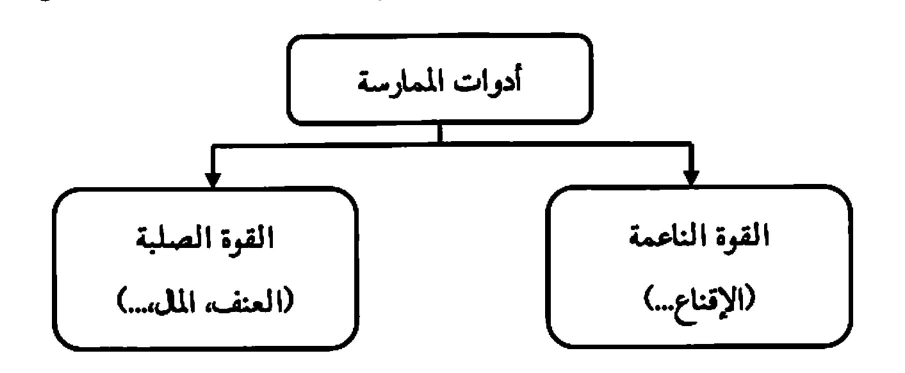
شكل ٣. نوعي التدافع (التنافسي والصفري)



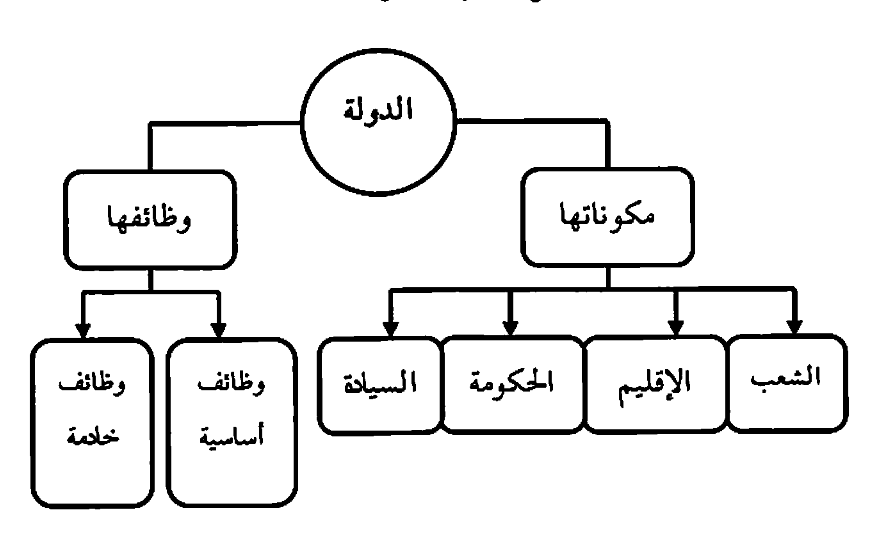
شكل ٤. عوامل تحديد طبيعة الصراع حسب رؤية الأطراف وميزان القوى بينهم



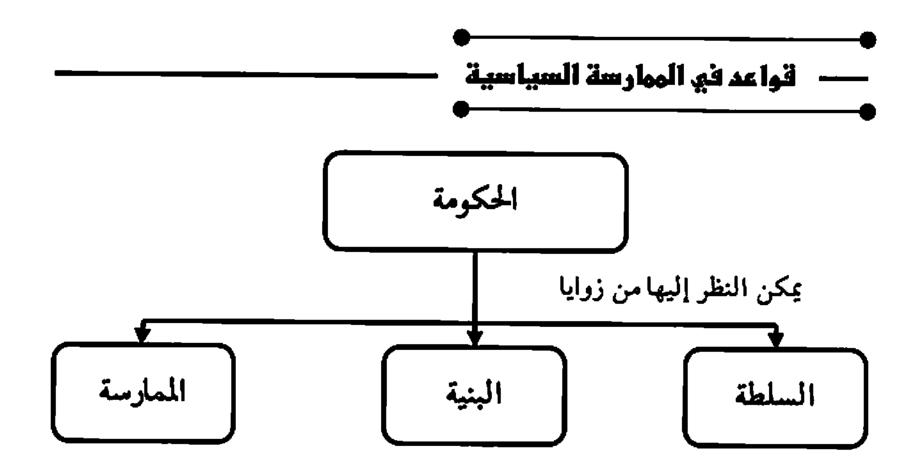
شكل ٥. جوهر السياسة هو القوة



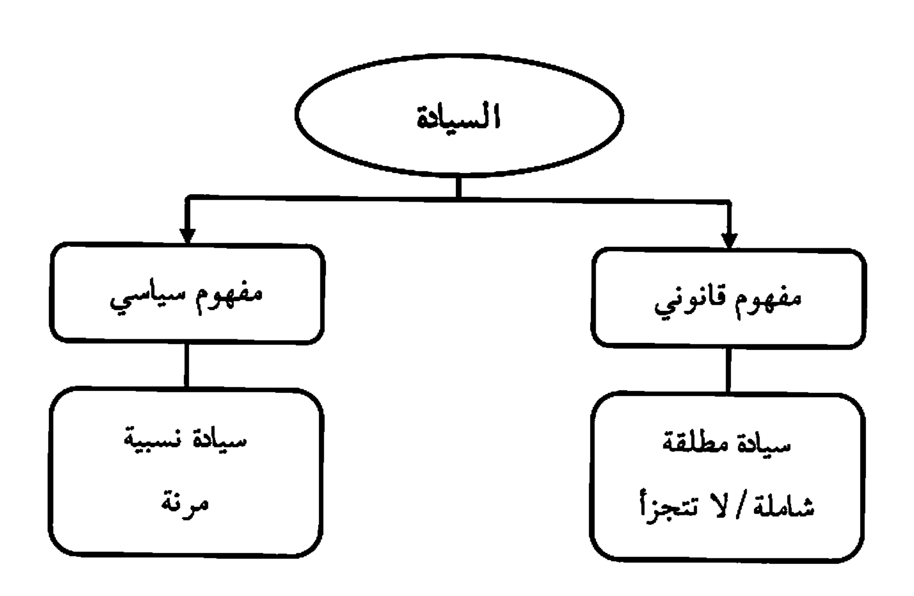
شكل ٦. أدوات الممارسة السياسية



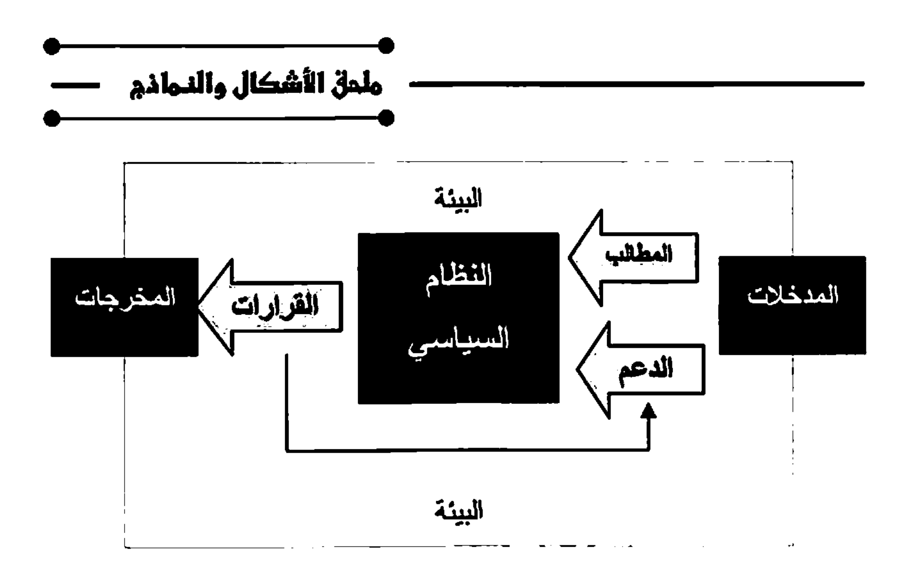
شكل ٧. الدولة ومكوناتها ووظائفها



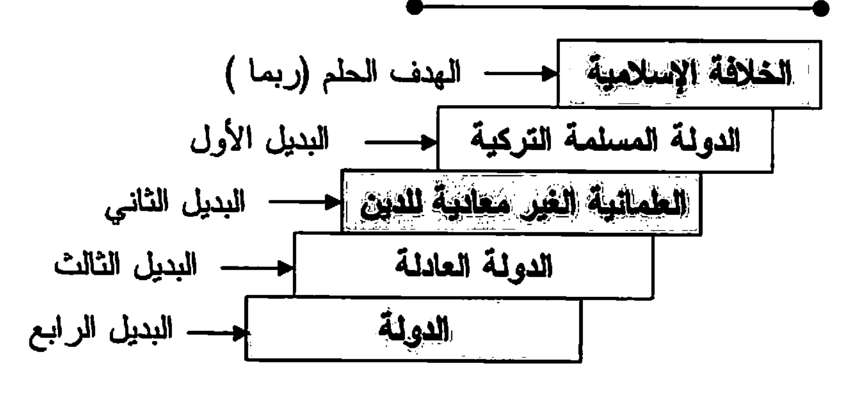
شكل ٨. زوايا النظر إلى الحكومة



شكل ٩. للسيادة مفهومان قانوني وسياسي



شكل ١٠. نموذج إيستون



شكل ١١. النموذج التركي وسلم الأهداف

فن المناورة " وكيفية مواجهة الضغوط الخارجية "

الأضعف

في حالة الطرف

الأقوى

الدمج بين الخيارات يعطي نتائج أفضل

الدمج بين الخيارات يعطي نتائج أفضل

١. الإدعان.

١. الإزالة.

شكل ١٢. فن المناورة والخيارات المتاحة

٢. التنازلات.

٣. التجنب.

٤. المواجهة.

٥. المعالجة.

مباشرة غير مباشرة

٢. الاستيعاب.

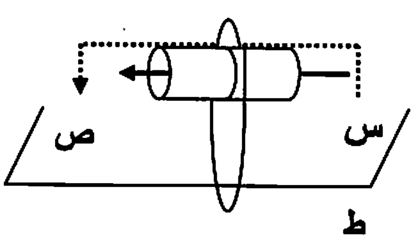
٣. التحالف.

٤. المهادنة.

٥. المشاغلة.

٦. تجنب قوة معينة.

٧. توظيف طرف آخر.



شكل ١٣. مسار التأثير الشرعي وغير الشرعي للقوة

ط:الإطار أو السياق العام للصراع

س : الفاعل السياسي الممارس للفعل

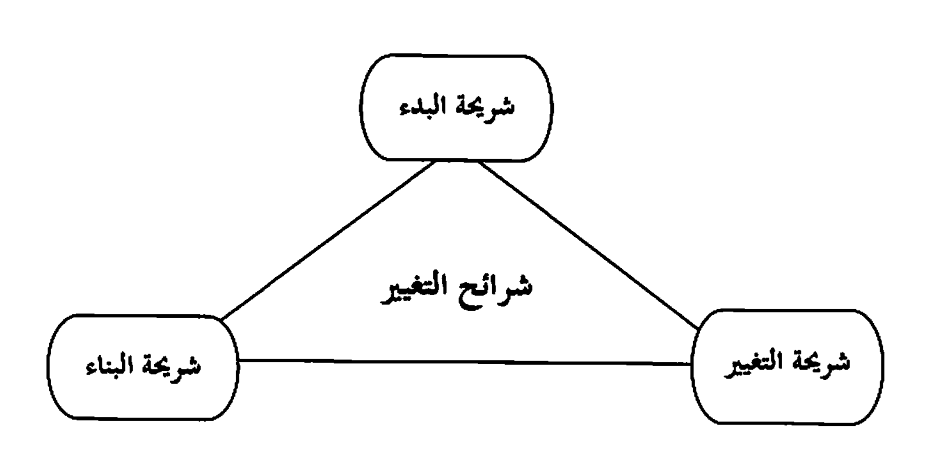
ص:الفاعل السياسي المستهدف بالفعل

: التأثير الدستوري

: التأثير فوق الدستوري

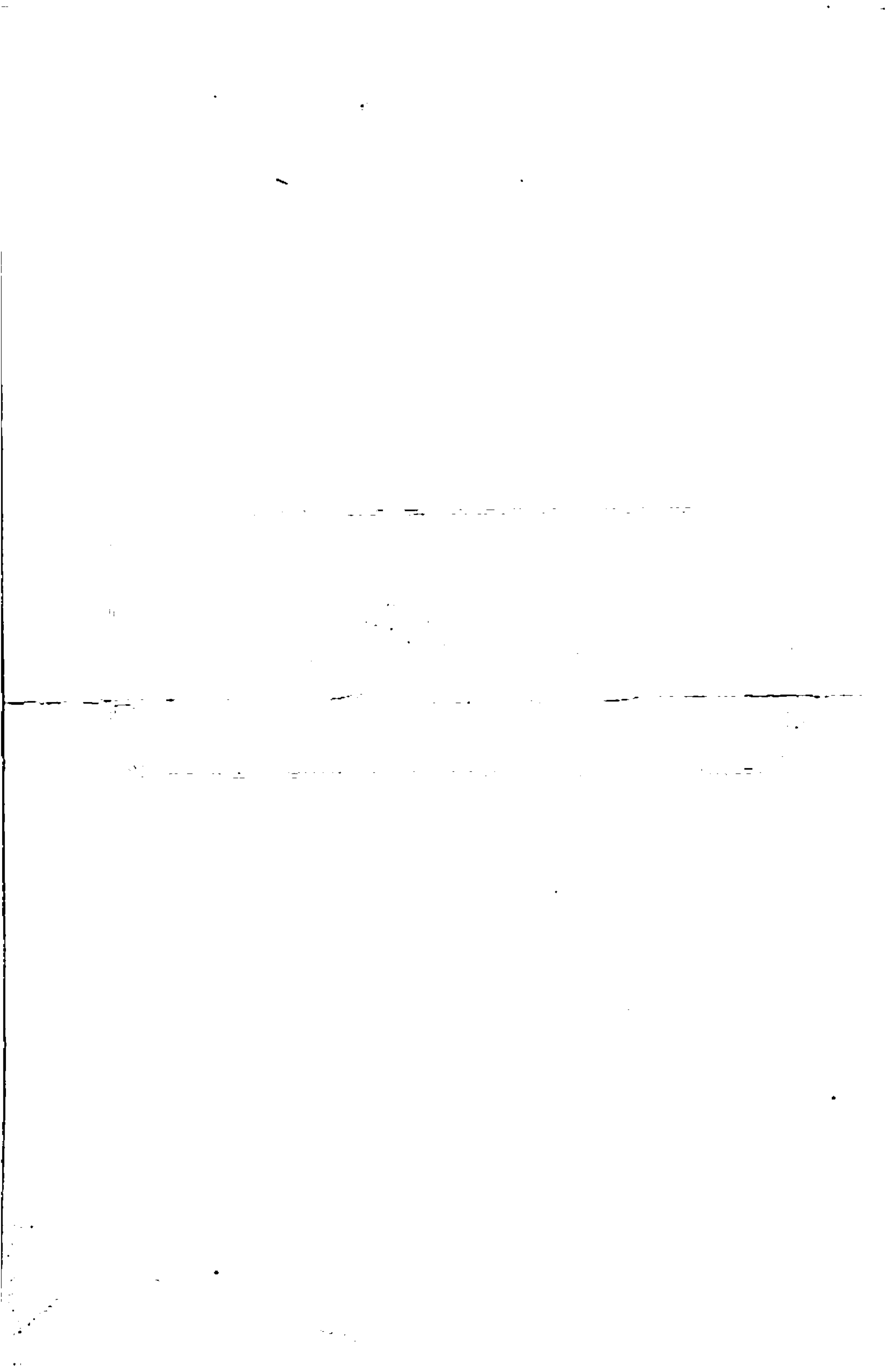
: مجال التأثر الدستوري لـ "ص"

: مقاومة "ص"



شكل ١٤. شرائح التغيير الثلاثة

ملحق المراجع



ملحق المراجع

المراجع العربية

١. أحمد عبد الحكيم/ هشام مرسي/ وائل عادل: حرب اللاعنف.. الخيار الثالث، بيروت، الدار العربية للعلوم/ أكاديمية التغيير، (٢٠٠٧).

٢. جاسم سلطان، القواعد الإستراتيجية للتدافع الحضاري، المنصورة، مؤسسة أم القرى للترجمة والتوزيع، ٢٠٠٥.

٣. علي محمد الصلابي، السيرة النبوية عرض وقائع وتحليل أحداث، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، قطر، ٢٠٠٦.

٤. محمد بن المختار الشنقيطي، الحركة الإسلامية في السودان: مدخل إلى فكرها الاستراتيجي والتنظيمي، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٢.

المراجع الأجنبية

5. A Force More Powerful (2000). York Zimmerman Inc./ WETA Washington, D.C. DVD, 180 Min., USA: YZI.

6. Arendt, Hannah (1995): Macht und Gewalt, 10. Auflage, München, Piper.

7. Axelrod, Robert (2003): The Evolution of Cooperation, New York, Basic Books.

8. Bernd, Simon (2007): Macht. zwischen aktiver Gestaltung und Missbrauch, Wien, Göttingen.

9. Breuer, Stefan (1991): Max Webers Herrschaftssoziologie, Campus Verlag GmbH.

10. Bringing Down A Dictator (2000). York Zimmerman Inc./ WETA Washington, D.C. DVD, 180 Min., USA: YZI.

11. Cartwright, Dorwin (1959): Studies in Social Power, Ann Arbor, MI, University of Michigan.

12. Coombs, Clyde H. / Avrunin, George S. (1988): The Structure of Conflict, Hillsdale, NJ, Lawrence Erlbaum Associates.

13. Dixit, Avinash K. / Nalebuff, Barry J. (1999): Thinking Strategically. The Competitive Edge in

Business, Politics, and Everyday Life, New York, Norton.

14. Easton, David (1965): A Systems Analysis of Political Life, New York, S. 32.
15. Facione, P. and Facione, N. (2007): Thinking and Reasoning in Human Decision Making: The Method of Cognitive and Heuristic Analysis.
16. Feyerabend, Paul (2007): Wider den Methodenzwang, Frankfurt am Main, 10. Auflag, Suhrkamp.
17. Fisher, Erik A. (2004): The Art of Managing Everyday Conflict: Understanding Emotions and Power Struggles, Westport, CT, Praeger. (especially p. 29-40)
18. Gostmann, Peter (2007): Macht und Herrschaft. Zur Revision zweier soziologischer Grundbegriffe, 1. Auflage, Vs Verlag.
19. Hume, David (2007): A Treatise of Human Nature, USA, NuVision Publications.
20. Imre, Lakatos/ Musgrave A. (1970): Criticisms and the growth of knowledge, University of Cambridge Press, (especially:

Lakatos I., Falsification and the methodology of scientific research programs.)

21. Kuhn, Thomas S. (1996): The Structure of Scientific Revolutions, USA, 3 edition, University Of Chicago Press.

22. Leiserson, Avery. Parties and Politics: An Institutional and Behavioral Approach. 1st ed. New York: Knopf, 1958.

23. Lasswell, H, & N.Listes, Language of Politics: Studies in Quantitative Semantics, George W. Stewart Publisher Inc. N. Y. 1949.

24. Myers, I. (1962): Introduction to Type: A description of the theory and applications of the Myers-Briggs type indicator, Consulting Psychologists Press, Palo Alto Ca.

25. Neumann, John von/ Morgenstern, Oscar (1944-2004): Theory of Games and Economic Behavior, Princeton NJ, University Press.

26. Nowak, Leszek (1991): Power and Civil Society. Toward a Dynamic Theory of Real Socialism. Translated by Krzysztof Sawala, New York, Greenwood Press.

27. Pelinka, Anton (2000): Grundzüge der Politikwissenschaft, Wien, Böhlau, S21.

28. Plous, S. (1993): The Psychology of Judgment and Decision Making, New York, McGraw-Hill.

29. Popper, Karl: Die Logik der Sozialwissenschaften, in: Popper, Karl (2003): Auf der Suche nach einer besseren Welt. Vorträge und Aufsätze aus dreißig Jahren. 12. Auflage, München, Pipper Verlag.

30. Popper, Karl (1966): Logik der Forschung, Wien, zweite Auflage, Mohr Siebeck.

31. Rieck, Christian (2007): Spieltheorie - eine Einführung, Rieck, Eschborn.

32. Roscoe Pound, 1 Jurisprudence 7 (West, 1959).

33. Rotermundt, Rainer (1997): Staat und Politik, 1. Auflage, Münster, Westfälisches Dampfboot.

34. W. L. Twining/ D. Miers (1991): How to Do Things with Rules, 3rd edn., London, p. 131.

35. Wartenberg, Thomas E. (1990): The Forms of Power. From Domination to

Transformation, Philadelphia, Temple University Press.

36. Weber, Max (1919): Politik als Beruf. Gekürzte Fassung, in: Münkler, Herfried (Hg.) (2002): Politisches Denken im 20. Jahrhundert. Ein Lesebuch, München, Piper.

37. Wetterer, Eva-Christiane (2005): Die Kunst der richtigen Entscheidung. 40 Methoden die funktionieren. Hamburg, Murmann-Verlag.

38. Wagner, Wolf (2005): Wie Politik funktioniert, München, deutscher Taschenbuch Verlag.

39. Ziegenhagen, Eduard A. (1986): The Regulation of Political Conflict, New York, Praeger Publishers.